

الفصل الثالث :

محاولة تمام حسان في إعادة وصف أنظمة اللغة العربية

المبحث الأول : إعادة وصف النظام الصوتي
المبحث الثاني : إعادة وصف النظام الصرفي
المبحث الثالث : إعادة وصف النظام النحوي

المبحث الأول :
إعادة وصف النظام الصوتي

تمهيد:- مستويات النظام اللغوي:

تكاد تجتمع التعريفات الحديثة للغة على أنها نظام، وهذا الذي أقرّ به "تمام حسان" في كتابيه: "مناهج البحث في اللغة"، و"اللغة العربية معناها ومبناها"، حيث يتشكل هذا النظام من عناصر أساسية لكل عنصر قيمة ودور معين، نجعل لكل عنصر منها فرع من فروع علم اللسان، يكشف القوانين التي يجري عليها المستوى اللساني الذي يخص كل عنصر.⁽¹⁾

وقد تم تقسيم اللغة إلى عدة مستويات تحليلية، لأنها تحتوي على جوانب شديدة التعقيد، تتطلب أكثر من منهاج وأكثر من وسيلة لفك شفراتها وتحليل محتوياتها، فافترضوا أنها تقسم إلى مستويات يتمتع كل مستوى منها بخصائص عامة، يمكن من طريقها الوقوف على أسرار مضمون هذا المستوى⁽²⁾، مع الأخذ في الحسبان بأن "هذه المستويات تعمل في تناسق وتكامل، ولا يكون فصل بعضها واستقلاله عن بعضه الآخر إلا ظاهريا، ومن أجل غرض تعليمي، فالترابط فيما بينها عضوي والتداخل طبيعي"⁽³⁾؛ لأنهم يعلمون يقينا أن اللغة "كيان واحد لا يمكن الفصل بين محتوياته فجميع العناصر اللغوية تتفاعل معا وتتأزر في تحقيق مقاصد لغوية، ولا يمكن استبعاد جانب دون جانب؛ لأن اللغة بناء شديد التماسك يشد بعضه بعضا"⁽⁴⁾، أي أن تقسيم اللغة إلى مستويات ما هو إلا تقسيم منهجي، إذ لا وجود له في واقع اللغة، فالكلام المنطوق تتكامل فيه كل المستويات، وتأتي دفعة واحدة⁽⁵⁾؛ فالمتكلم مثلا لا يقسم كلامه وفق هذه المستويات بل الباحث أثناء دراسته يجزئ الكلام إلى مستويات حتى تسهل الدراسة.

فلقد اتفق العلماء على تقسيم اللغة إلى مستويات، لكن اختلفوا في هذه المستويات من حيث عددها، ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى اتجاهات العلماء ورؤيتهم التحليلية للغة، وموقفهم من اللغة، والمنهج الذي يختارونه لأنفسهم، وكذلك قد يرجع الاختلاف إلى تداخل فروع اللغة (من صوت، صرف، نحو)⁽⁶⁾. وعند تصفحك لكتب اللغة ستجد اختلافا

(1) ينظر: عبد الكريم مجاهد، علم لسان العربي. ط:1. عمان: دار أسامة للنشر، 2005، ص 23.

(2) محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ط:1. القاهرة: دار النشر للجامعات، 2005، ص 12.

(3) عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي، ص 25.

(4) محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص 12.

(5) محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. ط: بلا. القاهرة: دار غريب، 2001، ص 102.

(6) ينظر: محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص 13.

واضحا في التقسيمات، فهناك من يعتمد على ثلاثة مستويات، وهناك من يعتمد على أربعة مستويات بحسب الوجهة، فأشهر تقسيم عرف عند اللغويين الذي وضعه "ماريو باي"، الذي يرى أن دراسة اللغة تندرج في أربعة مستويات، تشكل بناء اللغة العام، وهذه المستويات هي: مستوى الأصوات، مستوى الصرف، مستوى النحو، ومستوى المفردات. (1)

1 - فالمستوى الصوتي:

يتمثل في أن لكل لغة أصواتا محددة تتألف منها كلماتها، ولكل وحدة سمات تميزها عن غيرها، (2) ومن خلال هذا المستوى يتم دراسة أصوات اللغة من جوانب مختلف، " فإن كان يدرسها من دون النظر إلى وظائفها، بل يحلل الأصوات الكلامية، ويصنفها مهتما بكيفية إيصالها واستقبالها، فإن علماء اللغة يطلقون عليه اسم علم الأصوات العام phonetics، وإن كان يدرس الأصوات اللغوية من حيث وظيفتها، فإنهم يطلقون عليه اسم علم الأصوات الوظيفي phonology وإن كان يهتم بدراسة التغيرات التاريخية في الأصوات، فإنهم يطلقون عليه اسم علم الأصوات التاريخي". (3)

حيث أن المهمة الرئيسية للباحث في علم الأصوات العام هي وصف الأصوات اللغوية سواء أكان ذلك من الناحية الفيسيولوجية أو من الناحية الفيزيائية، أما مهمة الباحث في علم الأصوات الوظيفي هي استكشاف القواعد الصوتية العامة التي تحكم الأصوات اللغوية أو على وصف منظومتها الصوتية. (4)

2 -المستوى الصرفي:

يتناول البحث اللغوي في هذا المستوى الكلمة خارج التركيب، فيدرس صيغ الكلمات من حيث بناؤها، والتغيرات التي تطرأ عليها من نقص أو زيادة، وأثر ذلك في المعنى. (5)

وإذا كان الفونيم يشكل قاعدة التحليل الفونولوجي للأصوات، فإن المورفيم يشكل قاعدة التحليل الصرفي للصيغ أو الأبنية، فالمورفيم هو أصغر وحدة في بنية الكلمة تحمل معنى أو وظيفة نحوية. (6)

(1) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: مهدي أسعد عرار، جدل اللفظ والمعنى. ط: 1. عمان: دار وائل للنشر، 2002، ص 19.

(3) سلمى بركات، اللغة العربية مستوياتها وأدائها الوظيفي وقضاياها. ط: 1. عمان: دار البداية، 2009، ص 12.

(4) ينظر: محمد إسحاق العناني، مدخل إلى الصوتيات. ط: 1. عمان: دار وائل، 2006، ص 18.

(5) محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص 106.

(6) ينظر: نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. ص 141.

والبحث اللغوي يتعامل مع مسائل الصرف على أساس صوتي بدلا من اعتماد القدياء على الكتابة في تحديد الكلمة، فيتعامل البحث اللغوي الحديث مع الوحدة الصرفية Morpheme⁽¹⁾، التي قد تكون حركة واحدة كالضمة، أو الفتحة، أو الكسرة أو النون، وقد تكون حرفا أو أكثر، فاللفظة (ضَرَبَ) أفادت الضرب في الزمن الماضي، ولو غيرنا الفتحة بضمة ثم كسرنا الوسط لأصبحت (ضُرِبَ)، ونتج معنى آخر هو الضرب من مجهول في زمن الماضي، وكل وحدة صوتية ذات معنى تسمى Morpheme).⁽²⁾

3 - المستوى النحوي:

يختص هذا المستوى "بتنظيم الكلمات في جمل أو مجموعات كلامية. ويبين علم النحو وظائف الكلمات في الجمل، والأثر الدلالي لاختلاف موقع الكلمة في تركيبين؛ وكذلك اختلاف الكلمة في تركيبين، مثل: "ضرب محمد عليا"، و"ضرب علي محمدا"⁽³⁾؛ فيدرس هذا المستوى دور كل جزء في بناء الجملة، وعلاقتهم ببعضهم بعضا، وأثر كل جزء في الآخر مع العناية بالعلامة الإعرابية، كما يعنى هذا المستوى بدراسة التراكيب الصغرى؛ مثل المضاف والمضاف إليه، النعت و المنعوت، تركيب الفعل مع حرف الجر أو الظرف، التعبيرات الساقية، التعبيرات الاصطلاحية.⁽⁴⁾

4-مستوى المفردات: Vocabulary :

الذي يختص بدراسة الكلمات المنفردة ومعرفة أصولها، وتطورها التاريخي، ومعناها الحاضر وكيفية استعمالها، ويدخل تحته دراسة المعنى المعجمي أو القاموسي، وكذا دراسة دلالة الكلمة، وتاريخ نشأتها وتطورها والحقل اللغوي الذي تنتمي إليه، ويدرس هذا المستوى أيضا دلالة التراكيب الاصطلاحية أو القوالب اللفظية التي تؤدي دلالة خاصة.⁽⁵⁾

ولا يقتصر البحث في معاني الكلمات على معرفة ما تدل عليه الكلمات في القواميس بل يتعدى ذلك إلى معرفة نوع العلاقة التي تربط بين الكلمات كعلاقات الترادف

(1) ينظر: محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. ص 106.

(2) ينظر: سلمي بركات، اللغة العربية مستوياتها وأدائها. ص 12.

(3) محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ص 14.

(4) ينظر: محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. ص 106.

(5) ينظر: محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ص 14.

والتضاد، والاستعمالات المجازية، والمعنى المحكوم بالسياق وما إلى ذلك⁽¹⁾ وهناك من يسمي هذا المستوى بالمستوى الدلالي الذي يتناول دراسة المعنى بكل جوانبه: (المعنى الصوتي وما يتصل به من نبر وتنغيم، والمعنى الصرفي، والمعنى النحوي، والمعنى المعجمي، والمعنى السياقي)، وذلك أن المعنى اللغوي هو حصيلة هذه المستويات كلها.⁽²⁾

وقد رأى العلماء أن مستويات اللغة متداخلة يصعب فصل بعضها عن بعض، وهذا سبب الاختلاف في تقسيمها، فأصوات اللغة تتأثر بالصيغ، والصيغ تتأثر بالأصوات، ويتأثر كلاهما بالمعنى، والنحو يتأثر بالصرف، فنوع الصيغة يحدد عملها النحوي، وكذلك هناك علاقة بين النحو والدلالة، فعلم النحو يبين دلالة المفردات في التراكيب ووظيفتها فيه، وقد قضى كثير من العلماء بفساد التراكيب النحوية التي لا تؤدي دلالة صحيحة دلالياً.⁽³⁾

هذه التقسيمات التي اتفق عليها جل العلماء، مع وجود تقسيمات أخرى اقترحها مجموعة من اللسانيين فمثلاً ريمون طحان يقسم اللغة على ستة مستويات: المستوى الصوتي، والمستوى المعجمي أو اللغوي، والمستوى النحوي، والمستوى الجملي، ومستوى الأساليب.⁽⁴⁾

أما الدكتور "تمام حسان" فقد تصور أن اللغة العربية، تتكون من ثلاثة أنظمة: النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي⁽⁵⁾ ونحن نعلم أن "تمام حسان" يعد كل دراسة دراسة لغوية، لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، وهذا المعنى الوظيفي يقع أيضاً في ثلاثة مستويات: الصوتي، والصرفي، والنحوي.⁽⁶⁾

و بما أننا بصدد دراسة نموذج "تمام حسان" في إعادة وصف اللغة العربية، سنعتمد على تقسيمه الثلاثي.(المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى

(1) محمد إسحاق العناني، مدخل إلى الصوتيات. ص 19.

(2) ينظر: محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. ص 107.

(3) ينظر: محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. ص 14 - 15.

(4) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث. ص 100 - 101.

(5) ينظر اللغة العربية معناها و مبنائها. ص 33

(6) ينظر اللغة العربية معناها و مبنائها. ص 15-16

النحوي). وسنحاول من خلال المباحث المقبلة أن نفصل القول في كل مستوى، مع التأصيل له عند العرب، لنعرض لرأي "تمام حسان" فيما بعد، لتكون مقارنة ضمنية بين ما قدمه التراث اللغوي للدرس العربي و ما قدمه "تمام حسان" من جديد في إحياء هذا التراث.

قبل أن نعرض لجديد تمام حسان في مجال الصوتيات وإعادة تنظيمه لهذا المبحث، يجدر بنا أن نحيط بالدراسة الصوتية من حيث أشكالها، وروادها، وكذا التطرق إلى الدراسات الصوتية عند العرب، لأن تمام حسان انطلق من التراث بمنظار لساني حدائي، كان علينا عرض الصوتيات في الدراسات الحديثة، ثم الصوتيات عند العرب، لنرى الأستاذ كيف ربط بين الحديث و التراث .

1-الدراسات الصوتية الحديثة :

كما رأينا من قبل أن الدراسة الصوتية تمثل المستوى الأول من مستويات التحليل اللساني ، باعتبار أن الصوت هو أصغر وحدة يتشكل منها الكلام ، وهذا المستوى يهتم بدراسة الأصوات اللغوية من عدة جوانب نستطيع أن نجعلها في اعتبارين :

الاعتبار الأول: ينظر للأصوات على أنها وحدات صوتية مستقلة ، ومنعزلة عن السياق الكلامي ، وهذا ما يسمى بعلم الأصوات phonétique⁽¹⁾ وقد « ينعت بgénéral(العام)، على أساس أن جملة قوانينه و قواعده و بعض نتائجه يمكن تطبيقها على اللغات المختلفة، وعلى أساس أن دراسته لأصوات اللغة المعينة إنما هي من ذلك النوع الذي يكتفي بالإشارة إلى الخواص العامة للأصوات، دون التعرض لمميزاتها الخاصة التي ترتبط بمعانيها في اللغة المعينة»⁽²⁾ أي يعرض السمات الصوتية للأصوات دون النظر إلى وظائفها أو قيمتها اللغوية في الكلمات التي تتألف منها فيختص إذا « بالوصف الفزيائي و الفلسفي لأصوات اللغة⁽³⁾؛ أي يقوم ببيان مخارج الحروف، وطرق النطق بها وصفاتها دون ربطها بالمعنى⁽⁴⁾ »

تطور هذا العلم في إطار الثقافة الانجليزية أساسا على يد مجموعة من الرواد الإنجليز هم: ألكسندر ميلفل بل، وباسي، وهنري سويت، ودانيال جونز، كما تطور عند علماء آخرون من أمثال: أوتويسبرسن، وفيرهايمر، ونورين⁽⁵⁾

يعد هذا العلم محاولة لإخضاع دراسة الصوت البشري لمعطيات العلم الحديث، بخاصة علما الفزياء، والفلسفة، فشهد تطورا كبيرا، خاصة وأنه استفاد من فكرة الوصف التي استمدتها من النزعة الأنثروبولوجية التي سادت كل الدرس اللساني في الولايات المتحدة الأمريكية و انجليزا في ذلك الوقت، فأصبح لهذا العلم تقاليد خاصة به، الأمر الذي جعله ينعزل عن مباحث اللسانيات العامة لاعتماده على مجالات خارجة عنها.⁽⁶⁾

(1) ينظر: محمد محمد داود، العربية و علم اللغة الحديث. ص 102

(2) كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة. ص12

(3) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث. ص102

(4) ينظر: محمد محمد داود، العربية و علم اللغة الحديث. ص 102.

(5) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث. ص 102

(6) ينظر: المرجع نفسه .

ويشمل هذا العلم ثلاثة أنواع من دراسة الصوت اللغوي، استفادت من التقدم العلمي

وهي:

«أولاً: علم الأصوات النطقي: physiological phonetics :

يعد هذا العلم هو أقدم فروع علم الأصوات وأرسخها قديماً وأكثرها حظاً من الانتشار في البيئات اللغوية كلها، فهو يدرس نشاط المتكلم بالنظر إلى أعضاء النطق»⁽¹⁾، أي يدرس العنصر الأول لعملية الاتصال وهو المتحدث، فيتم دراسة حركات أعضاء نطقه، وتعيينها، ويحدد وظائفها، ودور كل منها في عملية النطق⁽²⁾ وقد سجل هذا الجانب تقدماً ملحوظاً بفضل العلوم الطبية الحديثة، التي أدت إلى الكشف عن طبيعة أعضاء النطق، لكن رغم التطور العلمي إلا أنه يبقى محدودة النتائج، لأنه لا يمكن التجريب على الإنسان.⁽³⁾

ثانياً: علم الأصوات الفزيائي:

روافد هذا العلم علمان هما: علم الصوت العام الذي يهتم بظاهرة الصوت واللسانيات الذي يعنى بالدراسة العملية للسان⁽⁴⁾. فيهتم بدراسة الخصائص المادية أو الفزيائية لأصوات الكلام في أثناء انتقالها من المتكلم إلى السامع، إذ أنه يحلل الذبذبات و الموجات الصوتية المنتشرة في الهواء عند خروجها من الجهاز النطقي⁽⁵⁾، أي يدرس الأصوات اللغوية في الفترة التي تمتد من زمن حدوثه إلى زمن استقباله. وقد شهد هذا الجانب تقدماً كبيراً، نتيجة تطبيقه للوسائل الفنية، والمبادئ العلمية المتبعة في علم الفزياء على الصوت الإنساني.⁽⁶⁾

ثالثاً: علم الأصوات السمعى: Auditory phonetics : يعد أحدث فروع علم

الأصوات، وهو ذو جانبين:

1. جانب عضوي فسيولوجي physiological .

2. جانب نفسي: psychological⁽⁷⁾

(1) حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، والدرس الصقّي الحديث. ط: 1. مصر: مكتبة زهراء الشرق. 2005. ص 16.

(2) يرنر: المرجع نفسه.

(3) ينظر: محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. ص 102.

(4) ينظر: خولة طالب إبراهيم، مبادئ في اللسانيات. ص 44.

(5) حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، والدرس الصوتي الحديث. ط: 1. مصر: مكتبة زهراء الشرق. 2005. ص 16.

(6) ينظر: المرجع نفسه.

(7) المرجع نفسه. ص 18.

يتوجه الاهتمام في هذا العلم إلى العنصر الثالث في دورة الخطاب، وهو السامع أثناء التأدية الفعلية للكلام، وتلقي الجهاز السمعي للأصوات اللغوية التي يصدرها جهاز النطق، وفيه تحدد درجة ارتفاع الصوت وانخفاضه، وما إلى ذلك من القضايا المتعلقة بجهاز السمع (الأذن).⁽¹⁾

الاعتبار الثاني: وهو دراسة الصوت باعتباره وحدة في نسق صوتي ويهتم به علم phonology⁽²⁾ ، أو كما يسميه تمام حسان: التشكيل الصوتي⁽³⁾ أو علم وظائف الأصوات، أو علم الأصوات التنظيمي، لأنه يقوم في الأساس بتصنيف الأصوات وتنظيم مجموعاتها، بحيث يصل منها إلى عدد من القوانين والقواعد الخاصة باللغة المعنية.⁽⁴⁾

تشكل هذا العلم في إطار اللسانيات البنوية مع حلقة براغ تحديدا في عام 1928، في مؤتمر لاهاي على أيدي ثلاثة من علماء اللغة الروس وهم: "تروبتسكوي"، و"رومان جاكوبسن"، و"كارسفيسكي"، حيث حدد هؤلاء مهام هذا العلم على مستويين هما: أبحاث تتعلق بدراسة نظام الأصوات للغة ما في زمن معين من تطورها، وأبحاث تاريخية تهتم بتطور نظام الأصوات من طريق ديناميكية اللغة الداخلية⁽⁵⁾، فبفضل هؤلاء الباحثين تم الفصل بين العلمين: الفونيتيك phonetics، و الفونولوجيا phonology، فاعتبروا العلم الأول علما طبيعيا، واعتبروا الثاني علما لغويا.⁽⁶⁾

لقد استفادت هذه المدرسة في إطار الفونولوجيا من المبادئ التي أرساها "دو سوسير" في تطوير الفونيم، فلولا تمييزه بين كل من اللغة والكلام، والدراسة الوصفية والدراسة التاريخية والبدال والمدلول وغيرها من المفاهيم، لما تمكن مؤسسو هذا العلم من التوصل إلى التمييز بين الأصوات اللغوية بالاعتماد على طرق جديدة⁽⁷⁾ ، فبتميز دو سوسير بين اللغة والكلام، توصل إلى أن "أصوات الكلام تنتمي إلى الكلام

(1) ينظر: محمد محمد داود، العربية و علم اللغة الحديث. ص 103.

(2) ينظر: المرجع نفسه.

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة. ص 139.

(4) ينظر: كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة. ص 12.

(5) ينظر: زبير الدراقي، محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامية. ط: 1. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990. ص 84.

(6) ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. ص 200.

(7) ينظر: زبير الدراقي، محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامية. ص 84.

parole، والفونيم ينتمي إلى اللغة "langue" (1)، فأخرج الأصوات الفونولوجية من ميدان الاستعمال الفردي للغة أي الكلام وإدراجها ضمن الدراسات الفونولوجية.

فالفونولوجيا هي دراسة الأصوات من خلال وجودها في سياق لغة محددة؛ أي يدرس وظيفة الأصوات التي تتميز بها الكلمة من الكلمات الأخرى، وتندرج تحت هذا العلم عدة قضايا صوتية هامة مثل: الفونيم، والمقطع الصوتي، والنبر والتنغيم. (2)

يعد الفونيم أصغر وحدة صوتية يتغير بها معنى الكلمة إذا استبدلت بوحدة أخرى، وهو ذو شكل صوتي ليس له معنى في ذاته وإنما هو ذو سمات تمييزية (3)، وبهذا يعد الفونام العنصر الصوتي الرئيسي الذي يشكل موضوع علم الأصوات الوظيفي (الفونولوجيا)، حيث أن هذا العلم "يميز بين وحدة صوتية تجريدية لها أثر وظيفي، ووحدة أخرى لا أثر وظيفي لها، ويرتبط الأساس الوظيفي بثلاثة عناصر هي: الموقع، والبيئة، والعلاقة" (4) حسب رأي "تمام حسان"؛ حيث إنه يعتمد على مبدأ القيم الخلافية للتمييز بين وظائف الأصوات داخل الكلمات، كما يعتمد أيضا على مبدأ الاستبدال للكشف عن النظام الصوتي للغة. (5)، وبهذه الطريقة تكشف إن كان الصوت فونيميا، إذ حدث تغيير في المعنى عند تعويضه بصوت آخر، فإذا لم يحدث تغييرا في المعنى، فلا يسمى فونيميا بل ألو فونا Allophone، وبهذا يعد كل فونيم صوتا، وليس كل صوت فونيميا (6) فالفرق بين (نال) و(قال)، فرق صوتي متمثل في الوحدة الصوتية الصوتية "ن" والوحدة الصوتية "ق"، وهذا الفرق يؤثر على المعنى، في حين أن تعدد درجات الاختلاف في وحدة صوتية مثل "اللام" بين درجات التفخيم والترقيق في السياقات الصوتية المختلفة تعد صورا صوتية وهي ما يسمى Allophone، لأنها لا تؤثر في المعنى. (7)

ومن خلال ما سبق يتضح أن phonetics تدرس الصوت البشري من حيث هو مادة فيزيائية، و phonology تدرس الصوت البشري من حيث هو عنصر في نظام

(1) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث. ص 103.

(2) ينظر: نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث. ص 123.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) صلاح الدين صالح حسنين، جهود تمام حسان الصوتية، الكتاب التذكري. ص 200.

(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها. ص 85.

(6) ينظر: نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث. ص 124

(7) ينظر: محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. ص 103.

كلي، يتحدد على وفق سماته المميزة⁽¹⁾، ورغم اختلافهما فهما متكاملان لتحديد النظام الصوتي للغة، فالفوناتيكي يقدم المادة الأساسية للفونولوجيا، ولا يجوز لهذا الأخير أن يستقل دون الفوناتيكي في عملية التكلم.⁽²⁾

هذه كانت إطلالة على عالم الصوتيات بما فيها من تشعب، لا نريد الخوض فيه لاتساعه، لأن ما يهمنا هو الفرق بين الفونولوجيا، والفوناتيكي، حتى نستطيع فهم أقوال "تمام حسان" ورأيه في التراث الصوتي، وبما أن المباحث الصوتية في اللسانيات العربية الحديثة كانت تستند إلى متن نظري ذي أصليين: البحث الصوتي القديم، والفونيطيقا الحديثة، فكان وصف اللسانيين العرب لأصوات العربية يمزج المفاهيم المطروحة في التراث، بما يماثلها في البحث الصوتي الحديث، لذا كان علينا الاطلاع على ما خلفه العرب من تراث صوتي لنعلم الفرق بين الصوتيات العربية التراثية، و الصوتيات الحديثة.

2- الدرس الصوتي عند العرب القدماء:

لاشك أن الاهتمام بالأصوات ليس جديدا على الثقافة اللغوية العربية، فقد أثر عند العرب تراثا ضخما، شمل مسائل صوتية جديرة بالاهتمام، حيث التفت شيوخ العربية إلى قضايا لغوية معقدة رغم انعدام الوسائل الحديثة، تقارب في نتائجها ما توصل إليه علماء اللسانيات اليوم، ولقد شهد علماء الغرب لبراعة العرب و تفوقهم في هذا المجال، فقد قال برجستراسر: "لم يسبق الأوربيين في هذا العلم إلا قومان: العرب و الهنود"، وقال فيرث: "لقد نشأت الدراسات الصوتية ونمت في أحضان لغتين مقدستين: العربية والسانسكريتية"⁽³⁾

يعد الدرس الصوتي عند العرب من أكثر مستويات علم اللسان العربي أصالة، إذ حظي باهتمام خاص لدى الدارسين الأقدمين على اختلاف توجهاتهم العلمية، منهم القراء، والنحاة، وعلماء الأصول، والفلاسفة، وأحسن دليل علي ذلك هو أن الاهتمام بالظاهرة الصوتية كان هو الأساس الأولي المعول عليه في وضع المعايير التأسيسية

(1) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث. ص 103.

(2) نادية رمضان النجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين. ص 66.

(3) كمال بشر، دراسات في علم اللغة. ص 59.

للنحو العربي، وقصة أبي الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) مع كتابه، حينما هم بوضع ضوابط لقراءة القرآن، أوصى صورة للخصائص الصوتية، عندما يقول: " إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فأنقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضمنت فمي، فأنقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن اتبعت شيئاً من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين " (1) فالنقط التي اقترحها للحركات ذات خصائص صوتية كفتح الفم، وضمه، وكسره.

وبعد ما أصبح للعرب ثروة لغوية من المفردات، بحاجة إلى تصنيف و ترتيب جاء الخليل بن أحمد (ت 170 هـ) وقدم أول تصنيف رتب فيه الحروف ترتيباً صوتياً "حسب موضع النطق، إذ أحس أنه لا بد لكي يضع معجماً جامعاً لمفردات اللغة العربية أن يرتب هذا المعجم على أساس معين و قد اختار ترتيب المواد على أساس مخارج الحروف في الحلق " (2)، إذ بدأ من أقصى الحلق حتى الشفتين، وبهذا وضع أول ألفبائية من هذا النوع عرفتها اللغة العربية تشتمل على تسعة وعشرين رمزا وسار فيها على النحو التالي: ع ح هـ خ غ - ق ك - ج ش ض - ص س ز - ط د ت - ظ ث ذ - ر ل ن - ف ب م - و ا ي همزة (3)، وقد ساعده في هذه المهمة سمعه المرهف، وإحساسه الذكي، إلى جانب اهتمامه بموسيقى الشعر وبحوره، حيث نظر الخليل إلى الترتيب القديم الذي ورث العرب من الترتيب السامي القديم وهو: أ. ب. ت. ث. ج. ح. خ... إلخ، فرأى أن هذا الترتيب ليس قائماً على نظام علمي، فاختر بذلك ترتيباً علمياً صوتياً، وهو بذلك أو عالم يتخذ منهجاً وطريقة جديدة، يتذوق من خلالها الأصوات ليتعرف على مخارجها، ويحدد مدارجها، حيث كان يفتح فاه بالألف، ثم يظهر الحرف ساكناً، حتى يحدد مخرجه الصحيح، ولا يختلط بغيره، وهي طريقة قريبة من علم الأصوات اليوم (4)، وبهذا الصنيع أظهر الخليل ذكاءً حاداً، في ظروف وبيئة لا تتوفر فيها أبسط مستلزمات البحث العلمي.

(1) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب . ط : 08. القاهرة . عالم الكتب ، 2003 ص 77

(2) التواتي بن التواتي ، مفاهيم في علم اللسان . ط : بلا . الجزائر : دار الوعي ، 2008 . ص 118.

(3) ينظر: معجم العين، ت: عبد الله درويش. ط: بلا. بغداد، 1968. ج 1. ص 53: نقلاً عن: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين. ص 38.

(4) ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند علماء العرب. ص 21. 22.

ومخارج الحروف عند الخليل ثمانية مخارج وهي حسب قوله: " العين والحاء والهاء والغين: حلقية، لأن مبدأها من الحلق والقاف والكاف: لهويتان، لأن مبدأهما من اللهاة، والجيم والشين والضاد: شجرية، لأن مبدأها من شجر الفم و الصاد و السين و الزاي أسلية ، لأن مبدأها من أسلة اللسان، وهي مستدق طرف اللسان. والطاء والتاء والذال: نطعية، لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى، والظاء والذال والتاء: لثوية، لأن مبدأها من اللثة، والراء واللام والنون: ذلقية، لأن مبدأها من ذلق اللسان، وهو تحديد طرفيه، كذلك اللسان. والفاء والباء والميم: شفوية، وقال مرة: شفوية، لأن مبدأها من الشفة، والهاء والواو والأف والهمزة: هوائية، في حيز واحد، لأنها هوائية لا يتعلق بها شيء". (1)

ولما جاء سيبويه (ت: 189 هـ)، واصل مسيرة أستاذه، فقدم " دراسة للأصوات أوفى وأكثر دقة حيث نرى تصنيفه لها حسب المخارج، وحسب ما يعرف الآن بوضع الأوتار الصوتية، مما سماه سيبويه بالجهر والهمس، ثم حسب طريقة النطق لنجد الأصوات الشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة " (2) ، حيث يقول: " فأصل حروف العربية ستة عشر مخرجا فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا الهمزة والألف والهاء، ومن أوسط الحلق مخرج: العين والحاء، وأدناها مخرجا من الفم: العين والحاء، ومن أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج: القاف. ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا، ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف، ومن وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج: الجيم والشين والياء، ومن بين أول حافة اللسان، وما يليه من الأضراس مخرج: الضاد، ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، ومن بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فوق الضاحك والناص والرباعية والثنية مخرج: اللام، ومن طرف اللسان، بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون، ومن مخرج النون، غير انه أدخل في ظهر اللسان قليلا، لانحرافه إلى اللام مخرج: الراء، ومما بين طرف اللسان، وأطراف الثنايا مخرج: الطاء والذال والتائية، ومما بين طرف اللسان، وأطراف الثنايا مخرج: الظاء والذال والتاء، ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج: الفاء، ومما بين الشفتين مخرج: الباء والميم والواو، ومن الخياشيم مخرج: النون الخفيفة " (3).

(1) العين. ج1/ ص 65: نقلا عن حسان البهناوي، مرجع سابق ذكره. ص 30.

(2) عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية. ص 131.

(3) الكتاب. ج4، ص 431.

وهو بهذا الترتيب يكون قد خالف ترتيب الأبجدية الصوتية عند الخليل، حيث أنه قدم بعض الأصوات، وأخر بعضها، فجاء ترتيبه على النحو التالي: " همزة ا ه ع ح غ خ ك ق ض ج ش ي ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و "، وهذا على حسب قول محمود السعمران أن الخليل " كان يرى أن العين هو أقصى الأصوات مخرجا في الحلق وهذا الرأي خاطئ بطبيعة الحال، فهمة القطع أقصى مخرجا من العين، وقد أدرك هذا تلميذه سيبويه" (1) .

فمخارج الأصوات عند سيبويه حسب نصه هي:

1. " ما بين الشفتين.
2. باطن الشفة السفلى وأطراف الأسنان.
3. طرف اللسان وأطراف الثنايا.
4. طرف اللسان وفوق الثنايا.
5. طرف اللسان وأصول الثنايا.
6. ما بين طرف اللسان وفوق الثنايا.
7. ما بين طرف اللسان وفوق الثنايا أدخل في ظهر اللسان.
8. حافة اللسان إلى الطرف وما فوقهما.
9. أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس.
10. وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى.
11. مؤخر اللسان وما يليه من الحنك الأعلى.
12. أقصى اللسان وما يليه من الحنك الأعلى.
13. أدنى الحلق.
14. أقصى الحلق. " (2)

أما صفات الأصوات فنجدها في قوله: " أما المجهورة فالهمزة والألف والضاد واللام، وأما المهموسة فالهاء والحاء والحاء (...)، ومن الحروف الشديد وهو الذي منع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة والقاف والكاف، ومنها الرخوة وهي الهاء والحاء وأما

(1) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. ص 94.
(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. ص 58.

العين فيبين الرخوة والشديدة (...)، ومنها المنحرف وهو حرف شديد جرى فيه الصوت وهو الراء، ومنها اللينة وهي الواو والياء لأن مخرجهما ليتسع لهواء أشد من اتساع غيرهما (...)، ومنها الهاوي وهو حرف لين اتسع لهواء الصوت ومنها المطبقة والمنفتحة. فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف." (1)

والمتمأل في النص سيجد صفات الأصوات عند سيبويه قد قسمها على النحو الآتي:

1. بحسب حركة الوترين الصوتيين: مجهورة ومهموسة.
2. بحسب طريقة النطق: أصوات شديدة، ورخوة، وبين الشدة والرخوة. (2)

وجعل الشداد أربعة أقسام:

أ. ما يمتنع معه النفس.

ب. المنحرف.

ج. الأنفي.

د. المكرر. (3)

ولقد ورد تصنيف "سيبويه" للأصوات في باب الإدغام، فجاء وصفه دقيقا كل الدقة بالنسبة إلى عصره، وقد تناقلتها التأليف العربية من بعده (4)، إذ أنه قدم دراسة وصفية واقعية قائمة على الملاحظة الذاتية وبعيدة عن الافتراض والتأويل كما يقول عبده الراجحي. (5)

فقد استعمل "سيبويه" مصطلحات فيها الكثير من التداخل كالجهر والهمس من جهة، والشديد والرخو من جهة أخرى، فالجهر والهمس عنده لا يقومان أساسا على اهتزاز الأوتار الصوتية أو عدم اهتزازها، وإنما يقومان على جري النفس أو عدم جريه، وتلك الصفة من السمات الخاصة بشدة الصوت أو رخاوته. (6)

(1) الكتاب. ج4/ ص 433-436.

(2) ينظر: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين. ص 41.

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. ص 58.

(4) ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. ص 94.

(5) فقه اللغة في الكتب العربية. ص 131.

(6) ينظر: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين. ص 41. 42.

فعندما تتأمل تعريفه للصوت المجهور والمهموس في قوله: " المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت فهذه الحال المجهورة في الحلق والفم إلا النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنة "(1)، ثم يقول: " أما المهموس فهو حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس". (2) تجد أن جري الصوت مرتبط بالجهر، وجري النفس مرتبط بالهمس، وفي دراسة سيبويه لهذه القضايا، نجد تمام حسان يقارب نظرة سيبويه بنظرة المحدثين فتوصل إلى أن "سيبويه" لم يكن يعرف وظيفة الأوتار الصوتية في الجهر والهمس بل لم يكن يعرف حتى الحنجرة بدليل تسميته إياها أقصى الحلق.

كما أنه رأى أن الجهر نتيجة تقوية الضغط، والهمس نتيجة إضعافه، ومع إحساس سيبويه بالضغط لم يكن يعرف مصدره ولا طريقته، ولهذا نجد أن تمام حسان يفسره بالحجاب الحاجز. (3)

فتحس من خلال هذا بخلط بين المصطلحات عند "سيبويه"، لكن هذا لا يقلل من قدره على ما قدمه لنا من أصول ومبادئ هذا الفن، التي لا تختلف كثيرا عما جاء عند المحدثين، بالرغم من قلة ما لديهم من آلات حديثة، واعتمادهم على الملاحظة الفردية دون الافتراض والتأويل.

وفي القرن الرابع الهجري ازدهر البحث الصوتي على يد "ابن جني"، الذي أصبح أستاذ هذا العلم دون منازع، فهو الذي يعرف اللغة على أنها: " أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" (4).

فجعل لهذا البحث علما خاصا منفصلا سماه علم الأصوات، وقدم لكل المصطلحات الصوتية في مقدمة كتابه: " سر صناعة الإعراب"، وبين من خلال هذه المقدمة منهجه فيقول: " واذكر أحوال هذه الحروف في مخارجها ومدارجها، وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها، وشديدها ورخوها، وصحيحها، ومعتلها، ومطبقها ومنفتحها،

(1) الكتاب. ج4/ص 435.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها. ص 61. 62.

(4) الخصائص. ج1. ص 33.

وساكنها ومتحركها) (...) إلى غير ذلك من أجناسها." (1) ، وابن جني في تقسيمه للأصوات العربية على مخارجها لا يختلف كثيرا عما ذكره سيبويه، حيث يتفق معه في عددها وترتيبها، فليس ثمة اختلاف بينهما إلا في لفظة أو عبارة (2) وهذا يعني أن ابن جني مطلع على ما كتبه سيبويه في هذا المجال.

وقد التفت "ابن جني" إلى جهاز النطق " فشبّه بالناي وبوتر العود ليقدّم صورة عن العملية الطبيعية لإنتاج الكلام، وليوضح تقسيم الأصوات حسب المخارج وتقسيمها إلى أصوات صامتة وأخرى متحركة، وهذه الصورة التي قدمها أبو الفتح تعتبر خطوة متقدمة جدا في الدرس اللغوي، لكنها تمثل لدينا صورة صحيحة للتطور العلمي عند العرب " (3) ووصف "ابن جني" لجهاز النطق بالناي يشير إلى عبقرية الرجل السابقة لعهدنا في زمن محدود الوسائل، فقد أدرك معنى الجهاز النطقي ووظيفته وطبيعته، وفي هذا يقول: " ولأجل ما ذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها التي هي أسباب تباين أصداؤها، ما شبه بعضهم الحلق والهم بالناي، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أملس ساذجًا، كما يجري الصوت في الألف غفلا بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوقة، وراوح بين أنامله، اختلفت الأصوات وسمع لكل حرف منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قطع الصوت في الحلق والهم، باعتماد على جهات مختلفة، كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة." (4)

فابن جني أدرك عملية النطق وكيفيةها من خروج الهواء مندفعًا إلى الفم، مشبها الخروق بالمواضع المختلفة التي يتغير فيها الصوت تبعًا للمخرج، لكنه لم يسم أعضاء النطق المعروفة اليوم، ربما لأنه لم يعرفها، فاكتفى بالمشابهة بين جهاز النطق وآلة الناي، وهذا نابع من إحساسه العلمي الذكي، فلو توفرت له وسائل بسيطة للبحث، فلربما توصل إلى نتائج باهرة، وكما قال أحد الباحثين: " والحق أن النتائج التي وصل إليها هذا العالم

(1) سر صناعة الإعراب، ت: حسن الهنداوي. ط: بلا. دمشق: دار القلم، 1993. ج.1. ص.4. نقلا عن: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين. ص 42.

(2) ينظر: حسام البيهناوي، الدراسات الصوتية عند علماء العرب والدرس الصوتي الحديث. ص 32.

(3) عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية. ص 133.

(4) سر صناعة الإعراب. ج.1. ص 09. نقلا عن: كمال بشر، دراسات في علم اللغة. ص 60.

في هذا الوقت الذي كان يعيش فيه لتعد مفخرة له ولمفكري العرب في هذا الموضوع." (1)

فما كتبه "ابن جني" في مبحث الصوت يستحق بحثا مفردا، لأن ما خلفه هذا العالم الجليل لا يختصر في هذه الأسطر، ولكن سنحاول أن نقف عند بعض الإشارات التي تحفز الباحث على الإطلاع على ما كتبه علماؤنا الأجلاء، ولهذا حاز هذا العالم على اهتمام الكثير من الباحثين فأفردوا له صفحات في مؤلفاتهم، أمثال عبده الراجحي في كتابه فقه اللغة في الكتب العربية. (2)

فقد طرق "ابن جني" مسائل صوتية، تعتبر من منجزات علم اللسان الحديث نحو:

1- إدراكه إحدى القواعد المميزة لاستقلال الصوت (الحرف)، واعتباره وحدة صوتية، مرتبطا بمعنى، بحيث يصلح أن يكون مقابلا استبداليا لآخر، فمثلا الخاء في رأيه مقابل استبداليا للقاف بصفته الصوتية، عندما يتبادلان الموقع يحصل تغيير في المعنى (3)، وفي هذا يقول: "إنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها، فيعدلونها بها ويحتنونها عليها، وذلك أكثر مما نقدره، وأضعاف ما نستشعره من ذلك: خضم وقضم، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء ... والقضم للصلب اليابس نحو قضمت الدابة شعيرها" (4)، قد أدرك ابن جني ظاهرة استبدال الحروف التي ينتج عنها تغير في المعنى، وهي الظاهرة التي تبيّن الصوت إن كان فونيميا أو ألوفونا.

2- أدرك معنى "العائلة من الأصوات"، أي الصوت الذي يختلف باختلاف سياقه، فمثلا النون الصوت أساسي في العربية، لكن ثمة في الواقع درجات أو تنوعات من النون بحسب سياقها الصوتي، فالنون في كلمة "نهر" غير النون في كلمة "منك" من حيث تكوينها الفيسيولوجي⁵، فيقول: "وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللام، وسأوضح لك حقيقة ذلك، لتعجب من لطف غموضه. وذلك أن الحرف الساكن

(1) عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية. ص 135.

(2) ينظر: المرجع نفسه. ص 133-143.

(3) ينظر: عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي. ص 35.

(4) الخصائص. ج2، ص 157.

(5) ينظر: عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية. ص 141.

ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه" ¹ ؛ فقد أشار في نصه هذا اختلاف وظيفة الصوت تبعا لما يجاوره من الحروف، مبينا أن الحرف الساكن يختلف في نطقه بين الوقوف عليه أو وصله بغيره، فيقول " ومن الحروف حروفا إذا وقفت عليها لحقها صوت ما من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصوت وتضاعل للحس نحو قولك : إح، إص إث إف إخ، إك. " ² ، وسيتغير صوت ذلك الحرف إذا وصل بغيره، لقوله: " فإذا قلت يجرّد، ويصبر، ويسلم، ويثرد، ويفتح، ويخرج، خفي ذلك الصوت وقلّ، وخف ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه" ³

وبهذا نجد ابن جني قد أدرك الفرق بين الصوت المفرد خارج السياق، والصوت الوظيفي الذي يحدث تغييرا في المعنى داخل السياق.

3- لقد أشار "ابن جني" إلى الحركات وطبيعتها، وتوصل إلى أن الحركات العربية ليست ثلاثا فحسب، وإنما هناك حركات فرعية، تقع بين الحركات الأصلية (بين الفتحة، والكسرة، والضمّة)، فيقول: " باب في كمية الحركات: أما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث. وهي الضمة والكسرة والفتحة. ومحصولها على الحقيقة ست. وذلك أن بين كل حركتين حركة. فالتى بين الفتحة والكسرة هي الفتحة مثل الألف الممالة؛ نحو فتحة عين عالم، وكاف كاتب. فهذه حركة بين الفتحة والكسرة، كما أن الألف التي بعدها بين الألف والياء، والتي بين الفتحة والضمّة هي التي قبل ألف التّفخيم؛ نحو فتحة لام الصلاة والزكاة والحياة (...)، والتي بين الكسرة والضمّة، ككسرة قاف قيل وسين سير، فهذه الكسرة المشمة ضمة، ومثلها الضمة المشمة كسرة، كضمّة المنثّر، وضمة عين مذعور،... فهذه ضمة أشربت كسرة (...). فهما لذلك كالصوت الواحد " ⁴ ، وبهذا وصل ابن جني إلى عشر حركات، بإضافة الحركات الطويلة وهو الألف والواو، والياء : لقوله: " باب في مضارعة الحروف للحركات ، و الحركات للحروف، وسبب ذلك أن الحركة حرف صغير، ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغير والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة. ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من

(1) الخصائص. ج. 1. ص 57.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) الخصائص. ج. 3. ص 130-131

جنسها" ¹ ومن خلال ما سبق نستطيع أن نحصي الحركات التي توصل إليها ابن جني في الخصائص، والتي تقترب من النظرة الحديثة وهي:

1- الفتحة 2- الضمة 3- الكسرة 4- الألف 5- الواو 6- الياء 7- بين الفتحة والكسرة 8- بين الفتحة والضمة 9- بين الكسرة والضمة (كسرة مشمة ضمة) 10- ضمة مشمة كسرة.

4. كما يعد ابن جني رائد دراسة الدلالة الصوتية قبل أن يتوسل فيها علم اللغة الحديث، حيث اكتشف وجود صلة بين الأصوات وبين ما ترمز إليه، حيث يقول: " ومن طريق ما مر بي في هذه اللغة التي لا يكاد يعلم بعدها، ولا يحاط بقاصيها، ازدحام الدال، والتاء، والطاء، والراء، واللام والنون. إذا ما زجتهم الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما" ².

5. التفت ابن جني إلى أثر النبر والتنعيم والحركات الجسمية في دلالة الكلام، وهو ما يعرف بسياق الحال، وإن كان لم ينص على هذا المصطلح الذي عرف عند المحدثين (3) وفي مفهوم النبر الذي يعني القوة النسبية التي تستعمل في نطق الأصوات، بحيث يكسب المقطع المنبور وضوحا زائدا عن المقاطع الأخرى (4)، وجدنا قول ابن جني التالي: " وقد حذفنا الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفنا فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فنقول: كان والله رجلا! فتزيد في قوة اللفظ (بالله) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها؛ أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما، أو نحو ذلك، وكذلك سأله فوجدناه إنسانا! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني عن وصفه بقوله: إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك! إن ذمته ووصفته بالضيق قلت: سأله وكان إنسانا! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك، إنسانا لئما أو

(2) المرجع نفسه. ج2. ص315

(2) الخصائص. ج2. ص 110

(3) ينظر: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين. ص53

(4) ينظر: عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي. ص 36.

لحزا أو مبخلا أو نحو ذلك" (1)، ومن هذا النص نستشف فهم ابن جني لوظيفة رفع الصوت في أداء المعاني المختلفة، وإن لم يسم هذه الظاهرة باسمها. كما انتبه ابن جني إلى أثر التنغيم، وهو المصطلح الصوتي الدال على الارتفاع (الصعود) والانخفاض (الهبوط) في درجة pitch الجهر voice في الكلام، أي هو تغيير نغمة الصوت صعودا مرة وهبوطا مرة أخرى تعبيرا عن الأحاسيس². فابن جني أشار إلى هذه الظاهرة في النص التالي؛ إذ يقول: "ومن ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبرا، وذلك قولك: مررت برجل أي رجل فأنت الآن مخبرا بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما (...) وكقول الله سبحانه" أتت قلت للناس (3)؛ إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيا؛ أي ما قلت لهم (4).

6. تكلم "ابن جني" عن الإدغام بوصفه درسا صوتيا يتم بتقريب صوت من صوت آخر حيث يقول: «قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت» (5)، وهو عنده ضربان:

1/ الإدغام الكبير: وفيه يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأول في الثاني، وهو إما ساكن الأول متحرك الثاني، أو متحرك الأول مثل شدّ من شدد.

2/ الإدغام الأصغر: و تقريب الحرف من الحرف من غير إدغام، وله أوجه كثيرة مثل: قلب تاء "الافتعال" بما يقارب الحرف الذي قبله نحو: اصطبر من اصتبر (6).

سنكتفي بهذه الاشارات الصوتية، التي تكشف عن عبقرية العرب في هذا المجال، لن ما قدمه هؤلاء يعد انجازا كبيرا يستحق وقفة مطولة، لأن هناك الكثير من العباقرة العرب الذين قد قدّموا للدرس الصوتي الكثير، في سبيل خدمة اللغة العربية وحماية القرآن؛ أمثال "ابن سينا" (ت 428 هـ) الذي أدرك أن الحنجرة هي الآلة الأساسية في عملية النطق، وهذا ما اتفق عليه المحدثون، حيث نجده يقول: «الحنجرة والجسم الشبيه بلسان المزمارة، وهي الآلة الأولى الحقيقية وسائر الآلات بواعث ومعينات» (7). و السكاكي (ت 616 هـ)،

(1) الخصائص. ج2، ص 370،371.

(2) ينظر: عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي. ص38

(3) سورة المائدة آية رقم 116.

(4) الخصائص. ج3، ص269.

(5) الخصائص. ج2/ص139.

(6) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(7) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 112.

الذي قدم رسماً تشريحياً لجهاز النطق، بيّن فيه مخارج الأصوات، وأجزاء جهاز النطق⁽¹⁾، كما أسهم علماء القراءات القرآنية في إضافة تفصيلات صوتية، فقد سعوا إلى وصف تلاوة القرآن الكريم حسب القراءات المختلفة ف سجلوا خصائص صوتية تنفرد بها التلاوة القرآنية، مثل التفخيم، والترقيق والإشمام، وفي هذا ألفتوا إلى المهموس والمجهور من الأصوات، وكذلك الإطباق والاستعلاء والاستفال؛ فابن الجزري، عالِم قضية الإدغام فيقول مثلاً في الإدغام الكبير: « هو كان الأول من المثلين والمتجانسين أو المتقاربين متحركاً (...). ونعني بالمتمثلين ما اتفقا مخرجاً وصفة، وبالمتجانسين ما اتفقا مخرجاً واختلفاً وصفة، وبالمتقاربين ما تقاربا مخرجاً وصفة »⁽²⁾ ، ومواقع عديدة عرض فيها المسائل الصوتية كالإشمام، فيقول فيه: « هو الإشارة بضم الشفتين بعد سكون الحرف ويكون في المرفوع والمضموم حسب »⁽³⁾.

ومن النتائج التي توصل إليها بعض الباحثين من دراسة المستوى الصوتي عند العرب نذكر منها:

1- على الرغم من الإمكانيات التحليلية المتواضعة لدى علماء العربية إلا أن تحليلاتهم الفوناتيكية تتفق مع الوصف الفوناتيكي الحديث في تحديد مخارج الأصوات وصفاتها، إذ ينحصر الاختلاف في عدد يسير من الأصوات هي: الضاد، الطاء، الجيم، القاف، العين، الهمزة⁽⁴⁾ فقد جعل سيبويه وكل العلماء القدماء الهمزة صوتاً مجهوراً، والخليل جعلها من أحرف العلة وهذا لا يتفق مع رأي المحدثين فهم يرون الهمزة صوتاً مهموساً⁽⁵⁾، الطاء و القاف عند القدماء مجهورة، وعند المحدثين مهموسة⁽⁶⁾.

(1) كمال، بشر، دراسات في علم اللغة، ص 60.

(2) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ت: جمال الدين محمد شرف. ط: بلا. القاهرة: دار الصحابة للتراث، 2002، ص 34

(3) المرجع نفسه، ص 113.

(4) ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، ص 146.

(5) ينظر: خالد إسماعيل حسان، في اللسانيات العربية المعاصرة. ط: بلا. القاهرة: مكتبة الآداب 2007، تهميش ص 30.

(6) محمد علي عبد الكريم الرديني، فصول في علم اللغة العام، ص 150.

- 2- لم يعد النبر ملمحا مميزا في العربية، ومن ثم يهتم به القدماء، وإن كانوا قد لاحظوا بعض مواضعه، وكذلك لم يدركوا المقاطع، ولم يقفوا على درسها، على حين اهتموا بظواهر صوتية أخرى كالقلب، والإبدال، والإعلال والإدغام⁽¹⁾.
- 3- لم يدرك العلماء العرب دور الأوتار الصوتية في حدوث عملية الجهر والهمس⁽²⁾.
- 4- اعتمد القدماء في درسه على الملاحظة الشخصية، فوضعوا القواعد من طريق التجربة الشخصية، وهذا المنهج مازال معترف به في المناهج الحديثة⁽³⁾.

3- الدرس الصوتي عند تمام حسان:

اهتمت اللسانيات العربية في نشأتها بدراسة الأصوات، حيث أصبح هذا الاهتمام ملمحا أساسيا فيها، الأمر الذي جعل العديد من الباحثين يعتقد أن سبب تخلف دراستنا اللغوية هو عدم الاهتمام الجدي بالدرس الصوتي⁽⁴⁾، وهذا الاهتمام نابع من التأثير الكبير بالدرس البنوي الوصفي، وخاصة المدرسة الانجليزية، التي غرف منها العديد من دارسي العرب؛ إذ أخذوا عنها تقاليد الدراسة الصوتية من منظور وصفي، التي تعتمد على تقسيم الأصوات حسب المخارج، و الصفات، والنبر و التنعيم. وقد رأى بعض الباحثين أن الفونيطيقا الانجليزية تلتقي مع التراث الصوتي العربي في طبيعة مباحثها مع التراث الصوتي العربي في طبيعة مباحثها، وفي اعتقاده أن هذا ما أعان اللسانيين العرب على إعادة وصف الأصوات العربية من خلال وصل نتائج الدراسات الصوتية القديمة بنتائج البحث الصوتي الحديث⁽⁵⁾.

و"تمام حسان" يعد واحدا من اللسانيين العرب، الذين ربطوا بين الدرس اللغوي الغربي و الدرس اللغوي العربي، ليعطي تصورا جديدا للدرس العربي الحديث، وانطلاقا من هذا أعاد وصف أصوات اللغة العربية، وسعى إلى تأسيس وصف فونولوجي لأصوات العربية في وقت كان الدرس الصوتي العربي درسا فونيطيقيا في خصائصه العامة لا فونولوجيا⁽⁶⁾. وهذا لأنهم نظروا للعلمين على أساس علم واحد، لتداخلها مما

(1) ينظر: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء المحدثين، ص 62.
(2) ينظر: حسام البيهناوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب، ص 146.
(3) ينظر: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء المحدثين، ص 62.
(4) ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 130
(5) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 104.
(6) ينظر: المرجع نفسه، ص 112.

أدى ببعضهم إلى خلط في وضع مباحث هذا الفصل مثل إبراهيم أنيس الذي وقع في تذبذب الآراء فيقول: « وقد يحب بعض القراء أن يسمي ما تعرضت له في هذا الكتاب بالبحث الفوناتيكي phonetics ولكني أؤثر أن انسبه إلى فرع الفونولوجي phonology (1) ، ويبدو أن "إبراهيم أنيس" لم يكن يميز بين المجالين، حتى يسمح للقارئ يحكم على دراسته و يختار المصطلحات بنفسه؛ فمجال البحث اللغوي هو حسم الموقف وليس إيثاراً، لنختار مصطلحا عن مصطلح آخر.

والمأمل في الدرس الصوتي عند "تمام حسان"، نجده قد باشر وصفه لأصوات العربية في كتابه "مناهج البحث في اللغة"، واستأنفه في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، وبالتالي نرى أن المحاولة الصوتية للدكتور "تمام حسان" قد مرتّ بمرحلتين: تتجسد المرحلة الأولى في كتاب "مناهج البحث في اللغة"، والمرحلة الثانية في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"؛ حيث: «اهتم في الكتاب الأول بشرح علم الأصوات في ضوء المناهج العلمية الحديثة، واهتم في الكتاب الثاني بوضع نظام صوتي للغة العربية» (2)، وكلنا نعلم أن المرحلة الأولى ستكون نظرية، يقدم فيها الباحث المصطلحات ويعرضها، كونها جديدة على القارئ العربي.

المرحلة الأولى: فقد حاول في هذه المرحلة ، التفريق بين الفونولوجيا أو كما سماها منهج التشكيل الصوتي، والفونيطيقا أو علم الأصوات، على أساس التمييز بين اللغة والكلام، متبنياً في ذلك رأي دي سوسير، فقد أوضح أن الكلام أعمال، وأن اللغة نظام، وأن الكلام حركات، وأن اللغة قوانين هذه الحركات، وأن الكلام نشاط يجري على شروط اللغة (3)، فاللغة نظام مجرد في ذهن الجماعة، يشمل قواعد تنظم وحدات هذه اللغة، أما الكلام فهو النشاط الذي يقوم به المتكلم باعتباره نشاط فردي (4).

ومن خلال هذا التمييز يرى أن اللغة تدرس من طريق التشكيل الصوتي، والكلام يدرس من طريق منهج الأصوات (5)، ويستشهد بقول "ترتبسكوي": « إن علم دراسة أصوات الكلام هو علم الأصوات وعلم دراسة أصوات اللغة هو علم التشكيل الصوتي

(1) الأصوات اللغوية، ص 4.

(2) صلاح الدين حسنين، جهود الدكتور تمام حسان الصوتية، الكتاب التذكري، ص 191.

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 139.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 39

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 43.

«(1)، حيث إن الأصوات دراسة للظواهر الصوتية، والتشكيل الصوتي دراسة لوظائف الأصوات(2)».

لكن إذا قرأنا المباحث الصوتية عند "تمام حسان"، ندرك أنه لم يع الفصل التام بين الدراستين (الفونيطيقية والفنولوجية)، حيث نجده يشير في كثير من المواقف إلى التداخل بين مباحث الدراستين، إذ يقول: « نجد أنفسنا في الكثير من المواضع نستعمل في التشكيل الصوتي اصطلاحات نستعملها في الأصوات »(3)، وفي الوقت نفسه يشير إلى استقلال الفونولوجيا عن الدراسة الفونيطيقية استقلالا تماما، ويحذر من الخلط بينهما؛ إذ يقول: « فمن المقرر دائما أن ينتبه الباحث قبل البداية إلى المستوى الذي يدرس عليه، أهو مستوى الأصوات أم مستوى التشكيل الصوتي »(4).

وتقوم دراسة "تمام حسان" على إيجاد المقابلات الصوتية التي توجد في اللغة، و التفريق بين معانيها؛ كالمقابلة بين المجهور والمهموس، والمفخم والمرقق، و المركب والمتوسط، والطويل و القصير، وبين المخرج والمخرج، وبين النبر وعدمه....الخ(5). وقد تميزت المرحلة الأولى ببروز مجموعة من المفاهيم قدمها تمام حسان في دراسته الصوتية، التي وضحها بعض الباحثين(6)، ومن بين هذه المفاهيم نذكر:

1. **القيمة الخلفية:** يبدو مفهوم القيمة الخلفية مفهوما أساسيا في مشروع؛ حيث تجده يقول: «فالقيم الخلفية إذا هامة جدا في دراسة الأصوات والتشكيل الصوتي »(7)، وهذا المفهوم أخذه من مدرسة براغ، وما جاء به "تروبتسكوي"، لمعرفة الصوت وتنوعاته، ليحاول "تمام حسان" توضيحه أكثر فيقول: « إن أي حرفين في النظام التشكيلي في أي لغة لا بد أن تكون بينهما جهة اختلاف واحدة على الأقل، وهذه الجهة إمّا أن تكون مخرجا أو صفة لما صح أن يسميا حرفين، بل إنما يكونان حرفا واحدا »(8)

(1) المرجع نفسه، ص139

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

(3) مناهج البحث في اللغة، ص 139.

(4) المرجع نفسه، ص 140.

(5) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

(6) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة درس اللساني العربي، ص 115.

(7) مناهج البحث في اللغة، ص 110.

(8) المرجع نفسه، ص 155

وسنجد هذا المصطلح حاضرا في المرحلة الثانية، وهي عبارة عن أوجه الاختلاف والاتفاق بين وحدة وأخرى، ومن الملاحظ من خلال النص السابق أن القيم الخلافية تعتمد على أسس صوتية هي المخارج والصفات. ومن أهم « القيم الخلافية في أي نظام لغوي اختلاف الوظيفة التي تؤديها كل وحدة من وحدات النظام هي التي نطلق عليها "المعنى الوظيفي" »⁽¹⁾، أي أن الفروقات بين الوحدات تستخدم استخداما وظيفيا.

2. مفهوم الوظيفة: نحن نعلم منذ بداية هذا البحث أن "تمام حسان" جعل مصطلح " الوظيفة" دعامة أساسية لمنهجه في دراسة فروع اللغة، وبما أنه متأثر بالدرس الوظيفي الأوربي، نجد هذا المصطلح حاضرا بقوة في المبحث الصوتي التشكيلي؛ حيث نجده يعول على الوظيفة للتفريق بين الحروف والأصوات إلى جانب التوزيع، ومن خلالهما يمكن التفريق بين الصاح والعلل⁽²⁾.

ومفهوم الوظيفة عند تمام حسان يقابل الظاهرة الحركية في الدراسة الفونيطيقية فمثلا: ظاهرة الشدة لها جانبان: جانب حركي، وجانب صوتي تشكيلي، هذا الجانب الأخير هو الذي يدرس الشدة باعتبارها وظيفة صوتية من مجموعة وظائف يتكون منها النظام الصوتي للغة⁽³⁾، فالوظيفة من خلال تحديد تمام حسان هي اصطلاح تقسيمي تجريدي وتحديد منهجي استعان به في دراسة الصوامت والصوائت دراسة فونولوجية⁽⁴⁾

أي أن الوظيفة هي من الأسس التي اتخذها تمام حسان للتمييز بين الصوامت والصوائت أو كما يسميها الدكتور تمام حسان الصاح والعلل؛ حيث حدد للتفريق بينها أربعة أسس هي: الأساس الفيسيولوجي والأساس الصوتي، والأساسان مجتمعان، و الوظيفة والتوزيع⁽⁵⁾. ليصل إلى أن الأساس الفيسيولوجي، و الصوتي لا يصلحان للتفريق بين الصاح والعلل؛ لأنها قاصران، لذا نجده يركز على الوظيفة باعتبارها أهم عامل من عوامل التشكيل الصوتي⁽⁶⁾.

(1) اللغة العربية معناها مبناها، ص 68.

(2) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 153.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 140.

(4) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 115.

(5) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 141.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص 142

3. مفهوم المقابلات الصوتية: يعد هذا المفهوم فكرة فرعية عن فكرة القيم الخلافية، لأن عملية التمييز بين الأصوات للكشف عن الفروقات يتحتم وضعها في مقابلات، و الوصف الفونولوجي يبني على إيجاد المقابلات الصوتية الكامنة في اللغة، و التفريق بين معانيها⁽¹⁾ . فتحليل وظائف الأصوات يهدف إلى تعريف الوظائف الصوتية للسان ما لتصنيفها وفقا لوظيفتها في ذلك اللسان، فوظيفتها تمييزية أو تقابلية⁽²⁾، حيث نقابل بين مخرج ومخرج، وبين صفة وصفة، بين صحيح وعلّة، بين شديد ورخو....الخ⁽³⁾ فهذه المقابلات تساهم في تعريف عنصر في نقطة ما من مدرج الكلام بالمقابل إلى كل العناصر الأخرى التي كان بالإمكان أن تكون في نفس تلك النقطة⁽⁴⁾.

4. مفهوم العلاقة: يرتبط هذا المصطلح بالقيم الخلافية، لأنه يقصد "بالعلاقة" أوجه الاختلاف والاتفاق بين وحدة وأخرى؛ فمثلا: علاقة الجهر: المدركة إيجابا بين د – ز، وسلبا بين د – ت؛ أي أنها جهة شركة بين الزوج الأول ، وجهة الاختلاف في الزوج الثاني، مع اتحاد الطرفين في المخرج⁽⁵⁾.

وإلى جانب مصطلح العلاقة ظهر مصطلح "الميل" الذي قال عنه "تمام" بأنه « ظاهرة لم يخلق لها اصطلاح في كتب عن علم اللغة »⁽⁶⁾، فظاهرة الميل كانت حاضرة في الدرس الصوتي، إلا أنها لم تسمّ بهذه التسمية، إذ يقصد بها: الميل بالمخرج الأصلي أثناء النطق إلى تدخل مخرج آخر، مثل الإطباق الذي يقصد به ارتفاع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق أثناء النطق في مخرج بعيد عن هذه المنطقة⁽⁷⁾، أي أن الميل هو صفة في الموقع أو المخرج حيث يميل اللسان عن المنطقة التي بها الحرف.

5-مصطلح الفونيم: يطلق "تمام حسان" على مصطلح الفونيم اسم حرف، وهو عنده أعم من الصوت ،فالحروف تجريدات، والأصوات تحقيقات⁽⁸⁾ .

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 140

(2) ينظر: أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ص 52

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 140

(4) ينظر: أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ص 59.

(5) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 140

(6) المرجع نفسه، ص 155.

(7) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(8) ينظر: المرجع نفسه، ص 153

وفي تعريفه للفونيم نجده يظهر مصطلحا آخر وهو "التخارج" ويقصد به أن يتعذر على أحد الصوتين أن يحل محل صوت آخر في السلسلة النطقية، ولو أجبرنا الموقع على قبوله لبدت الكلمة على صورة لا تعترف بها اللغة⁽¹⁾، أي أن للفونيم في لغة ما عائلة من الأصوات متقاربة في خصائصها، بحيث تسمح للحرف الواحد بأن ينطق بأشكال مختلفة تبعا للحرف الذي بعده، وهذا لا يسمح لأحد الصوتين أن يحل محل الآخر فمثلا: النون التي قبل الناء، لا تحل محل النون التي قبل القاف؛ لأن لكل منهما مكانها وبيئتها؛ وإذا حلّ أحد الصوتين محل الآخر دليل على أنها ينتميان لفونمين مختلفين⁽²⁾.

تناول "تمام حسّان" في هذه المرحلة، جملة من الظواهر الصوتية، ومن هذه الظواهر: الموقعية، التي يقصد بها: «دراسة لسلوك الأصوات في الموقع طبقا لما يقتضيه هو»⁽³⁾ وقد قسّم الموقعية في العربية الفصحى إلى أربعة أقسام هي: موقعية البداية، وموقعية الوسط وموقعية الشبوع، وأدخل في موقعية الشبوع ظواهر فنولوجية هي: النبر، والتنعيم، والكمية، و التّفخيم، و التّرقيق، والجهر والهمس، والقوة والضعف⁽⁴⁾.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة يرى بعض الباحثين أن تمام حسّان بدا أكثر وعياً لمفاهيم الفونولوجيا ومصطلحاتها وتطبيقاتها على اللغة العربية⁽⁵⁾؛ حيث نجده في هذه المرحلة قد استبدل تسمية علم التشكيل الصوتي بعلم الصوتيات⁽⁶⁾ وأبقى على تسمية علم الأصوات⁽⁷⁾

وفي هذه المرحلة حاول التفريق بين علم الأصوات وعلم الصوتيات، فعلم الأصوات هو مرحلة تمهيدية لإنشاء علم الصوتيات، فهو عنده «دراسة عملية لموضوع مدرك بالحواس»⁽⁸⁾ ليكون عمل عالم الأصوات هو التسجيل، أمّا علم الصوتيات فهو «تخطيط عقلي لقواعد الأصوات»⁽⁹⁾، فيكون عالم الصوتيات مفسر ومنظم؛ أي أولهما يلاحظ

(1) ينظر: صلاح الدين محمد صالح، جهود الدكتور تمام حسّان الصوتية، الكتاب التذكري، ص 200.

(2) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 159.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 159.

(4) ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) ينظر: فاطمة بكوش، نشأة درس اللساني العربي الحديث، ص 117.

(6) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 65.

(7) ينظر: المرجع نفسه، ص 35.

(8) المرجع نفسه، ص 48.

(9) المرجع نفسه، ص 47.

والثاني يقعد⁽¹⁾، وإذا تأملت هذه التعريفات ستدرك أن موضوع علم الأصوات موضوع حسّي ملاحظ، أمّا موضوع علم الصوتيات موضوع مجرد ارتقى إلى مجال العلمية لتشكل قواعدا ومسلمات.

إذا وظيفة عالم الأصوات هو الملاحظة والتوثيق، دون أن ينظم الأصوات في مجموعات وفقا للوظيفة، لأن هذا من عمل عالم الصوتيات ، على اعتبار أن عالم الأصوات لا يعرف شيئا عن اللغة التي تم ملاحظتها أما عالم الصوتيات فهو على وعي تام باللغة التي تم ملاحظتها، ليستطيع تنظيم أصواتها في جدول تنظيمي يحكي ما يربطها من علاقات عضوية أو يفرق بينها من قيم خلافية⁽²⁾، أي أن وصف الأصوات فونوطيقيا من خلال وصف جهاز النطق، وكيفية النطق، هو مرحلة أولى من مراحل الدراسة الصوتية، ثم تتبع هذه المرحلة مرحلة ثانية يستقرئ فيها الباحث القيم الخلافية التي تفرق بين صوت وآخر.

وإذا تبعت كلامه ستجد أنه قد فك نهائيا التداخل ،الذي كان قد قرره في كتابه "مناهج البحث في اللغة"، القائم بين الفونيتيك والفونولوجيا، ليقرر إخراج الفونيتيك من دائرة الدراسات اللغوية، رغم إدراكه لأهميتها، في قوله: «تعتبر دراسة الأصوات مقدمة لابد منها لدراسة النظام الصوتي والنظم اللغوية الأخرى، ولكنها لا تعتبر بحال جزءا من دراسة اللغة ويمكن بعبارة أخرى أن نقول إن دراسة الأصوات تعتبر ملاحظة للكلام ولا تعتبر دراسة للغة، أي أنها تقع خارج دائرة الدراسات القاعدية بالمعنى الضيق، ومن هنا كان الكشف عن النظام الصوتي للغة من عمل الباحث في علم الصوتيات لا من عمل الباحث في الأصوات»⁽³⁾.

فقد حاول "تمام حسان" تحديد النظام الصوتي للغة العربية، انطلاقا من علم الصوتيات الذي يقوم على دعامتين:

1. معطيات علم الأصوات (الفونيطيقا)

2. طائفة من المقابلات بين الأصوات من حيث المخارج والصفات والوظائف⁽⁴⁾

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 48.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 48-49.

(3) اللغة العربية معناها و ميناها ، ص66

(4) المرجع نفسه، ص 67.

حيث يعتمد تمام حسان للكشف على النظام الصوتي على الوظائف والقيم الخلافية ومعطيات علم الأصوات¹.

ليكشف بأن هذه المرحلة أول خطوة ترفع بها الأصوات المنطوقة إلى المستوى التجريد اللغوي⁽²⁾

وقد بدأ بشرح النظام الصوتي، بالتمييز بين الصوامت والحركات، حيث تقوم الوظيفة أو المعنى الوظيفي بدور أساسي في التفريق بين الطائفتين، فوظيفة الصاح تختلف عن وظيفة العلل في نظام اللغة العربية⁽³⁾، وقد أشار إلى وظيفة كل واحد منهما، من وجهة صوتية، وصرفية، ونحوية⁽⁴⁾ :

أولا - من حيث الأصوات:يسجل ماياتي:

- 1 -أوضح أن وظيفة الحرف الصحيح أن يكون بداية المقطع أمّا النهاية فقد تكون حرفا صحيحا أو حرف علة.
- 2 -أن الحروف الصحيحة تقبل التحريك والإسكان أمّا حروف العلة فلا تقبل تحريكا ولا إسكانا.
- 3 -أن الجهر والهمس هما قيمتان خلافتان ، تفرقان بين الصامت والصاصت وليس بين الصائت والصاصت، لأن الصوائت كلها مجهورة في اللغة العربية الفصحى .
- 4 -أن الصوامت إذا شددت دلت على تعدد المقاطع أو على وقف.
- 5 -أن حروف العلة تؤدي مهمة جليلة في اللغة العربية حيث تعتبر أساسا لقوة الإسماع.
- 6 -أن حروف العلة هي نواة المقطع، وهي من العناصر الضرورية في بناء نظامي النبر في الصرف والتنغيم في النحو

ثانيا - ومن حيث الصرف:يسجل ماياتي:

(¹) ينظر : المرجع نفسه ، ص 73 .

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 74 .

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 68 .

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 68 - 72 .

1- تعد الصوامت أصولاً لكلمات في العربية (فاء، أو عين، أو لام الكلمة)،

وهي أساس للتفريق بين مادة ومادة المعجم.

2- تعد حروف العلة وسيلة لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في المادة الواحدة؛

مثلاً: قَتَلَ، قُتِلَ، قَتُولٌ، فهذا التنوع ناتج عن حروف العلة لا الحروف

الصحيحة.

ثالثاً - ومن حيث النحو: يسجل ما يأتي :

نجد أن الحركة (حرف العلة) تقوم بدور إيضاح وظيفة المفردة في الجملة

وهذا ما يسمى بالإعراب ، وذلك إذا كانت الكلمة معربة.

وإلى جانب تفريقه بين الصامت والصائت ، نجده يفرق أيضاً بين الحرف والصوت،

وهو في هذا يعتمد على القيم الخلفية التي حضرت بقوة، لأنه أقام على أساسها النظام

الصوتي للغة العربية.

والصوت عنده ينطق نتيجة تحريك أعضاء الجهاز النطقي، والحرف عنده لا ينطق، إنما

يفهم في إطار نظام من الحروف، يسمى النظام الصوتي للغة⁽¹⁾، وقد مثّل للعلاقة بين

الصوت والحرف بعلاقة الطلاب والصفوف، فالطالب والصوت حقيقتان ماديتان، أمّا

الصف والحرف قسمان من نظام؛ إذ يقول في هذا: « وكما أنني أستطيع أن أنطق الصوت

وأحرك به لساني أستطيع أن أصافح الطالب وأحرك بمصافحته يدي، وكما أنني لا يمكن

أن أمد يدي فأصافح صفاً من الصفوف التي يتكون منها معهد من المعاهد لا أستطيع أن

أنطق حرفاً من الحروف التي يتكون منها نظام صوتي ما، ولكنني أصافح الطالب الواحد

من طلاب الصف وأنطق الصوت المعين من أصوات الحرف لأن الحرف عنوان على

عدد من الأصوات، و الصف مثله عنوان على عدد من الطلبة⁽²⁾؛ أي إن الحرف هو

الإطار العام المجرد الذي يشمل مجموعة من الأصوات فالحرف هو الفونيم، أمّا التلوينات

الصوتية هي الصوت، « فالصوت عملية نطقية، تدخل في تجارب الحواس وتسمعه الأذن،

وترى العين بعض حركات الجهاز النطقي حين أدائه، أمّا الحرف فهو عنوان مجموعة من

(1) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، ص7.

(2) اللغة العربية معناها و مبناها ، ص7.

الأصوات، فهو فكرة عقلية لا عضلية، وإذا كان الصوت مما يوجد المتكلم فإن الحرف مما يوجد الباحث»⁽¹⁾؛ أي أن الصوت ينتمي إلى الكلام، والحرف ينتمي إلى اللغة.

وفي هذه المرحلة قدّم "تمام حسن" مفهومين جديدين وهما:

1. ثنائية التداخل والتخارج، 2. مفهوم الاستبدال.⁽²⁾

فالمفهومان مرتبطان بمفهوم القيم الخلافية، حيث يستعملان أداة للتجريد اللغوي أي لتقسيم الأصوات إلى حروف، أي يتم تجريد السلسلة النطقية إلى عدد من الأجزاء الصغرى (Segments). فالسلسلة النطقية تتكون من سلسلة الأصوات، ويطلق على كل جزء صغير من السلسلة اسم وحدة تجريدية⁽³⁾، وبهذا التقسيم يظهر سلوك الأصوات من حيث التداخل والتخارج، وتحدد بالتالي وظيفة الوحدة التجريدية وتأثيرها في تحديد معنى السلسلة النطقية⁽⁴⁾.

فمعنى التداخل: هو « أن يصحّ أن يحلّ أحد الصوتين محل الآخر في اللفظ فيتغير معنى الكلمة بحلوله »⁽⁵⁾ أي أن تغيير صوت بصوت يؤدي إلى تغيير الدلالة، وهذا لا يكون إلا إذا كان الصوتان ينتميان إلى حرفين مختلفين مثل: دهر، نهر، فصوت الدال ينتمي إلى حرف الدال وصوت النون ينتمي إلى حرف النون.

أمّا معنى التخارج: فهو « أن يتعذر على أحد الصوتين أن يحلّ من اللفظ محل الصوت الآخر ولو أخبرنا الموقع على قبوله لبدت الكلمة على صورة لا تعترف بها اللغة⁽⁶⁾، وهذا المفهوم قد رده في كتابه مناهج البحث في اللغة.

ويحدث التخارج إذا كان الصوتان ينتميان إلى حرف واحد، ومعنى هذا أن هناك اختلافا صوتيا لوحدة تجريدية معينة، وهذا لا يؤثر على المعنى. وهذا التغير الصوتي محكوم بالموقع الذي تحلته الوحدة التجريدية وقد شرحنا هذا في الفقرات السابقة.

ويعتبر كل من التداخل والتخارج اختبارا لتحديد انتماء الأصوات، يوضع كل صوت بإزاء صوت آخر على حدة، وهذا ما يسميه "تمام حسن" بالاستبدال، حيث يقوم "تمام

(1) حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 167.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 75.

(3) ينظر: صلاح الدين صالح، جهود الدكتور تمام حسان الصوتية، ص 201

(4) ينظر المرجع نفسه، ص 200.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 75.

(6) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 75.

حسان " باستبدال الأصوات في كلمة معينة، فإذا حدث تغيير في المعنى فهذا يعني أن هذا الصوت لا ينتمي إلى الحرف الذي ينتمي إليه الصوت المستبدل؛ مثلاً: لفظ "طاب" سنقوم بعملية استبدال صوت الطاء بصوت الشين، فنحصل على كلمة جديدة تختلف عن الأولى في المعنى وهي شاب، أي أن هذا الاستبدال أحدث تغييراً في المعنى، ومعنى هذا أن صوت " الشين " لا ينتمي إلى الحرف الذي ينتمي إليه صوت "الطاء " وهذا هو التداخل، حيث يسمى الحرف الذي يحل محل الحرف الآخر مقابلاً استبدالياً⁽¹⁾.

أمّا إذا استبدلنا مثلاً صوت الألف في طاب، وهو صوت مفخم بصوت آخر مرقق، لأحسست بنشاز في كلمة (طاب)، لأن الذوق العربي في الموقع يتطلب ألفاً مفخمة لا مرققة، وهذا يعني أن الصوت المرقق والمفخم هما صورتان لحرف واحد، لا يحل احدهما محل الآخر وهذا هو التخرج⁽²⁾

فقد حاول **"تمام حسان"** بدراسته لسلوك الأصوات أن يحلّ الحرف مسؤولية المعنى، وما ذكره بخصوص عملية الاستبدال ليس بجديد على الدرس اللغوي، فابن جني تحدث عن هذه الظاهرة، وقد وضعنا هذا سابقاً عند حديثنا عن أثر **"ابن جني"** في الصوتيات، إلا أن **"تمام حسان"** أعطاها بعداً حدثياً عندما طعمها بمصطلحات جديدة كالتداخل والتخرج.

وعندما يتحمل الحرف أو الفونيم جرثومة المعنى على حسب قول تمام حسان، يصبح لديه وظيفتين: ايجابية ، و سلبية، فالإيجابية تتمثل في تفريقه في الدلالة بين كلمة وكلمة مثل دهر، نهر. فالدال فونيم استبدل بالنون فتغيرت الدلالة⁽³⁾، أمّا الدلالة السلبية فتتمثل في كون الحرف مقابلاً استبدالياً لعدد من الحروف الأخرى⁽⁴⁾؛ مثلاً كلمة نام مختلفة عن كلمات مثل: قام، صام، عام، وهذا عندما تقابل بين الحرف: القاف، والصاد، والعين، التي تصلح أن يحل إحداها محل الآخر، والعلاقة بين « المقابلات الاستبدالية كالعلاقة بين القيم الخلفية، حيث يكون المعنى المقصود هو المقابلة السلبية »⁽⁵⁾، وقد عرفنا بعض القيم

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 75 و 76.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 76.

(3) ينظر: نادية رمضان نجار، اللغة العربية وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص 73

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 77.

(5) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

القيم الخلافية؛ عند وقوفنا على الفرق بين الحرف الصحيح، وحرف العلة، ورأينا كيف ينتج عن تقابلهما اختلافًا في الوظيفة والمعنى.

و"تمام حسان" يرى أن للقيم الخلافية، دورًا كبيرًا في تحديد النظام الصوتي للغة، وذلك أنه يمكن تطبيقها على كل النظام، حتى في المخارج والصفات؛ فمثلاً: الشدة تقابل الرخاوة، وهكذا، إذ أن كل مقابل استبدالي يعطي قسطًا سلبيًا من المعنى؛ مثلًا معنى الجهر يختلف عن معنى الهمس وهذا ناتج عن اختلاف في الوظيفة⁽¹⁾.

1- محاولة تمام حسان في إعادة وصف أصوات اللغة العربية:

سنحاول من خلال هذا العنصر أن نوضح الفرق بين وصف "تمام حسان" لأصوات اللغة العربية، وبين وصف العرب القدماء لها، وسنعمد في هذا على ما وضعه "سيبويه" من وصف، أمّا بخصوص "تمام حسان" سنستأنس مما كتبه في كتابه "مناهج البحث في اللغة"، لقربه من أفكار "اللغة العربية معناها ومبناها".

تحدث "تمام حسان" من خلال جهوده الصوتية عن كل صوت من أصوات اللغة العربية الفصحى، من حيث مخرجه وصفاته، وقد قارن بين وصفه ووصف القدماء في كتابه مناهج البحث في اللغة. وفي كتابه اللغة العربية معناها ومبناها لخص وصفه للعربية المعاصرة في جدول، وكذلك فعل مع وصف القدماء فسنحاول أن نقارن بين الجدولين ونسجل بعض الملاحظات عن الأصوات التي اختلف فيها وصف القدماء عن وصفه.

وقبل أن نناقش الاختلافات بين الوصفين، ينبغي أن نشير إلى أن هذه الاختلافات أمر طبيعي وذلك أن اللغة تتطور عبر الزمن، وقد يمس هذا التطور أصواتها وبالتالي سنتغير صفاتها ومخارجها، فقد أقرّ الباحثون بهذا، حيث أرجعوا الاختلافات الكامنة بين القدماء والمحدثين إلى أمرين هما:

1. أن تكون الأصوات التي اختلف في وصفها قد تطورت وتغيرت على مستوى النطق الفصحى في زماننا عما كانت عليه في زمانهم، وبالتالي اختلف وصفهم لها على النحو الذي ورد في مؤلفاتهم.

2. أن نطق الصوت في الفصحى في زماننا هو نفسه النطق الذي كان ينطقه العرب قديماً في زمانهم، إلا أن وصف علماء العرب لبعض الأصوات كان وصفاً غير

(1) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها، ص 78.

دقيق، وربما ما وصفوه من أصوات هو ما كان شائعا على أنه وصف غير دقيق، وربما ما وصفوه من أصوات هو ما كان شائعا على ألسنتهم ولذلك وقع هذا الاختلاف⁽¹⁾.

أولا :جدول وصف الأصوات كما جاءت عند العرب القدماء:⁽¹⁾

(1) ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 86.
⁽¹⁾ تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ،ص59

الصفات											المخارج		
هـ	ب	رخو				عجاء و كسبيات و كسبيات	شديد						
		مهموس		مجهور			مكرر	أنفي	منحرف	يمنتع معه النفس			
		مرقوق	مفخم	مرقوق	مفخم					مهموس		مجهور	
										مرقوق	مفخم	مرقوق	مفخم
	و						م			ب		1. مابين الشفتين	
		فا										2. باطن الشفة السفلى وأطراف الأسنان	
		ثا		نا	ظ							3. طرف اللسان وأطراف الثنائيا	
		صا	صا	را								4. طرف اللسان وفوق الثنائيا	
									تا	دا	طا	5. طرف اللسان وأصول الثنائيا	
							نا					6. مابين طرف اللسان وفوق الثنائيا	
												7. مابين طرف اللسان وفوق الثنائيا أدخل في ظهر اللسان	
								لا				8. جافة اللسان إلى الطرف وما فوقها	
		شا			ضا							9. أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس	
	يا									جا		10. وسط اللسان وسط الحنك الأعلى	
										كا		11. مؤخر اللسان وما يليه من الحنك الأعلى	
											قا	12. أقصى اللسان وما يليه من الحنك الأعلى	
			خا		غا							13. أدنى الحلق	
		حا				عا						14. وسط الحلق	
	ا	ها									عا	15. أقصى الحلق	

ثانياً: جدول وصف الأصوات كما جاءت عند تمام حسان (1)

الصفات												المخارج		
متوسط				مركب	رخو				شديد					
مفتوح	مغلق	مكرر	متردد		مجهور فقط	مهموس		مجهور		مهموس			مجهور	
				مفتوح		مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح	مغلق	مفتوح		مغلق	
		م										ب	شفوي	
						ف							شفوي أسناني	
						ث		ظ	ذ				أسناني	
						س	ص		ز		ت	ط	د	ض أسناني لثوي
		ن	ر	ل										لثوي
					ج	ش								غاري
										ك				طبقي
							خ		غ		ق			حلقومي (لهوي)
						ح		ع						حلقي
						هـ				ء				حنجري

من خلال الجدولين نلاحظ أن تمام حسان قد اختلف مع العرب القدماء في عدد مخارج الحروف، وهذا طبيعي، لأن في تحديد المخارج هناك من يفصل في الأجزاء، وهناك من يجعلها، حتى العرب القدماء أنفسهم قد اختلفوا فيها، فقد رأينا الخليل قد جعل المخارج ثمانية، وسيبويه جعلها ستة عشر مخرجا وكذلك المحدثين، فتمام حسان جعلها عشرة مخارج، أما العرب القدماء بحسب النموذج الذي اتخذناه فقد جعلوها خمسة عشر مخرجا.

أما فيما يخص الأصوات فنلاحظ أن وصفه قريب من وصف العرب القدماء، حيث انحصر الخلاف فيما بينهم في ستة حروف؛ وهي الضاد، الطاء، والقاف، والهمزة، والعين، والغين، وكما تلاحظون هي الحروف نفسها التي اختلف فيها بقية المحدثين مع العرب القدماء:

1. فقد وصف تمام حسّان صوت الضاد كما ينطق به قارئ القرآن الكريم في مصر في وقتنا الحاضر بأنه أسناني لثوي انفجاري مجهور مفخم، أما النحاة القدماء فقد وصفوا الضاد بأنها أسنانية رخوة مجهورة مطبقة مفخمة، ويمتاز مخرجها بالاستطالة، ذلك أن اللسان يمتد من محاذاة الأسنان إلى ما يداني الجدار الخلفي للحلق، ومن ثم فهي جانبية مع رخاوتها⁽¹⁾ ومما يلاحظ أن الضاد التي وصفها العلماء العرب لا تماثل الضاد الحالية التي ينطق بها مجيد القراءات في مصر⁽²⁾، والتي قام بوصفها تمام حسّان وليس من اتفاق بينه وبينهم سوى في صفة التفخيم.

2. وصف تمام حسّان الطاء بأنه صوت أسناني لثوي شديد مهموس مفخم، وقد وصفه القدماء بأنه صوت شديد، مجهور، ومفخم، فقد عدّها سيبيويه من الأصوات المطبقة، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً⁽³⁾، إذًا هناك اتفاق في المخرج، وفي صفة التفخيم، في حين هناك اختلاف في جعلهم لها صوتًا مجهورًا، أمّا تمام حسّان فقد جعلها صوتًا مهموسًا. ويزيد تمام حسّان في وصفه لهذا الصوت فيقول بأن صوت من أصوات الطاء، يمكن وصفه بأنه مهموز، ومعنى كون الطاء مهموز هنا انه سحبها إقفال الأوتار الصوتية حين النطق، فأصبح عنصر الهمز جزءا لا يتجزأ من نطقها، وهذه الطاء مهموسة قطعاً، لأن إقفال الأوتار الصوتية لا يسمح بوجود الجهر⁽⁴⁾، وقد رأى بأن النحاة والقراء قد أخطأوا في وصفها، لمّا جعلوها مجهورة، خاصة عند وضعهم لقاعدة قياسية تقول: إن كل صوت من أصوات القلقة مجهور شديد⁽⁵⁾.

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 120 - 121.

(2) ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 93

(3) الكتاب، ج 2/ص 406.

(4) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 122.

(5) المرجع نفسه، ص 123.

3. وصف تمام حسان صوت القاف بأنه لهوي انفجاري مهموس له بعض القيم التفخيمية، ولكنه لا يوصف بأنه مفخم⁽¹⁾، أمّا النحاة العرب مثل الخليل فقد جعلها لهوية، أمّا سيبويه فجعلها طبقية، وشديدة ووصفها بأنها مجهورة، أمّا ابن جني فجعلها من الأصوات المستعلية⁽²⁾. وفي هذا يتفق تمام حسان مع الخليل في مخرج القاف، في حين اختلف في مخرجها مع سيبويه وابن جني، واتفقوا معه في كون القاف صوت انفجاري لكن اختلفوا معه في كونه مجهور أو مهموس، ويرى بعض الباحثين أن صوت القاف الفصيح هو صوت لهوي مهموس وليس مجهور، ووصف القاف بأنها مجهورة، يتفق مع ما نسمعه من نطق لهذا الصوت عند السودانين وجنوب العراق⁽³⁾، إذاً دائماً نرجع إلى سبب اختلاف الوصف هو اعتمادهم على اللهجات التي انتشرت في أراضيهم، ولهذا يكون وصف بعض الأصوات مختلفاً تبعاً للهجة التي ينتمي إليها.

4. وصف تمام حسان صوت الهمزة بأنه حنجري انفجاري مهموس مرقق، في حين جعلها سيبويه من الأصوات الحلقية و جعلها كذلك من الأصوات الشديدة، ووصفها بالجهر⁽⁴⁾. فتمام حسان رأى بان وصف الجهر للهمزة وصف مستحيل استحالة مادية ما دامت الأوتار الصوتية مقللة في أثناء نطقه⁽⁵⁾.

5. وصف تمام حسان صوت الغين بأنه طبقي احتكاكي مجهور ، مرقق له قيمة شبه تفخيمية في بعض المواقع، ويرى النحاة أنه من الحلق وهو رخو مجهور ومفخم. فتمام حسان يرى بأن وصفهم خاطئ عندما نسبوه للحلق، وعلق على ذلك بأن مصطلح الحلق عندهم أوسع حتى ليشمل ما بين مؤخر اللسان والطبق، فلا داعي للقول بخطئهم⁽⁶⁾.

6. أمّا صوت العين فقد وصفه تمام حسان بأنه حلقى احتكاكي مجهور مرقق، ويتم نطقه بتضييق الحلق عند لسان المزمار⁽⁷⁾، في حين جعلها سيبويه من أوسط الحلق، ووصفها ووصفها هو ومن تبعه بالجهر، وبأنها متوسطة بين الرخاوة والشدّة⁽¹⁾.

(1) مناهج البحث في اللغة، ص 125.

(2) ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 99.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) ينظر، مناهج البحث في اللغة، ص 125.

(6) ينظر، المرجع نفسه، ص 130..

(7) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 129.

اتفق الوصف الصوتي للعين عند العلماء العرب مع الوصف الذي جاء به تمام حسّان، في مخرج العين بأنها حلقيّة، وفي كونها مجهورة، في حين وصفها العرب بأنها صوت متوسط، وهي صوت احتكاكي عند تمام حسّان؛ ويذكر تمام حسّان بأن وصف العلماء للعين بالتوسط و« ربما كان ذلك لعدم وضوح الاحتكاك في منطقة الحلق وضوحا سمعيا، ولكن الأصوات المتوسطة تشترك جميعا في خصائص ليست موجودة في نطق العين، وأوضح هذه الخصائص حرّية مرور الهواء في المجرى الأنفي أو المجرى الفموي، دون سد طريقه أو عرقلة سيره بالتضييق عند نقطة ما. وقد اتضح بصورة الأشعة أن في نطق العين تضييقا كبيرا للحلق، وهذا ما يدعونا وما دعا غيرنا من المحدثين قبل ذلك إلى اعتبار صوت العين رخوًا لا متوسطا»⁽²⁾، أي أن فهم القدماء للتوسط يختلف عن فهم المحدثين له، مما جعل وصفهم للعين خاطئ.

أمّا الصوائت فقد أبقى تمام حسان على نظرة القدماء إليها، كونها ثلاث حركات أساسية هي: الفتحة، الضمة، والكسرة، يختلف كل منها بين الطول والقصر⁽³⁾، لكن في تصنيفه هذا يفرق بين الصوائت في العربية الفصحى والصوائت في اللهجات العامية، حيث نجده يحدد صوائت أخرى وهي: الكسرة، الخفضة، (الفتحة المائلة)، و الفتحة والرفعة (الضمة المائلة) ، و الضمة⁽⁴⁾، ولو نعود إلى الوراء نجد أن ابن جني قد تحدث عن هذا النوع من الصوائت، حيث سماها كما رأينا بالحركات الفرعية.

2- المقطع عند تمام حسّان:

يعد تحديد المقطع بوصفه وحدة صوتية هو منجز آخر من منجزات اللسانيات، «إذ لم يعرض الدرس الصوتي عند العرب لدراسة المقطع، ولم يصلنا من هؤلاء العلماء إلّا نظام التقطيع الشعري الذي يتألف من تفعيلات»⁽⁵⁾، ومن ثم فإن الدراسة المقطعية لأصوات العربية وصرفها دراسة صوتية حديثة، نالت اهتمام العلماء وعنايتهم.

(1) ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 102

(2) ينظر، مناهج البحث في اللغة، ص 130.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 136.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 127.

يعرف المقطع الصوتي بأنه «قمة إسماع غالباً ما تكون حركة مضافاً إليها أصوات أخرى عادة، تسبق القمة أو تلحقها، أو تسبقها وتلحقها»⁽¹⁾ ونقصد بالقمة نواة المقطع والتي تكون حركة قصيرة أو طويلة.

وقد اختلف اللغويون وعلماء الأصوات في ماهية المقطع وتعريفه، إلا أنه يمكن أن نحصر أهم اتجاهين في هذا المجال، حددهما تمام حسّان، وهما: الاتجاه الفونيتيكي، والاتجاه الفنولوجي، فيقول: «من الضروري أن نعترف بنوعين من أنواع المقاطع: أولها هو المقطع التشكيلي، الآخر هو المقطع الأصواتي، أمّا أول هذين فهو تجريدي مكون من حروف ، وأمّا الثاني فهو أصواتي محسوس مسموع مكون من أصوات»⁽²⁾.

فالاتجاه الفونيتيكي يعرّف المقطع بأنه تتابع من الأصوات الكلامية في تيار الكلام له حد أعلى أو قمة إسماع تقع بين حدين أدنين من الإسماع⁽³⁾؛ أي أن المقطع هو ذلك الجزء الذي يقع عليه النبر، فيتميز عن غيره من الأصوات.

أمّا الاتجاه الفونولوجي فيعرفه بأنه وحدة تختلف من لغة إلى أخرى⁽⁴⁾. وهناك من يعرفه بأنه الوحدة الأساسية التي يظهر بداخلها نشاط الفونيم⁽⁵⁾ فكما حدد تمام حسّان بأن الدراسة الأولى مرتبطة بجهات فيسولوجية مركبة، متعلقة بالكلام، أمّا الدراسة الثانية فهي جهة مجردة مرتبطة بالقواعد مجالها للغة.

فتمام حسّان عرفه بأنه: «تغيرات عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية ، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام، أو وحدات تركيبية أو أشكال وكميات معينة»⁽⁶⁾، فمن خلال هذا التعريف فقد مزج تمام حسّان بين الاتجاهين؛ فإذا اعتبر المقطع نسق منظم من الجزئيات التحليلية، أي همنا سنقوم بعملية تجريدية، فيمنح لكل حرف صحيح رمزا، وكل حرف معتل رمزا آخر، وهما (ص، ع) ، أمّا إذا اعتبرناه خفقة صدرية فما يهمنا هو التدليل على هذا المقطع، وتحديد عدد المقاطع في الكلمة الواحدة⁽⁷⁾.

* أنواع المقاطع عند تمام حسّان:

(1) خالد إسماعيل حسّان، في اللسانيات العربية المعاصرة، ص 55

(2) ينظر، مناهج البحث في اللغة، ص 173.

(3) ينظر: نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص 76.

(4) ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 139.

(5) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(6) مناهج البحث في اللغة، ص 170.

(7) ينظر: المرجع نفسه، ص 170-171.

لقد حدد اللسانيون خمسة أنواع للمقاطع في العربية، إلا أن تمام حسان أضاف نوعًا سادسًا وهو (ع ص)، ومثل له بأداة التعريف⁽¹⁾. لتكون المقاطع المحصل عليها عند تمام حسان كالتالي:

- 1- ع ص: قصير مقفل، مثل: أداة التعريف.
 - 2- ص ع، قصير مفتوح، مثل: باء الجر المكسورة.
 - 3- ص ع ص: متوسط مقفل، مثل: لم.
 - 4- ص ع ع: متوسط مفتوح، مثل: ما.
 - 5- ص ع ع ص: طويل مقفل، مثل: باب بالسكون.
 - 6- ص ع ص ع ص: طويل مزدوج الإقفال ومثاله: عبّ بالسكون⁽²⁾.
- 3- النبر عند تمام حسان :

عالج تمام حسان هذه الظاهرة في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، في النظام الصرفي، وهو عنده: «ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها»⁽³⁾، أي هو وضوح صوت معين إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام.

ويرتبط حدوث النبر عنده بعاملين:

1. درجة علو الصوت وانخفاضه، المقيد بحركة الحجاب الحاجز، وقوة اندفاع الهواء من الرئتين ومدى اتساع الذبذبة الصوتية، فيكون علو الصوت المحقق للنبر.
2. مدى توتر إلتماس بين أعضاء النطق في مخرج الصوت⁽⁴⁾.

وينبغي أن نشير إلى أن "تمام حسان" قد قسم النبر في كتابه "مناهج البحث في اللغة" إلى نوعين، نبر صرفي، ونبر دلالي، ثم قسم النبر الصرفي إلى نبر أولي وثانوي⁽⁵⁾

(1) المرجع نفسه، ص 173.

(2) مناهج البحث في اللغة، ص 173.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 170.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 171.

(5) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 195.

فيَعتمد تحديد النبر على المقاطع الصوتية، فيؤدي استعمال المقاطع إلى تحديد قواعد النبر، وقد حدد تمام حسان قواعد النبر الأولى والثانوي بحسب توالي المقاطع على النحو التالي(1):

1. يقع النبر على المقطع الأخير في الكلمة أو الصيغة، إذا كان هذا المقطع طويلاً: على صور: ص م ص أو ص ح ص ص ص ؛ نحو استقال أو قلَّ.

2. يقع النبر على المقطع الذي قبل الآخر إذا كان:

أ/ هذا المقطع متوسطاً، و المقطع الأخير قصيراً، نحو: حذارٍ، أخرجت، أو كان المقطع الأخير متوسط نحو: قاتل: ص ح ح + ص ح ص.

ب/ إذا كان ما قبل الآخر قصيراً في إحدى الحالتين:

ب1- بدئت به الكلمة؛ نحو : كتَب

ب2- سبقه المقطع الأقصر نو الحرف الساكن الذي يتوصل إلى النطق به

بهمزة الوصل ؛ نحو: انحبس

ج – إذا كان ما قبل الآخر طويلاً أباح فيه التقاء الساكنين ولم يكن الأخير طويلاً آخر نحو: اتحاجوني.

3. يقع النبر على المقطع الثالث من الآخر، إذا كان:

أ- قصيراً متلوا بقصيرين، نحو: علّمك.

ب-قصيراً متلوا بقصير ومتوسط ، نحو علّمك.

ج-متوسطاً متلوا بقصيرين، نحو: بيئك.

د-متوسطاً متلوا بقصير ومتوسط، نحو: بيئكم.

4. يقع النبر على المقطع الرابع من الآخر، إذا كان الأخير متوسطاً، والرابع من الآخر

قصيراً وبينهما قصيران نحو: بَقْرَةٌ ُ، حيث يغلب في المقطع الأخير أن يكون تنويناً.

أمّا النبر الثانوي الذي يكون في الكلمة أو الصيغة الطويلة نسبياً، فتبدو كما لو كانت كلمتين، ونقطة بدايته من النقطة التي وقع عليها النبر الأولي، متجها نحو بداية الكلمة، وقد وضع له تمام حسان ثلاث قواعد:

(1) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 172، 175.

1/ يقع النبر الثانوي على المقطع السابق للنبر الاولي مباشرة ، إذا كان هذا المقطع السابق طويلا؛ نحو: الصّافات: ص م ص أو ص ح ص ص.

2/ يقع على المقطع الثاني قبل النبر الأولي، إذا كان هو و الذي يليه على النماذج الآتية:

أ. متوسط + متوسط، نحو: مُسْتَبْقِينَ.

ب. متوسط + قصير، نحو: مستقيم

ج. طويل + قصير ، نحو: مُدْهَمَّتَان.

3/ يقع على المقطع الثالث قبل النبر الأولي، إذا كان هو والذين يليانه قد وقعا أحد النماذج الآتية:

أ. متوسط + قصير + متوسط، نحو: يَسْتَقِيمُونَ.

ب. متوسط + قصير + قصير، نحو: منطلقون.

ج. قصير + قصير + قصير، نحو: بَقَرَتَانُ.

نلاحظ أن "تمام حسان" قد أكثر من القواعد، وكان بإمكانه أن يسهل العملية في تحديد النبر، كم فعل أحد الباحثين في تحديد النبر، وذلك أن النبر في العربية يحتاج إلى وحدتين نبريتين تشمل الوحدة النبرية الحركة القصيرة أو الصّامتين المتتاليتين اللذين لا تفصل حركة بينهما، و مع ملاحظة أن الحركة الطويلة في آخر الكلمة تقصر قبل تطبيق هذه القاعدة مثلا: استقال: تكون كما يلي: ع س ت ق ل: ويقع النبر هنا على المقطع الأخير لأنه يحتوي على وحدتين نبريتين.

وكلمة قلّ: تكون: ق- ل ل: يقع النبر على المقطع "قل" لأنه يحتوي على وحدتين هما الفتحة واللامين.

وإذا لم يوجد في الكلمة وحدتان نبريتان فالنبر يقع على المقطع الثالث أو الرابع، إذا اتجهنا من اليسار إلى اليمين، مثلا: علموا: ع- ل - م- ُ - نُ نجد النبر يقع على المقطع ع⁽¹⁾ والنبر الثانوي: تكون الوحدتان الأوليتان من اليسار يقع عليهما النبر الأولي، والوحدتان التاليتان لهما يقع عليهما النبر الثانوي مثلا: الضّالين: نجد وحدتين 1/ ل - ن - 2/

(1) ينظر: صلاح الدين صالح حسنين، جهود الدكتور تمام حسان الصوتية، ص 204.

ض - ل، النبر الأولي يقع على الوجدتين الأوليتين، ويقع النبر الثانوي على الوجدتين
الثانيتين (ضل)⁽¹⁾

4-التنغيم عند تمام حسان:

لقد عرفنا فيما سبق أن التنغيم هو أحد أهم القرائن اللفظية التي حددها تمام حسان
لتحديد معنى الكلام، وعرفنا أنه يعني عن علامات الترقيم، فيعد أوضح من الترقيم في
الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة.

وقد لاحظ تمام حسان أن التنغيم في اللغة العربية الفصحى غير مسجل ولا مدروس،
لذا خضعت دراسته في الوقت الحاضر لضرورة الاعتماد على العادات النطقية في
اللهجات العامية⁽²⁾، وقد حدد لتحديد درجة التنغيم معيارين هما: ⁽³⁾:

1. يعتمد على نغمة الحرف الأخير وهي إما هابطة وتكون في الإثبات، والاستفهام، والنفي
والشرط والدعاء، وإما صاعدة وتظهر في : الاستفهام بالهمزة وهل فقط، والعرض.
2. يعتمد على المدى بين أعلى نغمة وأخفضها في الصوت، وهي إما واسعة وتكون
باندفاع قوي في عمود الهواء المتجه من الرئتين إلى الخارج، فيحدث صوتا عاليا،
ويستخدم في الخطابة والتدريس، أو متوسطة وتكون باندفاع أقل للهواء، وتكون في
الكلام العادي، أو تكون ضيقة وتستخدم في العبارات البائسة والحزينة.

فقد عوّل العرب على التنغيم في تحديد معنى كلامهم، في الوقت الذي لم يكن لديهم
نظام ترقيم⁽⁴⁾، وهذا لوظيفة النغمة الفعّالة التي تؤثر على السامع وتفهمه القصد. إذ قد
يعوض التنغيم دور بعض الأدوات المحذوفة، مثل قول الشاعر ابن أبي ربيعة، الذي
استطاع حذف أداة الاستفهام (الهمزة)، دون لبس أو غموض⁽⁵⁾:-
ثم قالوا تحبها قلت بهرا عدد الرمل والحصى والتراب⁽⁶⁾

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 204، 205

(2) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 220.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 229.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 227.

(5) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(6) ديوان عمر ابن أبي ربيعة، شرح ، يوسف شكري فرحات .ط:1. بيروت : دار الجيل ، 1992ص 97.

ومن خلال حديث "تمام حسن"، تبين أن للتنعيم دورا كبيرا في تحديد الوظائف النحوية في التراكيب اللغوية، وكلام "تمام حسن" ليس بجديد على الدرس اللغوي، لكن الجديد في كتابه هذا لما أدرج التنعيم ضمن المستوى النحوي، باعتباره قرينة من القرائن اللفظية، وهذا لغاية في نفس "تمام حسن" حيث يريد أن يضع كلامه الأول على الواقع، عندما قال إن اللغة كالجسد الواحد تتكون من أنظمة، كل نظام يخدم الآخر، فأراد أن يضع الظواهر اللغوية بحسب وظيفتها في اللغة، لا بحسب انتمائها العلمي المنهجي.

المبحث الثاني : إعادة وصف النظام الصرفي

لقد ذكرنا سابقاً أن اللغة نظام من الأصوات، تدرس مفردة ومركبة على مستويين^{٣٣} وقد عرفنا أحد هذه المستويات الذي يختص بدراسة الأصوات منفردة ومتجاورة، تنظم هذه الأصوات إلى بعضها البعض، فتشكل وحدات نطلق عليها المفردات، نقسمها إلى أسماء وأفعال وحروف، اصطلاح عليها في علم اللسان الحديث بالمورفيمات، التي تدرس ضمن النظام الصرفي، هذا النظام الذي لم يحظ باهتمام كبير، مثل النظام النحوي. سنحاول في هذا المبحث توضيح مجال دراسته باعتبار مستوى من مستويات اللغة، ثم نبين جديد "تمام حسان" في هذا النظام من خلال إعادة وصفه لأنظمة اللغة العربية.

1- مفهوم الدرس الصرفي وطبيعته ومجالاته:

يعد الدرس الصوتي مستوى من مستويات التحليل اللغوي، يعنى بدراسة بنية الكلمة، التي تمثلها الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية التي تؤدي معاني صرفية أو نحوية⁽¹⁾، وقد أطلق عليها الدارسون الأوربيون مصطلح المورفولوجي Morphology ، وهي الدراسة التي تتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازن الصرفية، وعلاقتها التصريفية من ناحية، والاشتقاقية من ناحية أخرى، ثم تناول ما يتصل بها من ملحقات، سواء كانت هذه الملحقات صدورا ، أو أحتشاء، أو أعجازاً⁽²⁾.

فعلم الصرف يبحث في موضوعات عديدة، مثل أبنية الأفعال، والأسماء، والمشتقات، وقد حدد الباحثون مجال بحثه في الوحدات الصرفية، المسمّاة المورفيمات Morphemes ، دون أن يتطرق إلى مسائل التركيب النحوي Syntex ، وأهم أمثلة هذه المورفيمات هي الكلمات وأجزائها ذات المعاني الصرفية، كالسوابق واللواحق⁽³⁾.

وبحسب تقسيم علماء اللغة المحدثين إلى مستويات اللغة، فإن المباحث الصرفية شغلت المنطقة الوسطى بين المبحث الصوتي والمبحث النحوي؛ إذ إن: « علم الصرف يعتمد في مسائله وقضاياها على نتائج البحث الصوتي وهو في الوقت نفسه يخدم النحو، ويسهم في توضيح مشكلاته »⁽⁴⁾، حيث نجد أن الدرس الصرفي مقدمة للدرس النحوي، فهما متلازمان لا ينفصلان في الدرس اللغوي الحديث، كما نجد أن الصرف يعتمد على نتائج الصوتيات، وفي هذا يرى بعض الباحثين أن هذا الترابط بين هذه المستويات الثلاثة عند المحدثين كان نتيجة « تقسيمهم الدراسة اللسانية عامة على مستويات من جهة، وباختلاط الصرف بالنحو في الدراسة اللغوية القديمة من جهة أخرى، وبطبيعة البنية الصرفية نفسها، التي تتواشج مع النحو والأصوت من جهة ثالثة »⁽⁵⁾، فتقسيم اللغويين للبنية اللغوية اللغوية إلى هذه المستويات، ما هو إلا تقسيم منهجي، لأن اللغة في حقيقتها جسم واحد كل عضو يخدم الآخر.

(1) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 93

(2) ينظر: تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص 204.

(3) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 95- 96

(4) كمال بشر، دراسات في اللغة، ص 84

(5) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 120.

والجدير بالذكر أن المحدثين قد تناولوا الصرف والنحو تحت قسم واحد، وأطلقوا عليه مصطلح Grammar (النحو)، على أن يشمل الصرف Morphology والنظم Syntax (1)؛ وذلك أن للنظم علاقة وثيقة بالمورفولوجيا، ولكون التركيبات المورفولوجية في لغة من اللغات عادة ما تحكمها التركيبات النظمية التي يتبعها نظم الكلم (2)؛ ومن ثم يدرس الصرف والنحو على أنهما نظام واحد، أو هما جزءان لعلم واحد؛ فالنحو لا يمكن درسه دون بحث الجوانب الصرفية للغة، فقد أدرك علماء اللغة المحدثون هذا التلازم بين النحو والصرف؛ وذلك لأن « الصرف باهتمامه ببنية الكلمة إنما هو من أجل توظيفها في تركيب نحوي، وأن الصيغة أو الكلمة في ذلك الدرس الصرفي تبقى جامدة أو تدرس مفردة وتبين التغيرات في بنيتها والغرض من ذلك، وتصنف اسما أو فعلا أو حرفاً تحت أية فصيلة من فصائل التذكير والتأنيث أو التثنية والجمع أو التعريف والتكثير، فيتناولها النحوي في تركيبه في صيغة واضحة المعالم تتحكم فيها العلاقات النحوية وتمنحها الحركة والديناميكية، وتظهر قيمتها الصرفية بمقدار مساهمتها في المعاني النحوية » (3)؛ أي أن الصرف يدرس الكلمة مفردة خارجة عن السياق، أما النحو فيدرسها ضمن بنية أكبر منها وهي الجملة، حيث تظهر حركتها ومعناها الذي يحدده السياق الذي وقعت فيه.

وقد سبق القدماء علم اللغة في فهم العلاقة الحاصلة بين النحو والصرف، "فاين جني" في شرحه لكتاب "المازني" فصل الحديث في هذه القضية؛ إذ يقول: « التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكرُّ، ورأيت بكرًا، ومررت ب بكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة يفضي إلى أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بدء قبله بمعرفة النحو، ثم جئ به بعد ليكون الارتياض في النحو موطنًا للدخول فيه، ومعنيًا على معرفة أغراضه ومعانيته على تصرف الحال » (4)

(1) نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص 113.

(2) محمود السمران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 227.

(3) عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 94.

(4) المصنف في شرح التصريف للمازني. ط:1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1999، ص 4.

فكلام "ابن جني" كلام دقيق، إذ أدرك اتصال جوانب الدرس اللغوي، بل حدد موضع كل جانب من الآخر، كما أنه فرّق بين النحو والصرف، كون الصرف يدرس الكلمة الثابتة، أمّا النحو فيدرس أواخر الكلم بحسب تغير أحواله و العوامل الداخلة عليه، فأدرك تبعاً لذلك أهمية الصرف بالنسبة للنحو، فمن أراد دراسة النحو يجب عليه الابتداء بدرس الصرف.

و قد استثمر القدماء الدرس الصرفي في علم الإعراب، فأدركوا أن الإعراب لا يقوم إلاّ على معطيات الصرف؛ لذلك مهّدوا لأبواب الدراسة النحوية بالحديث عن الكلمة وأقسامها، وعن الشروط الصرفية التي يصح بها هذا الإعراب أو غيره، فأبي كتاب تراثي في النحو، تجده قد مهّد كتابه بهذا الفصل، فوفقوا في استثمار هذه المعطيات لصالح النحو، وفي هذا يقول "أحمد قدور": « وإن الناظر في كتبهم يرى مدى التوفيق الذي أحرزوه في استثمار المعطيات الصرفية لصالح درسه الإعرابي الذي صح أن يطلق عليه النحو؛ لأنه كان يجمع حقيقة بين خلاصة علم الصرف وقواعد الإعراب على صعيد واحد، وقد تنبه علماءنا القدامى إلى الصلة الوثقى بين الأصوات والتغيرات الصرفية، حيث قدّموا لأبواب الإدغام والإبدال ونحوها يعرض للأصوات العربية ومخارجها وصفاتها وغير ذلك»⁽¹⁾؛ ومن ذلك مثلاً: اشترط صيغة صرفية ما لتكون مبنى لباب نحوي ما، أي قرينة لفظية على ذلك الباب كاشتراط المصدر للمفعول المطلق والمفعول لأجله، والقول بالجمود للتمييز، ثم الاشتقاق للحال والنعته الحقيقي، وكاطراد صيغة المبنى للمفعول في الإسناد إلى نائب الفاعل وهلم جرا⁽²⁾.

فبالرغم من التفات القدماء إلى الفرق بين الصرف والنحو، وإدراكهم لأهمية الصرف في فهم المباحث اللغوية، إلا أن هناك من يرى بأنهم لم ينتهوا إلى العلاقة العضوية بين الدراسة الصرفية والنحوي، ولم يوظفوا الصرف في خدمة النحو، فدرسوا الصرف لذاته، فجاءت دراستهم الصرفية لا يضمها إطار مشترك مع النحو يوحى بوحدة الموضوعين، وبهذا كان نهجهم خاطئ في البحث، بالإضافة إلى ذلك هناك خلط وتأويل واضطراب في دراستهم الصرفية أدت إلى تعقيد الدرس الصرفي⁽³⁾.

(1) أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات . ط:2. دمشق: دار الفكر، 1999، ص 138.

(2) تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 86.

(3) ينظر: هادي نهر، آراء حول إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، إشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 135.

ومن القضايا مثلا التي رأى فيها الباحثون أنها بعيدة عن الواقع اللغوي، ردّهم كل كلمة إلى أصل ثلاثي و هو (فَعَلَ)، وإرغامهم الأفعال أن تكون ستة أبواب ولو جعلوا المعتل أوله وثانيه وثالثه، أو أوله وثانيه ، أو أوله وثالثه، أو ثانيه وثالثه، والمدغم كل له باب، فلا تكون (وَعَى) من باب ضرب بل تكون بابًا وحدها(1)

وقد أشار "عبده الراجحي" إلى أن الكتب القديمة التي أفردها أصحابها للصرف امتلأت بكثير من الفروض والتمرينات، التي يبلغ بعضها درجة الحيل والألغاز، مما يجعلها عسيرة الفهم من ناحية ومشكوكا في جدواها من ناحية أخرى(2).

ومن هذه المشكلات وغيرها كثيرة، التي جعلت المعلم والمتعلم يعزف عن دراسة الصرف وتعلم قواعده، أضحى الصرف بحاجة إلى إعادة نظر ووصف جديد، وهذا الذي شغل الباحثون المحدثون ، خاصة بعد عودتهم من الجامعات الغربية؛ إذ حاولوا إعادة هيكلة قواعده من منظور جديد ،ليقدم للباحثين والدارسين بطرق أكثر ملاءمة مع التطور العلمي الذي حدث في المجتمع العربي، وطالبوا بضرورة الإفادة من المناهج الحديثة في دراسة الصرف العربي، ومنهم "عبده الراجحي"،الذي يرى أن الدعوة إلى رفض المناهج اللغوية الحديثة دعوة غير صحيحة، بل هي دعوة غير إنسانية ضارة بالعربية نفسها، وهي رأيه أن استثمار المناهج الحديثة مع إدراك أصول الصرف العربي،يقدم فهماً أفضل للعربية(3).

وقد استطاع علماء اللغة الوصفيون أن يكشفوا عن جوانب علمية ايجابية في التراث اللغوي العربي، كما هيئوا العقول لقبول وصف جديد للغة العربية ،يختلف عن النموذج التقليدي(4)، ولكن على اللسانيين العرب قبل أن يعيدوا هيكلة النظام الصرفي العربي، أن يحسموا نظريا مسألة تداخله مع العلوم الأخرى، فالصرف مع تداخله بالنحو، يشمل جانبا من علم الأصوات و خاصة وأن التغيرات الطارئة على الصيغ تنقسم إلى ثلاثة أنواع، ليبدو الصوت أساسيا فيها وهذه التغيرات هي:

1. تغيير صرفي بحت: يتعلق بالاشتقاق.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 135.

(2) ينظر: التطبيق الصرفي. ط: بلا. بيروت: دار النهضة العربية، 1984، ص 5

(3) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث. ط: بلا. بيروت: دار النهضة العربية، 1986، ص 160

(4) عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 99.

2. **تغيير صرفي، صوتي:** يشمل في تأثير التغيير الصوتي في بنية الصيغة صرفيا.

3. **تغيير صوتي بحت:** يتعلق بتعامل الأصوات «(1).

فعلى علماء اللغة أن يدركوا هذا التداخل نظريا وتطبيقيا، حتى يستفيدوا من نتائج الصوتيات لخدمة الصرف، خاصة وأن هناك وحدات صرفية هي نفسها وحدات صوتية، مثل الواو المتصلة بالفعل لتدل على الجمع؛ نحو " ضربوا " ، وهي هنا وحدة صرفية، وهي في الوقت نفسه فونيمًا يميز بين الكلمات.

وإذا حسم علماء اللغة هذا التداخل، فسيميزون بين القضايا الصوتية والصرفية المتداخلة؛ وقد حاول بعضهم إدراك ذلك، ك**كمال بشر**، الذي اقترح إبعاد موضوعات معينة من الدرس الصرفي وإحاقها بدراسة الأصوات؛ من ذلك أوزان الفعل الثلاثي، وصيغ جمع التكسير وبعض الألوان من الإبدال كالذي يحدث لتاء الافتعال، إذا جاءت بعد حرف من حروف الإطباق (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)... الخ(2).

وعلماء اللغة المحدثون، حتى يقدموا لنا هيكلًا جديدًا للصرف العربي، عليهم أن يفهموا النظرية الصرفية العربية القديمة فهما جيدًا، ويوضحوا موقفهم منها، ويبينوا الثغرات التي أضرت بهذا النظام. وهذا ما فعله بعض علماء اللغة الوصفيين المتأثرين بما يحدث في الدرس اللغوي الغربي من انتقادات للنظرية اللغوية التقليدية. فقد اشتغل اللسانيون العرب بنقد النظرية الصرفية العربية، ومن خلالها حاولوا تقديم البدائل والاقتراحات الملائمة والمسايرة للسانيات الوصفية، ومن بين هذه المحاولات محاولة **"كمال بشر"**، التي حصر فيها بعض العيوب التي وجدها في الدرس الصرفي العربي، من وجهة نظره، ومن بين هذه العيوب نذكر:

1. أن اللغويون العرب القدماء لم يوظفوا مباحث الصرف في فهم النحو ومسألة ، فقد لاحظ **"كمال بشر"** أن كثير من الآثار العلمية التي جمعت بين مادتي الصرف والنحو قد درجت على أن تؤخر مسائل الصرف كلها أو جلها إلى نهاية الكتاب، و أن هذا يذهب بالصرف عن غرضه الأساسي، وهو أن يكون خادما للنحو وممهدا له(3).

(1) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 120.

(2) ينظر: دراسات في علم اللغة، ص 239.

(3) ينظر: دراسات في علم اللغة، ص 223.

2. لاحظ "كمال بشر" أن بعض مسائل الصرف محشورة حشرا أو مدسوسة في ثنايا الكلام على النحو، دون أية مناسبة واضحة، اللهم إلا التفلسف في تصريف بعض الصيغ الواردة في الكلام أو حبا في الاستطراد⁽¹⁾.

3. أن الصرف العربي التزم بمبدأين منهجين:

الأول: هو فكرة الأصل؛ بمعنى أن هناك أصلا ثابتا ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن، وإلا فبطريق غير مباشر مبني على الافتراض والتأويل، وهذا الأصل هو أصل افتراضي تجريدي لا أصل تاريخي⁽²⁾.

الثاني: فكرة النظام، إذ حاول الصرفيون العرب حشد الأمثلة المتفقة في شيء والمختلفة في شيء واحد تحت نظام واحد؛ بحيث التزموا بمبدأ توحد الأنظمة *Monosystemic principale*، وهو مبدأ أدى دورا خطيرا في الدرس اللغوي عند العرب، وكثيرا ما جرهم إلى التأويل والتخريج والافتراض بأنهم مضطرون – باتباعه- إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدة عامة واحدة، وإن لم تنطبق عليها كل الانطباق، أما الدراسات الصرفية المعاصرة فتلتزم بمبدأ تعدد الأنظمة *polysystemic principale*⁽³⁾.

4. هناك أبواب في الصرف العربي التقليدي عولجت علاجا خاطئا، ومن هذه البواب الفعل الأجوف، والفعل الناقص وما تفرع عنهما؛ إذ أشاروا إلى أن ثمة أصلا يرجع إليه هذا الأصل، وهو افتراض متوهم لأصل حقيقي؛ وبحسب رأيه أن الذي دعاهم إلى هذا السلوك هو خضوعهم لمنهجهم العام، المتمثل في فكرة الأصول المسيطرة على أذهانهم، ومحاولة حشد مختلف الأمثلة تحت قاعدة واحدة، أو تحت نظام واحد من البحث، وإن لم تنطبق القاعدة انطباقا كاملا على بعض الأمثلة فإنهم يفسرونها تفسيرا افتراضيا، حتى تخضع الصيغة للوزن، بحسب نظرتهم، أن هذه الأفعال ينبغي أن ينتهج في دراستها أحد المنهجين: الوصفي أو التاريخي، فالمنهج الوصفي يسجل الحقائق الموجودة في الصيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض، وهنا نكون بحاجة إلى معونة

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 222.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 240.

(3) ينظر: دراسات في علم اللغة، 223.

الدراسات الصوتية، وبهذا نقول أن (قال) ورنها (فال)، و(غزا) وزنها (فعا)، أمّا (نصر) وزنها (فعل)، أي وزن الفعل بحسب صورته الصوتية، فلا نؤول أصله⁽¹⁾.

وقد وصل "تمام حسان" إلى النظرة نفسها في ظل تفريقه بين الصيغة والميزان، وسنرى هذا عند حديثنا عن تجربة تمام حسان في مجال الصرف⁽²⁾.

أمّا المنهج التاريخي، فهو يقوم على تتبع تاريخ الصيغ المختلفة للكشف عما أصابها من تغير وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ المختلفة⁽³⁾.

5. كما أخذ دعاة الوصفية على علماء الصرف القدماء جعلهم حروف الزيادة قاصرة على حروف (سألتمونيها)؛ فاقترحوا التوسع في تلك الحروف؛ لأن كل حرف في اللغة العربية صالح من الناحية العملية أن يكون زائداً؛ مثلاً دحرج أصله درج، والحرف المزيد هنا هو الحاء⁽⁴⁾.

فهناك العديد من المآخذ التي رأها الدارسون على الدرس الصرفي التراثي، اقتصرنا حديثنا على بعضها، لكن هذه المآخذ لا تقلل من شأن الدرس الصرفي العربي، لأن الصرفيين العرب قد أجادوا في دراسة الصرف إجابة ما تزال تستحوذ على إعجاب اللغويين في مختلف العالم.

فرغم أن المحدثين انتقدوا النظرية الصرفية العربية، إلا أنهم بقوا خاضعين للغة الواصفة التي قدمها البحث اللغوي القديم، وأبقوا على نظام المصطلحات والمفاهيم التي عرفتتها النظرية الصرفية القديمة⁽⁵⁾، وقد قال بعضهم: « انطلقنا من المفاهيم القديمة والمصطلحات القديمة، لم نغير منها إلا ما قد يوقع فيه الغموض والالتباس أو ما بان خطؤه وعدم صلاحه اليوم »⁽⁶⁾.

فقد حاول اللسانيون العرب المحدثون تقديم بدائل لنقل الصرف العربي من كونه مباحث متفرقة إلى كونه جهازاً متشابكاً، له نظامه الخاص به.

و في هذا سنحاول أن نقف عند محاولة "تمام حسان" في إعادة هيكلة النظام الصرفي.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 224.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 145.

(3) ينظر: دراسات في علم اللغة، ص 250

(4) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 153.

(5) ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 124.

(6) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2- محاولة تمام حسان في إعادة وصف النظام الصرفي:

إنّ المتأمل في النظام الصرفي عند "تمام حسان" يجده نظاماً معقداً متشابكاً، يقوم على ثلاث دعائم هي: (1)

1. مجموعة من المعاني الصرفية ترجع إلى تقسيم الكلم، كالاسمية والفعلية والحرفية، ويرجع بعضها الآخر إلى "التصريف كالأفراد وفروعه والتكلم وفروعه و كالتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير، ويرجع بعضها إلى مقولات الصياغة الصرفية كالطلب والضرورة والمطاوعة والألوان، والأدواء و الحركة، والاضطراب أو إلى العلاقات النحوية كالتعدية والتأكيد.

2. طائفة من المباني Morphemes ، تتمثل في الصيغ الصرفية وفي اللواحق والزوائد والأدوات فتدل هذه المباني على تلك المعاني أحياناً بوجودها إيجاباً وأحياناً بعدمها سلماً وهو ما يسمونه Zéro morpheme ، ويسميه النحاة "الدلالة العدمية" وهي نفسها دلالة الحذف والاستتار والتقدير والمحل الإعرابي.

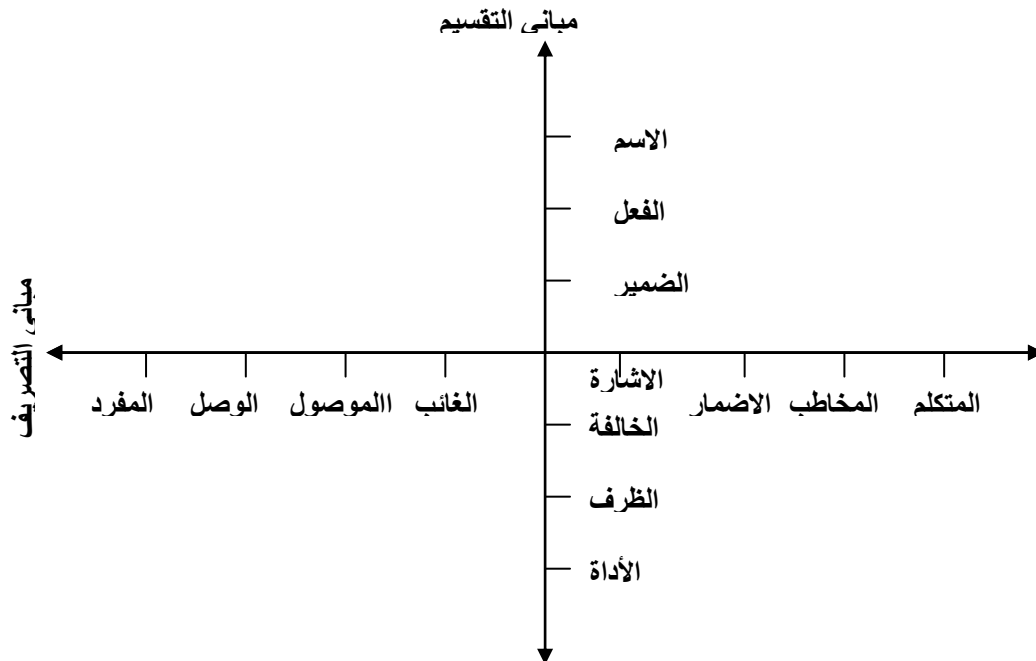
3. طائفة من العلاقات العضوية الايجابية وأخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى والمعنى وبين المبنى والمبنى، كالعلاقة الايجابية بين "ضَرَبُ" ، و "شَهْمُ" ، من حيث تشابههما في الصيغة، فهي فَعَلَ فيهما وكالمقابلة التي تتمثل في القيمة الخلافية بين إحداهما والآخر من جهة المعنى فأولهما "مصدرا" ، وثانيهما : صفة مشبهة...". وهذه المقابلات هي عصب النظام الصرفي.

والصرف عند "تمام حسان" يدرس ويحلل العلاقات الراسية أو الجدولية بين الكلمات داخل الجملة، ودراسة الصرف عنده لا تكون إلا دراسة رأسية⁽²⁾، وهو بذلك استطاع أن يدخل بعداً آخر غير البعد الخطي على الدراسة الصرفية، وهو البعد الرأسي أو البعد الاستبدالي أو البراديجماتي، وفي هذا يقول: «لقد رأينا أن النظام الصرفي للغة العربية الفصحى يمكن أن يوضع في صورة جدول بعده الرأسي مباني التقسيم وهي الاسم ومعناه

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 26.
(2) ينظر: المناهج البحث في اللغة، ص 223.

الاسمية، والصفة ومعناها الوصفية، والفعل ومعناه الفعلية، والضمير ومعناه الإضمار والخالفة ومعناها الإفصاح، والظرف ومعناه الظرفية والأداة ومعناها معنى التعليق بها. ورأينا كذلك أن البعد الأفقي لهذا الجدول هو مباني التصريف وهي المتكلم ومعناه المتكلم والمخاطب ومعناه المخاطب، والإضمار للإشارة ومعناها الإشارة، والغائب ومعناه الغيبة، والموصول ومعناه الوصل، والمفرد ومعناه الأفراد والمثنى ومعناه الجمع، والمجموع ومعناه الجمع، والمذكر ومعناه التذكير، والمؤنث ومعناه التأنيث، والمعرف ومعناه التعريف، والمنكر ومعناه التنكير»⁽¹⁾.

وسنستعير تجسيد بعض الباحثين لإحداثيات مباني التصريف ومباني التقسيم على خطين متعامدين وفق تصور "تمام حسّان" لاتجاه الدراسة الصرفية⁽²⁾:



وهذه العلاقة التي أقامها "تمام حسّان" بين مباني التقسيم، ومباني التصريف، تشبه العلاقة التي أقامها "دوسوسير" بين المحور النظمي والاستبدالي، وهو بذلك أراد تطبيق

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 86.

(2) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 131.

الدراسة البنيوية على المنهج الصرفي، ليحقق انتسابه الفعلي إلى هذا الاتجاه معتمدا على ما جاء به "دوسوسير" من أفكار وصفية.

وقد فرق "تمام حسن" بين المحورين؛ قائلا: « تنبني الفكرة الرأسية على الخلافات الشكلية في المادة الواحدة، أي اختلاف الصيغة الذي يتسبب عن التكييفات الصرفية المناسبة، أمّا الفكرة الأفقية، فمبناها على العلاقات بين الأبواب النحوية في السياق »⁽¹⁾، وهذا قريب من مفهوم المحورين: الاستبدالي والنظمي؛ فالمحور الاستبدال هو المجموعات اللغوية الحاضرة في الذهن، وهي كيانات منفصلة، تمثل القدرة على تبادل الظاهرة اللغوية، و المحور النظمي هو العلاقات التي تربط بين وحدات اللغة أثناء التعبير بها⁽²⁾. فالمحور الاستبدالي غائب، أما المحور النظمي فهو حاضر أمانا .

وقد عبّر "تمام حسن" عن المورفيم بمصطلح المباني الصرفية، التي تعبّر عن المعاني الصرفية الوظيفية، بحيث تحقق المباني بواسطة علامات تدل على المعاني⁽³⁾. و باعتبار أن المباني الصرفية والمعاني الصرفية الوظيفية، هي أمور مجردة جعلها "تمام حسن" تنتمي إلى اللغة، أمّا العلامات فهي تحقق وتجسيد لهذه المباني، وبالتالي فهي تنتمي إلى الكلام؛ فمثلا صيغة الاسم كمبنى صرفي تدل على معنى الاسم، تتحقق عن طريق العلامة "زيد" وهو عبارة عن مثال للاسم⁽⁴⁾، فنلاحظ أن "تمام حسن" دائما يرجع إلى ثنائية اللغة والكلام، إذ نجده يصنف مصطلحاته ضمن هذه الثنائية.

ويرى أن من بين المباني الصرفية ما يعبر عن معاني التقسيم، بحيث تعتبر هذه الأخيرة حجر الزاوية في النظام الصرفي، وهي عند القدماء تعبر عن أقسام الكلام، الذي يمثل البعد الرأسي لجدول الصرف في مقابل البعد الخطي الذي تمثله المباني التصريفية كما رأينا، فهذه الأخيرة هي المسؤولة في نظره عن التفريعات التي تتم داخل المباني التقسيمية، كالنظر إلى الأنواع المختلفة لتصريفات الاسم ولإسنادات الفعل، ولفصل الضمائر ووصلها، وذكرها وحذفها واستتارها، وبالتالي فهي عنده المسرح الأكبر للقيم الخلافية بين الصيغ المختلفة، التي هي فروع لمباني التقسيم⁽⁵⁾.

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 223.

(2) ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 20.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 82.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 83.

ففي مباني التصريف تظهر أوجه الاتفاق والاختلاف بين المباني، فأوجه الاتفاق هي العلاقات المشتركة بين الصيغ، أما أوجه الاختلاف فهي المقابلات التي تميز الصيغ عن بعضها؛ فمثلا صيغة الفعل "انفعل" تربطها علاقة اتفاق مع صيغة الاسم انفعال، وهي علاقة المطاوعة. أما المقابلات فنجدها بواسطة مباني التصريف فتسند الأفعال إسنادات مختلفة عن إسنادات الأسماء، وبهذا تكون معاني التصريف مجالا للقيم الخلافية التي تفتقر الصيغ على أساسها⁽¹⁾، وبالتالي فالقيم الخلافية هي تلك المقابلات التي تعتمد اللغة إلى إيجادها عند اتفاق المباني اتفاقا تاما. وقد قدم "تمام حسان" في كتابه "مناهج البحث في اللغة" توضيحا للقيم الخلافية؛ فمثلا صيغة، (فَاعَل) التي تدل على مورفيم المشاركة، تختلف عن المورفيم الذي يتحقق في صيغة اسم الفاعل (فاعِل)، وصيغة الأمر منه (فاعِلْ) في المعاني الوظيفية التي تؤديها صيغة فاعل، وفي معنى الفعلية، ثم معنى الإسناد إلى الغائب في هذا الفعل، ثم هي تختلف عن هاتين الصفتين ببنائها الشكلي؛ أي بناء وسطها وآخرها على الفتح⁽²⁾.

وعندما تنتفي المقابلات، ولا تكفي الصيغة الصرفية وحدها للدلالة على المورفيم، يصبح اللجوء إلى المثال أو العلامة ضروريا، وإن لم يكن هذا المثال صالحا نلجأ للسياق⁽³⁾ مما نكتشفه لحد الآن أن تمام حسان يعتمد كثيرا على مبدأ القيم الخلافية للكشف عن أنظمة اللغة العربية.

أ- أقسام الكلم عند تمام حسان:

أشرنا فيما مضى إلى أن المباني الصرفية بحسب ما تؤديه من معنى أو ما تقوم به من وظيفة ضمن النظام الصرفي عند "تمام حسان" تقسم إلى ثلاثة أقسام، تمثل عناصر الدرس الصرفي عنده، وهذه الأقسام هي:

1. مباني التقسيم أو أقسام الكلم.

2. مباني التصريف الدالة على الجنس والعدد والنوع والشخص والتعريف، وغير ذلك.

3. مباني القرائن⁽¹⁾.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 84

(2) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 208

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وسيكون حديثنا هنا منصّباً على التقسيم الأول، فتناول فيه أقسام الكلمة من حيث الأشكال والصيغ.

وقضية مباني التقسيم من القضايا التي عالجها اللغويون المحدثون بطريقة تختلف عن الطريقة التقليدية، إذ إن علماءنا العرب القدامى قد قسموا الكلام العربي على ثلاثة أقسام فقط، هي الاسم والفعل والحرف، وهذا الذي بينه إمام النحاة "سيبويه"، حينما ابتداءً كتابه بباب عنوانه بقوله (هذا باب علم ما الكلم من العربية)⁽²⁾، واقتدى به كل من جاء بعده من النحويين.

فيرى "تمام حسّان" أن هذا التقسيم مبني على أساسين، أحدهما التميّز بحسب المعنى وثانيهما بحسب المبنى؛ فأما من حيث المعنى فالاسم ما دلّ على مسمّى، و الفعل ما دلّ على حدث وزمن والحرف ما دلّ على معنى في غيره⁽³⁾، وهذا التقسيم قائم على الوظيفة التي يؤديها كل قسم من هذه الأقسام والمعنى الذي يدل عليه، أما من حيث المبنى فالأمر بحسب رأيه واضح من قول "ابن مالك":

بالجر والتثوين والنداء وال مسند لاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأنت ، ويا أفعلي ونون أقبلنّ- فعل ينجلي

سواهما الحرف كهل وفيو لم فعل مضارع يلي كيشم⁽⁴⁾

والأمور التي ذكرها "ابن مالك" هي أمور شكلية، تمييزية، فاعتمد بذلك على جملة من القيم الخلافية الشكلية التي تميّز بين أقسام الكلم.

وهذا التقسيم الثلاثي ووجهه بالنقد والاعتراض، من قبل غير قليل من الباحثين والدارسين، ينتمي معظمهم إلى الوصفية منهجا، وحتتهم في اعتراضهم أنه تقسيم عقلي عام، لا يتطابق والحقائق اللغوية تفصيلا، ولا يصدق على جميع اللغات⁽⁵⁾، وقد رأى "إبراهيم أنيس" أن القدماء اتبعوا « ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها: الاسم، والكلمة، والأداة »⁽⁶⁾، ولذلك أشاروا إلى أنه ينبغي أن

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 82، 85.

(2) الكتاب، ج1، ص 12

(3) ينظر: إعادة وصف اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 148.

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص11، 12.

(5) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 150.

(6) من اسرار اللغة، ص 279.

يكون المرجع في تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس فقد لا يصدق على لغة ما يصدق على أخرى⁽¹⁾، وبهذا فتقسيم اليونان قد لا يصلح للغة العربية، لذلك يرى هؤلاء أنه حان الوقت لتقسيم آخر جديد أدعى إلى الدقة العلمية وأعلق بالعمل الوظيفي للكلمة في العبارة، وأقرب إلى مقتضيات علم اللغة الحديث، فاقترحوا تبعا لذلك تقسيمات عديدة قد تتفق فيما بينها في وجوه، وتختلف في وجوه⁽²⁾.

و "تمام حسن" من الوصفين الذين أكدوا على ضرورة إعادة تقسيم الكلام العربي، حيث أشار إلى أن تقسيم النحاة القدامى الثلاثي للكلام يمكن نقده على ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، وقد بين أن بعض النحاة بنى تقسيمه على أساس المعنى، وبعضهم جعل أساس تقسيمه المبنى، فرأى أن الاعتماد على المعنى وحده أو المبنى وحده ليس هو الطريق الأمثل، بل ينبغي أن يراعى في التقسيم المعنى والمبنى معاً، فيبني على طائفة من المباني ومعها، (جنباً إلى جنب فلا تفك عنها) طائفة أخرى من المعاني⁽³⁾.

وبناء على هذا قسم الكلمة في كتابه "مناهج البحث في اللغة" على أربعة أقسام هي: الاسم، الفعل، والضمير، والأداة⁽⁴⁾. ولكنه أعاد النظر في هذا التقسيم الرباعي بعد أن نظر في آراء النحويين القدامى، وبيّن جوانب الضعف فيها، وأعاد ترتيب بعض الكلمات التي رأى بان النحاة قد أخطأوا في تصنيفها، معتمداً في ذلك كما رأينا على السمات الشكلية والوظيفية، (المبنى والمعنى)، فأنتهى في مصنفه "اللغة العربية معناها ومبناها" إلى تقسيم جديد رأى بعضهم أنه أفاد فيه من الإشارات التي حوتها بعض المصنفات القديمة حول هذه القضية، كما أفاد من اطلاعه على المناهج الحديثة في اللسانيات⁽⁵⁾، فجمع بذلك بين طرفين لا غنى عنهما للباحث الجاد.

وقد انطلق "تمام حسن" إلى تقسيمه الجديد من مفهوم المورفيم، ودوره سواء على المستوى الصرفي أم على المستوى النحوي، حيث عرّف المورفيم بأنه اصطلاح تركيبى بنائي، وهو وحدة صرفية في نظام من المورفيمات متكاملة الوظيفية، وكل نظام من

(1) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 151.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 87.

(4) مناهج البحث في اللغة، ص 237.

(5) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 154.

المورفيمات، له علاقة بنظام الأبواب⁽¹⁾. ويتضح من هذا أن مفهوم المورفيم يستند إلى أساس وظيفي، مرتبط بالقضايا النحوية والصرفية.

وقد رأى بعض الدارسين أن من التحليل المورفولوجي يظهر أمران؛ أحدهما: بيان الوظائف أو العناصر المورفولوجية، و الثاني: بيان الوظائف النحوية وهي وثيقة الصلة بالوظائف الصرفية كما هي في اللغة العربية⁽²⁾؛ لأنه إذا حدد نوع المورفيم نعرف أي وظيفة سيؤدي. هل وظيفة المسند أو المسند إليه؟.

وعلى هذا الأساس الوظيفي قسم "تمام حسان" الكلم إلى سبعة أقسام، أطلق عليها مباني التقسيم، وهي : الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظروف، والأدوات⁽³⁾، وبين الأقسام التي تشمل عليها كل قسم من الأقسام، وسنوضح ذلك فيما سيأتي .

وفي مقالة لتمام حسان في إعادة وصف اللغة العربية، قارن بين عمله في تقسيم الكلم، وعمل القدماء من النحاة، وقد حاول أن يقرب نمودجه إلى الأفهام بطريقة تمثيلية، حيث شبه اللغة بمدينة، كما سبق وأن ذكرنا، فشبّه أقسام الكلم بالمباني، ومثل علماء اللغة برجلين دخلا هذه المدينة وقاما بوصف مبانيها، فقال عن وصف البصريين: « فأما أحد الرجلين (والمثل هنا البصريين) فقد ركب طائرة عمودية توقفت به في الجوّ فوق هذه الضاحية بمسافة قليلة مكّنه من رؤية المباني المذكورة دون بقية المدينة، فاطّلع فرأى هذه المباني من ثلاث كتل، (المثل للاسم والفعل والحرف) فتأثر بذلك ورضى به وحمل ذلك في صلب معلوماته عن الضاحية»⁽⁴⁾، أي أن النحاة لمّا قسموا الكلام العربي إلى ثلاثة أقسام، نظروا إلى اللغة نظرة شاملة شكلية من الخارج فلم يغوصوا في معاني هذه المعاني. أمّا عن نمودجه فقال: « أمّا الرجل الآخر (والمثل شخصي المتواضع) فلم يركب الطائرة وإنما تصد إلى هذه الكتل ماشيا فدخلها واحد بعد الأخرى فوجد كل كتلة منها مكونه من بيانات متلاصقة بحيث لا يدرك من يشرف عليها الطائرة إلا أنها كتلة واحدة حين رأى تعدد البيانات في كل كتلة ذهب يتفرس في صورة كل منها والغرض الذي تستعمل من

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 209

(2) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 85- 86

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 90.

(4) إعادة وصف اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 154.

أجله فخرج من تجربته هذه يزعم أن ما رآه راكب الطائرة ثلاثة مبان هو في الحقيقة سبعة مبانٍ لا ثلاثة، وهكذا وصل نموذجي الذي بنيته إلى جعل أقسام الكلم سبعة: الاسم- الفعل- الوصف- الضمير- الظرف- الخالفة- الأداة»⁽¹⁾

أي أن نموذج "تمام حسان" غاص في مباني اللغة وفصل الأقسام، واستقرأ أنواعها، فوجد أن المباني الثلاثة التي رآها البصريون، هي في الحقيقة سبعة مبانٍ؛ أي إن رؤيتهم عنده لم تكن دقيقة، بل كانت سطحية. فأحسن "تمام حسان" لما وصف عملهم برجل يركب طائرة، لأن رؤية الأشياء من الطائرة تكون خارجية وسطحية، والأشياء تكون بعيدة، على خلاف من يتمتع بالمناظر وهي أمامه، يتحسسها بحواسه.

لكن ما نستطيع استنتاجه من هذه المقارنة أن المباني هي نفسها، فالأقسام التي يتحدث عنها "تمام حسان" هي عند القدماء، فالفرق يكمن في تفصيل هذه الأقسام الثلاثة اعتماداً على القيم الخلفية.

وقد رأى "تمام حسان" أن النحاة في تقسيم التزموا بعبارة قالها **علي بن أبي طالب** - رضي الله عنه-: «الكلم: اسم وفعل وحرف»، أما نمودجه فقد بدأ بالاستقراء الوصفي، مبني على أسس من المعنى وأسس من المبني، وبناءً على هذا قدّم بعض الملاحظات لتقسيم النحاة للكلم من بينها⁽²⁾ ما يأتي:

1. أن ما سماه النحاة: الاسم يشتمل في الواقع على أمشاج من الكلم، يختلف سلوك كل منها عن سلوك الآخر؛ فمثلاً إذا كانت الأسماء لا تطلب مرفوعاً ولا منصوباً، فالأوصاف (اسم الفاعل، واسم المفعول، والتفضيل، والمبالغة والصفة المشبهة)، تفعل ذلك، وإذا كانت الأسماء تدل على مسمى فالضمائر (الموصولية والإشارية والشخصية) تدل على مطلق غائب أو حاضر.

2. أن ما سماه النحاة "الفعل" يبدو أيضاً في صورة مرقعة تحتاج إلى العناية، فقد اشتمل الفعل على النواسخ التي لا دلالة لها على الحدث، كما اشتمل على التعجب والمدح والذم ولا دلالة فيهما على الزمن.

(1) المرجع نفسه، ص 154، 155.

(2) ينظر: إعادة وصف اللغة العربية، ص 155.

3. لم يدرك النحاة المعنى العام الذي يندرج تحته الأدوات، فساقوا للحرف تعريفا لا يكفي لحد الحرف بخاصة، ولا الأداة بعامة إذا قالوا: « الحرف ما دلّ على معنى في غيره » دون أن يذكروا طبيعة الغير ولا طبيعة هذا المعنى.

4. وقد أقام تمام حسنّ نموذج الجديد كما وضّحنا على أساس المعنى و المبنى، فوضع لذلك مقاييس يتميز بها كل فسم عما عداه، وهذه المقاييس منها خاص بالمبنى ومنها خاص بالمعنى، لخصها تمام حسنّ في: (1)

أولا - المباني: ومقاييسها:

1. الصورة الإعرابية.

2. الصيغة الخاصة.

3. قابلية الدخول في الجدول، و الجدول عنده ثلاث أنواع:

أ. جدول الصاق.

ب. جدول تصريف.

ج. جدول إسناد

4. الرسم الإملائي.

5. من حيث الاتصال باللواصق.

6. من حيث النظام وعدمه.

7. من حيث الرتبة.

ثانيا - المعاني: ومقاييسها:

1. الدلالة على المسمّى وعدمه.

2. الدلالة على حدث وضده.

3. الدلالة على الزمن وضده.

4. الدلالة على المعنى الجملي في الجملة كناية على أساليب النفي، والاستفهام والشرط... الخ.

5. التعليق : ويقصد به العلاقات النحوية كالإسناد والتخصيص، والنسبة والتبعية..

(1) ينظر: اللغة العربية معناه ومبناه، ص 87- 88.

وقد نبّه "تمام حسّان" إلى « أن ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعاً أن كل قسم من الكلم لا بد أن يتميز من قسميه من هذه النواحي جميعاً، إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم في بعض هذه المباني والمعاني »⁽¹⁾ فيكفي أن يختلف مبنيان في بعض المقاييس حتى نخرج بقسم جديد، وبوضع هذه القيم الخلافية الخاصة بالمبنى والمعنى وجد تمام حسّان قسماً جديداً وهو الصفة تقف جنباً إلى جنب مع الاسم والفعل وتختلف عنهما، ووجد مكاناً مستقلاً لقسم جديد آخر، هو الضمير، كما وجد تقسيماً مستقلاً للخوالب، وهي عناصر وزعها النحاة بين أقسام الكلم، فلم يدركوا أنها عناصر تختلف عن باقي الأقسام ، ولها مميزات الخاصة بها ، بحيث تصلح أن تكون قسماً منفرداً⁽²⁾.

وفيما يلي أقسام الكلم وسماتها بحسب تصور "تمام حسّان":

1. الاسم: وهو خمسة أنواع:

أ. الاسم المعين: هو الذي يسمى طائفة من المسميات في نطاق التجربة كالإعلام وكالأجسام والأعراض المختلفة.

ب. اسم الحدث: وهو يصدق على المصدر ، واسم المرة، واسم الهيئة، وهي جميعاً تدل على المصدرية.

ج. اسم الجنس: ويدخل تحته اسم الجنس الجمعي؛ كعرب وترك، واسم الجمع؛ كإبل ونساء.

د. الميمات: وهي أسماء مشتقة مبدوءة بميم زائدة، وهي اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، واستثنى منها المصدر الميمي.

هـ. الاسم المبهم: ويقصد به طائفة من الأسماء لا تدل على معيّن وتدل على عادة على الجهات، والأوقات والموازين ، والمكاييل، و المقاييس، والأعداد ونحوها، وتحتج عند تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غيرها من أساليب التضام ، فمعناها معجمي لا وظيفي⁽³⁾.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 90

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص 89.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 91

ومن سمات الاسم التي تميزه عن سائر الأقسام، بحسب تصور "تمام حسّان" من حيث المبنى: نجده يقبل الجر لفظاً، وفي هذه السمة لا يشاركه فيها إلا الصفات⁽¹⁾، وله صيغ خاصة حددها ابن مالك في قوله:

ومنتهى اسم خمس إن تجردا وان يزد فيه فما سبعا عدا
وغير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه تم
وفِعْلُ أَهْمِلُ والعكس يقل لقصدهم تخصيص فعل بفعل⁽²⁾

كما أنه يقبل الدخول في جدول الإلصاق فقط، إلا اسم الحدث والميميات فهي تدخل في جدول التصريف. أمّا رسمه الإملائي فهو يتميز بقبوله التنوين إملائياً، ولا يشاركه في ذلك إلا الصفات، وبخصوص اتصاله باللواحق فهو يقبل أنواعاً خاصة من اللواحق كأداة التعريف، وضمائر الجر المتصلة، وتاء التانيث والجمع، وعلامتي التنثية والجمع⁽³⁾.

أمّا التضام، الذي يقصد به تطلب كلمة لكلمة أخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداها تستدعي الأخرى، فإلصاق حالات خاصة من التضام، كعلاقة الإضافة المحضة بحيث يكون الاسم مكان المضاف وهو مكان لا يحل فيه الضمير ولا الصفة⁽⁴⁾.

أمّا سماته من حيث المعنى، فنجد أن الاسم يدل على مسمى، وهو بذلك يخالف كل الأقسام الأخرى، وكذلك من الأسماء ما يدل على الحدث، أمّا سمة التعليق فنجد أن الاسم يقع مسنداً إليه، أمّا من جهة التخصيص فإن الأسماء تقع معبرة عن هذه العلاقة أما من حيث النسبية، فإن الأسماء تجر على هذا المعنى، إما باقترانها بالحروف الجارة أو بالإضافة⁽⁵⁾.

وبذلك أخرج "تمام حسّان" من الأسماء: الصفات والضمائر، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، والإشارات، والموصولات، والظروف.

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 92.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص 88.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 92، 93.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 94.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 95.

2. **الصفة:** الصفة عند "تمام حسنّان" لا تدل على مسمى بها، وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث (أي معنى المصدر)؛ وهي بهذا خارجة عن التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم، حين قالوا: الاسم ما دل على مسمى (1).

والصفات عند تمام حسنّان خمسة أنواع: صفة الفاعل، وصفة المفعول، وصفة المبالغة، وصفة التفصيل، والصفة المشبهة، وتختلف كل صفة منها عن الأخريات من حيث المبنى والمعنى.

فمن حيث المبنى فلكل صفة منها صيغ خاصة بها، أمّا من حيث المعنى فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعاً متجدداً، وصفه المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث عن طريق المبالغة، و الصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت، وصفة التفصيل تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث (2).

ومن مميزات الصفة التي حددها "تمام حسنّان" من حيث المبنى نجد أنها تقبل الجر لفظاً، وأن لها صيغاً خاصة بها مشتقة من أصولها، وإذا حدث أن اتفقت صيغة الصفة وصيغة الاسم، فنعتمد في هذا على الجدول التصريفي الذي سيحدد إن كانت صفة أو اسماً، وذلك أن الاسم لا يدخل في جدول تصريفي في حين الصفة تدخل فيه، فنجد للصفة مادة اشتقاقية مثلاً: "سهل" مادتها الاشتقاقية تمتد على صيغ فعلية ووصفية أخرى، مثل سهّل، أسهّل في حين في الاسم لا نجد كأداة اشتقاقية تحته، مثلاً كلمة فُلْسُ لا نجد تحتها فعلاً ثلاثياً ماضياً ولا مضارعاً ولا أمراً ولا صفة (3) أي إن إدخال الكلمة التي لها الصيغة المشتركة بين الاسم والصفة في جدول تصريفي هو الذي سيوضح القسم الذي تنتمي إليه. وتتشترك الصفات مع الأسماء في الإلصاق، إلا أن معنى الإلصاق في الاسم يختلف عن الإلصاق في الصفة؛ فمثلاً التنوين في الأسماء للتمكين، أمّا التنوين في الصفات فهو لتفريغ الصفة لأحدى علاقتي الإسناد والتخصيص (4).

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 99

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 100-101.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 102.

وهي بذلك تلتقي مع الاسم في قبولها أن تكون مسندا إليه ، وأن تكون مضافا أو مضافا إليه، وتلتقي مع الفعل في قبولها أن تكون مسندا، وأن تكون متعدية أو لازمة، فتضام المفعول به مباشرة أو بالحرف، وهذا التقاطع هو الذي يمنع إدراجها ضمن الأسماء، أو ضمن الأفعال، لتكون قسما منفردًا خاصًا بها⁽¹⁾.

ومن حيث المعنى، نجد أن الصفة تدل على الموصوف بالحدث، فهي بذلك تختلف عن بقية أقسام الكلم، لأن المصدر يدل على الحدث، والفعل يدل على حدث مقترن بزمن، لكن وجد "تمام حسن" أن الصفة تدل على زمن، لكنه يختلف عن زمن الفعل، وذلك أن الصفة زمنها نحوي، يظهر وظيفة الصفة في السياق، أما زمن الفعل فهو زمن نحوي، وزمن صرفي⁽²⁾.

3. **الفعل**: مباني الفعل هي: الماضي والمضارع والأمر، وهي الأقسام التي نصّ عليها النحاة القدامى. وللفعل سمات خاصة تميزه عن غيره؛ فمن حيث المبنى نجده يقبل الجزم، كما أن له صيغ محفوظة قياسية للثلاثي، وغير الثلاثي، وصيغ لما بني للمعلوم، وصيغ أخرى لما بني للمجهول، ومن السمات كذلك قبوله للدخول في جميع أنواع الجداول، ويختص الفعل بقبول التضام مع قد، وسوف، ولم، ولن و لا الناهية، وتفرد به بقبول إصاق ضمائر الرفع المتصلة به⁽³⁾.

أما من حيث المعنى فإن الفعل يدل على حدث مقترن بزمن صرفي، والفعل دائما يبدو في صورة مسند، ولا يكون مسندا إليه أبداً⁽⁴⁾.

4. **الضمير**: أدرج "تمام حسن" ضمن هذا القسم ثلاثة أقسام فرعية، وهي:

1. ضمائر الشخص.

2. ضمائر الإشارة.

3. ضمائر الموصول⁽⁵⁾

والضمائر من حيث المبنى ليست ذات أصول اشتقاقية، وهي كلها مبنيات لا تظهر عليها الحركات، وقد أشار "تمام حسن" إلى أن دلالة الضمير بأقسامه الفرعية، دلالة

(1) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 102، 103

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 104.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 106

(5) ينظر: اللغة العربية معناها و مبنائها، ص 105.

وظيفية لا معجمية ،على خلاف دلالة الأسماء، وكما أشار إلى دورها في تماسك أطراف الجملة المركبة⁽¹⁾.

5. **الخوالف:** وهي كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه، وهي عنده أربعة أنواع هي:

1/ خالفة الإحالة: وهي ما يسميه النحاة باسم الفعل.

2/ خالفة الصوت: وهي ما عرف عند النحاة باسم الصوت وتما حسان لم يجد دليلا على اسميتها لا من حيث المبنى ولا من حيث المعنى؛ فمثلا "هلا" لجزر الخيل، و"كخ" للطفل.

3/ خالفة التعجب: ويسمونها النحاة صيغة التعجب.

4/ خالفة المدح: ويريد بها فعلي المدح والذم⁽²⁾

وأما القيم الخلافية للخوالف فهي: أنها لا يمكن أن تكون من الأفعال؛ وذلك أن صيغتي التعجب (ما أفعله، وأفعل به) لا تقبلان علامات الإعراب، ولا ترفعان الفاعل، ولا تدلان على حدث أو على زمن، ولا توصفان بالتعدي أو اللزوم، وهما أقرب إلى صيغة التفضيل منهما إلى الفعلية، ولا هما من قبيل الصفات. وأما خالفتا المدح و الذم فهما أيضا بعيدتان عن الفعلية، لأنهما لا تردان على صيغة الفعل ولا على وزنه، ولا تدلان على حدث أو زمن، ولا يلحق بهما ما يلحق الأفعال من ضمائم من أدوات، ومرفوعات ومنصوبات ومجرورات⁽³⁾.

6. **الظرف:** بدأ المؤلف بإشارة إلى أن النحاة توسعوا في فهم الظرف بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنى ومبنى، ويرى أن الظروف مبانٍ تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة، فتتصل بأقرب الوشائج بالضمائر والأدوات، ويمثل لها بظروف الزمان: إذ، إذا، لَمَّا، أيَّان، متى، وبظروف المكان، أين، حيث، أنى⁽⁴⁾.

وتتميز الظروف كونها جميعا من المبنيات، وتكون دوما متقدمة على مدخولها، وهي لا تدخل في أي جدول إلصاق، وبذلك لا تشبه أي قسم من الأقسام، أما من حيث المعنى

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 110.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 113- 115

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 116- 118

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 119

فهي لا تدل على مسمى، وهي بذلك تختلف عن الأسماء، إذ أن معناها وظيفي قريب من معنى الأدوات، بحيث تؤدي وظيفة الكناية عن زمان أو مكان⁽¹⁾.

7. الأداة: ويعرف هذا القسم بأنه: " مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة"⁽²⁾، أي أن الأداة عبارة عن مبنى صرفي يغلب عليه البناء والجمود، ووظيفتها الربط بين أجزاء الجملة.

وهذه الأدوات إما أصلية وتشمل حروف المعاني من حروف الجر والنسخ والعطف⁽³⁾، وإما محوولة وهي مبان تنتمي إلى أقسام الكلام الأخرى، لكنّها حولت إلى قسم الأدوات؛ لأنها أشبهتها في أداء معان وظيفية تخص الحروف كما سماها النحاة⁽⁴⁾، وتكون هذه الأدوات ظرفية، أو اسمية، أو فعلية أو ضميرية⁽⁵⁾.

وتتشارك الأدوات جميعها في أنها لا تدل على معان معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي، والتأكيد، وهلم جرا⁽⁶⁾.

وللأداة سمات خاصة بها من حيث المبنى والمعنى، فنجد أنها من حيث الرتبة، كل أداة نحتفظ برتبة خاصة؛ وتعتبر الرتبة هنا قرينة لفظية تعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة، بحيث أن الصدارة سمة للأداة وهي التي تميزها عن الظرف؛ فمثلا قولنا: " أزورك متى أهلّ رمضان " متى هنا ظرف، أما قولنا: " متى أهلّ رمضان أزورك ": فمتى هنا أداة شرط، ومن حيث الضمائم فهي لا يكتمل معناها إلا بها، فلا يفيد حرف الجر إلا مع المجرور، ولا العطف إلا مع المعطوف⁽⁷⁾.

وقد تحدث "تمام حسان" عن النواسخ التي تدخل في هذا القسم، إذ عدّها أدوات منقولة عن الفعلية وليست منها؛ لأن بعضها لا يتميز بما يتميز به الفعل من حيث المبنى

(1) ينظر: المرجع نفسه. ص 120

(2) المرجع نفسه. ص 123.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 156.

(5) ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها. ص 123.

(6) ينظر: المرجع نفسه. ص 125.

(7) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها. ص 126.

والمعنى، فللفعل من حيث المبنى صيغة صرفية معينة، وبعض هذه النواسخ لا تتحقق له هذه الصيغة. (1)

ومن حيث المعنى فإن هذه الأدوات المحولة عن الفعلية ينعلم فيها معنى الإسناد، وهي لا توصف بتعد أو لزوم، وبعضها مثل (عسى، ليس، اخلوق ...)، وصيغ الشروع غير متصرفة تماما أو ناقصة التصرف، يختص بعضها بالدخول على الأفعال فنقول: كاد يفعل، وأمسى يفعل، وليس يفعل، وما فتئ يفعل، وكاد يفعل، ... إلخ، وهذا شبيهه بدخول الأدوات الأصلية على الأفعال؛ نحو سوف يفعل. (2)

هذه هي أقسام الكلم السباعية عند "تمام حسان"، التي في رأيه تتجاوز مواطن الضعف في القسمة الثلاثية عند النحاة، وقد وافقه في هذا التقسيم تلميذه "محمد حماسة"، غير أنه خالفه عندما أدرج الظروف مع القسم الخاص بالأداة، لتكون أقسام الكلم عنده ستة لا سبعة. (3)

وتجدر الإشارة إلى أن "تمام حسان" قد تأثر في تقسيمه للكلم بالتقسيم في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، وقد جاء بهذا الرأي "أحمد قدور" عندما قال: "ويلاحظ أن التقسيم الجديد الذي أنشأه "تمام حسان" قريب من التقسيم الإنجليزي والفرنسي، فاللغات الثلاث تشترك في خمسة أقسام رئيسية هي: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير و الظرف والأداة، على حين أن العربية تنفرد بوجود قسمي الخالفة والأداة، وأن الإنجليزية والفرنسية تفردان أقساماً لحروف الجر وحروف العطف والتعجب، وأن الفرنسية تخصص للتعين أداة لا تفرد لها اللغتان العربية والإنجليزية مبنى مستقلاً". (4)

ورأي "قدور" قريب من الصواب، وذلك أن "تمام حسان" كما نعلم سليل المدرسة الإنجليزية، ولا شك أنه تأثر بقواعد اللغة الإنجليزية وحاول تطبيقها على اللغة العربية، وقد وافقه في هذا الباحث "عبد المقصود محمد عبد المقصود"، عندما نظر في مباني التقسيم الخاصة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ومباني التقسيم عند "تمام حسان" ومن وافقه من الصرفيين، فوجد تقارباً بينهما، فخرج بنتيجة هي أن هؤلاء قد تأثروا في

(1) ينظر: المرجع نفسه. ص 130.

(2) ينظر: المرجع نفسه. ص 131.

(3) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. ص 75.

(4) مبادئ اللسانيات. ص 174-175.

تقسيمهم للكلم بالتقسيم في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، حيث أن مباني التقسيم في اللغة الإنجليزية ثمانية وهي: الاسم (Noun)، والضمير (Pronoun)، والصفة (Adjective)، والفعل (Verbe)، والظرف (Adverb)، وحرف الجر (Preposition)، وحرف العطف (Conjunction)، وأداة التعجب (Interjection). ومباني الاسم فيها متعددة وهي: العلم، واسم الجنس، واسم المعنى، واسم الجمع. وفروع الضمير: الضمائر الشخصية، وضمائر الإشارة، وضمائر الاستفهام، وضمائر الوصل، وضمائر التوكيد، والضمائر التوزيعية. أما اللغة الفرنسية فهي تزيد قسماً آخر هو آلة التعيين والتعريف، ووظيفتها التعبير عن التذكير والتأنيث والإفراد و التثنية والجمع.(1)

فرغم أن "تمام حسان" قد اجتهد في إيجاد تقسيم جديد، إلا أن هناك من أخذ عليه اعتماده على الرسم الإملائي في التفريق بين أقسام الكلم، ودعا إلى الاهتمام بالمنطوق، والكلام هنا على الدارس "محمد حماسة"، وذلك في قوله: "إننا في وضع القواعد ينبغي أن نقف عند حد المنطوق المسموع فحسب، ولندع الرسم الإملائي جانباً؛ لأن " الصيغة المنطوقة " تغني عنه، وإذا كانت بعض الكلمات مشتركة في صيغة واحدة مع اختلاف نوعها، ويفرق الرسم الإملائي بينها مثل: "علا" (فعل ماض) و (على) (حرف جر) فإن السياق والتضام وغيرهما تساعد على التفريق بينهما" (2)، فمحمد حماسة يرى أن الرسم الإملائي قاصر عن الوفاء بالمنطوق، خاصة وأن الرموز الكتابية يتحكم في وضعها المتكلمون.(3)

وهناك من يرى أن تجربة "تمام حسان" لا تخرج في مضمونها وجوهرها العام عن الأقسام الثلاثة، التي أشار إليها القدماء في كتبهم، وما زالت تردد حتى اليوم على مسامع طلابنا في قاعات الدرس النحوي والصرفي، وتكمن محاولته في التفصيل في المباني الثلاثة (4)، وهذا الرأي قريب من الصواب، وذلك أن "تمام حسان" في تقسيمه السباعي فصل المشتقات عن قسم الاسم، كما فعل قبل ذلك مع الضمير، ومثل ذلك ما فعله مع الظرف، ثم زاد قسماً جديداً هو الخالفة، وبالتالي نجد أن التقسيم الثلاثي للقدماء قد

(1) ينظر: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 156-157.

(2) العلامة الإعرابية بين القديم والحديث. ص 76.

(3) ينظر: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث. ص 75.

(4) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 158

انطلقت منه جميع الدراسات الحديثة ودارت حوله وفصلت فيه بأخذها بعض ما يندرج تحت القسم الواحد من أنواع، وإفرادها عن جنسها، فينشأ قسم جديد.

ب-الميزان الصرفي:

الميزان الصرفي هو مقياس وضعه المتقدمون من علماء العربية، لتعرف به أبنية الكلم في ثمانية أمور: الحركات والسكنات، والأصول والزوائد، والتقديم والتأخير، والحذف وعدمه (1)، أي أنه المقياس الذي تعرف به هيئة مبنى الكلمة، فالغرض منه استخدام معيار دقيق، ذي طابع مجرد صالح لقياس جميع الأحوال التي تعتري الكلمة القابلة للتصريف، وذلك من أجل ضبط ميزانها على ضوء تنوع الصيغ.

ونحن نعلم أن علماء العرب جعلوا " للكلمة العربية أصولاً اشتقاقية ثلاثة، ولها صيغة صرفية تختلف عن صيغ أخرى لكلمات أخرى، فلما اختلفت الصيغ وكان كل منها إطاراً شكلياً لعدد كبير من الكلمات أراد النحاة أن يرمزوا لكل حرف من الأصول الثلاثة برمز يعرف بموضعه من الكلمة، فجعلوا الفاء بإزاء الأصل الأول، والعين بإزاء الأصل الثاني، وجعلوا اللام بإزاء الأصل الثالث، فسموا الأول فاء الكلمة والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة، فإذا كان في الكلمة أي حرف زائد رمزا له وللحركات بلفظه الحقيقي، وهكذا رأينا الموازين الصرفية التالية:

ضَرَبَ على وزن فَعَلَ، وانطلق على وزن انْفَعَلَ، واجتمع على وزن افْتَعَلَ، واستخرج على وزن استَفْعَلَ " (2)، أي أن لكل كلمة عربية ثلاثة أحرف أصلية، وما زاد عنها فهي حروف زيادة، وحتى نقيس الكلمة علينا أن نحدد أحرفها الأصلية، ونضع أمام كل حرف أصلي رمزه الذي وضعه العلماء، وما تبقى من الزوائد توضع كما هي في الكلمة، أما إذا زادت الأصول عن ثلاثة كما في "دحرج" فإن الميزان يكون بتكرار اللام فيقال فَعَلَلْ، وإذا حذف أحد أصول الكلمة حذف ما يقابله في الميزان فيقال في قُلْ فُلْ (3). وإذا كان الفعل أجوف أرجعوا الألف إلى أصلها حتى يستقيم الوزن؛ مثلاً: قال، أصلها

(1) محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية. ص 278.

(2) تمام حسان، الخلاصة النحوية. ص 42.

(3) ينظر: المرجع نفسه. ص 43.

قَوْل، أي على وزن فَعَلَ (1) هذا هو الميزان الصرفي عند الصرفيين القدماء، فكيف نظر له المحدثون ومنهم "تمام حسان"؟

لقد كان للمحدثين نظرة مغايرة للميزان الصرفي، فخالفوا بعض ما جاء به الأقدمون من صيغ صرفية، ومن ذلك أخذهم على الصرفيين العرب جعلهم "قول وبيع" أصلاً لقال وباع، وكذا في جميع باب الأجوف، ورفضوا أن يبنى شيء على شيء على ما هو مجرد وهم أو افتراض، ويتساءلون من أين جاءوا بهذا الأصل المزعوم؟، فوجدوا أن السبب هو الميزان الصرفي، وذلك أنهم لما عرضوا الأجوف على الميزان (فَعَلَ) لم يستجب الوزن الذي وضعوه لهذه الحالة، إذ لا يمكن أن تكون (قال) (فَعَلَ)، لذلك افترضوا هذا الافتراض، وفي رأيهم أن هذا ما أوقع الصرفيين العرب في تعقيدات كثيرة، فعقدوا بذلك مسألة الإعلال (2) أي أن الصرفيين القدماء بافتراضهم هذا القلب في الأجوف قد يوقعهم في الخطأ والتأويل، خاصة إذا صادفتهم حالات مشابهة لا يصلح فيها القلب.

ويقترح علماء اللسانيات الحديثة لتفادي الأخطاء أن تقاس الكلمة " على أساس ما هي عليه فعلاً بعد التحريك أو الحذف أو الزيادة أو التغيير؛ فإن قلت (ذَهَبَ) فوزنها (فَعَلَ)، وإن قلت (صَام) فوزنها (فال)، وإن قلت (دَاع) فوزنها (فَاع)، وإن قلت (مَرَّ) فوزنها (فَعَلَ) لأن تلفظها (مَرَر)، (...). وإن زدت حرفاً في الكلمة زدت مثله في الوزن وفي المكان نفسه نحو كَبَّرَ (فَعَلَ)، واكتحل (افتعل). " (3) 'إذا هم يرون أن توزن الكلمة على ما هي عليه لا على ما كان أصلها وفقاً للمقاييس الصرفية التقليدية، فمثلاً إن قلت (رمى) فوزنها (فَعَى) لا (فعل)، و (نَامَ) على وزن (فال)، وعلى هذا فقس.

ورأي "تمام حسان" لا يختلف عن رأي رفاقه المحدثين، حيث نجده تكلم عن الميزان الصرفي في ظل حديثه عن الصيغة، وحتى نفهم هذا علينا أن نبين معنى الصيغة عند "تمام حسان"، لأنه يعقد مقارنة بينها وبين الميزان الصرفي.

فالصيغ الصرفية عنده هي عبارة عن مبان فرعية، متفرعة عن المباني التقسيمية الثلاثة: الاسم، والفعل والصفة دون غيرها من أقسام الكلام، فلا صيغة للضمير ولا للخوالب في عمومها، ولا للظروف ولا للأدوات الأصلية، لأن مبانيها في صورها

(1) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 169.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 170.

المجردة، فكل مبنى من هذه المباني الفرعية هو قالب تصاغ الكلمات على قياسه، يسمى الصيغة الصرفية، وتحت كل مبنى أكبر (من فعل، أو اسم أو صفة) تجد طائفة من الصيغ تقع مباني متفرعة عنه، وكل صيغة من هذه الصيغ الفروع تعبر عن معنى فرعي عما يفيد المبنى الأكبر من معنى تقسيمي عام كالاسمية والوصفية والفعلية⁽¹⁾، فالصيغة بهذا مبنى صرفي ينتمي إلى أقسام الكلم، تعبر عن المعاني الصرفية الوظيفية، لتكون بذلك ذات معنى وظيفي.

وحتى يشرح "تمام حسان" الوحدة الصرفية، التي اعتمد عليها في التحليل الصرفي، قدم ثلاثة مفاهيم صرفية متشابكة العلاقات، وهذه المفاهيم هي: المبنى، المعنى، العلامة⁽²⁾، وقد عرفنا سابقاً أن المبنى والمعنى ينتميان إلى اللغة، أما العلامة فتنتهي إلى الكلام. وقد عرفنا أن الصيغة تنتمي إلى المبنى الذي يعبر عن معنى المبنى، أما العلامة فهي تنتمي إلى الكلام، فتكون الصيغة عنده جزءاً من التحليل الصرفي، ينظر إليها على أنها تلخيص شكلي لجمهرة من العلامات لا حصر لها، ترد على ألسنة المتكلمين باللغة الفصحى، حيث أن الناس ينطقون العلامات ولا ينطقون هذه التلخيصات الشكلية⁽³⁾ أي أن الصيغة هي عبارة عن تجريد تقاس به العلامة التي تمثل الكلام الذي ينطق به الناس، فالصيغة ذات معنى وظيفي أما العلامة ذات معنى معجمي.

ونظرة "تمام حسان" للميزان المغايرة لنظرة القدماء، تفهم ضمن العلاقة الرابطة بين العلامة والصيغة التي وضعها الصرفيون قياساً، حيث يرى "تمام حسان" أن العلامات التي ترد في النطق قد تخضعها ظروف القواعد التي تحكم تأليف الأصوات وتجاورها في اللفظ، لمغايرة بنية الصيغة مغايرة ترجع إلى ظواهر الإعلال أو الإبدال أو النقل أو الحذف⁽⁴⁾ أي أن الكلمة تتفاعل أصواتها مع بعضها بعضاً، مما يحدث تغييراً في بنية الكلمة الأصلية، فتكون العلامة بهذا مغايرة لبنية الصيغة، فلا يكون بينهما التوازي المتوقع من حيث عدد الحروف ونسق الحركات، فلو أردنا والحالة هذه أن نقابل أصواتها الصحيحة بحروف صحيحة، وأصوات حركاتها وعللها بحركات وعلل لوصلنا إلى

(1) ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها. ص 133.

(2) ينظر: المرجع نفسه. ص 82.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها. ص 144.

(4) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

تصوير هيكل الكلمة تصويرًا قد يختلف عن مبنى الصيغة " (1) ؛ وقد مثّل لذلك بصيغة الأمر من باب ضَرَبَ (فَعَلَ يَفْعَلُ) هي أَفْعِلْ يقول: " إذا أخذنا الفعل (وقى) وهو من أفعال هذا الباب وأردنا أن نصوغ فعل الأمر منه على مثال (افعل) لوجدنا هذا الفعل يؤول إلى (قـ) ، فإذا أردنا أن نقابل الحرف الوحيد الموجود من هذا الفعل بنظيره في الصيغة لوجدنا أن ما يقف بإزائه من حروف الصيغة هو العين المكسورة (عـ) ، فإذا سألنا أنفسنا من أي الصيغ هذا الفعل (ق) لقلنا دون تردد إن صيغته هي صيغة أَفْعِلْ ، فإذا سألنا: فما بال هذه الصيغة المكسورة تقف هنا بإزاء الفعل في صورته النهائية، فإن الجواب هو أن هذه العين المكسورة تمثل " الميزان " ولا تمثل " الصيغة " (2) ؛ معنى هذا أن الميزان هو الصورة التي وجدت عليها الكلمة دون البحث في أصلها، أما الصيغة فهي الباب الذي تنتمي إليه الكلمة في الأصل قبل الحذف والتغيير الذي طرأ عليها، أي صيغة أمر "وقى " هي " افعل " أما ميزانه فهو " ق " .

فالصيغة عند "تمام حسان" عبارة عن مبنى صرفي، تنتمي إلى علم الصرف، أما الميزان فهو عبارة عن مبنى صوتي، ينتمي إلى علم الأصوات، والتفريق بين الصيغة والميزان له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات (3) ، ومن هنا نصل إلى أن الصيغة هي علامة صرفية، أوجدها الصرفيون تبعًا لأصل الباب، أما الميزان الصرفي فهو وزن المثال الذي نطق به المتكلم، الذي تتحكم فيه الظواهر الصوتية، فهو تحقق فعلي للصيغة في كلام أهل اللغة.

فكما قد يختلف شكل الصيغة عن شكل الميزان الصرفي، قد يتفقان؛ فالفعل (ضَرَبَ) مثلا صيغته (فَعَلَ) وميزانه (فَعَلَ)، أي هما متفقان، وقد يختلفان كما رأينا في فعل الأمر (قـ)، وقد علّق الصرفيون هذا الاختلاف على النقل والحذف فأبانوا ما يرد من ذلك في الميزان، مع التذكير أن الصيغة تحكي قصة أخرى (4) ، ولذلك أخذ "تمام حسان" على الصرفيين أنهم لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال في الإعلال والإبدال؛ حيث أنهم زعموا في (قال) وهو ينتمي إلى صيغة فعل أنه على وزن (فَعَلَ)

(1) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: المرجع نفسه. ص 145.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها، ص 145.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

أيضا وليس على وزن (فال)، وما إصرار علماء الصرف هنا على وحدة الصيغة والميزان بمجد فتبلا بالنسبة للأغراض العلمية للتحليل الصرفي، بل من الأجدى أن نلقي على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال وان ننوط بالميزان أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آل إليها المثال، ولو اتحد هذا وذاك لغاب من تحليلنا أحد هذين الأمرين الهامين. ومن هنا اقترح أن التحليل الصرفي كما راعى النقل والحذف في الميزان ينبغي له أن يراعي الإعلال والإبدال أيضا "(1)، وضرب لذلك أمثلة منها: استخراج، واستخار، وأقام واقترح أن تكون على وزن استفعل- استفال- وأفال على التوالي.

ج- الاشتقاق:

يعد الاشتقاق مظهرا من مظاهر نمو اللغة، ويقصد به أخذ " صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليبدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة؛ كضارب من ضرب، وحذر من حذر" (2). وقد اهتم به القدماء، ودرسوه منذ بدءوا يبحثون في اللغة، فربطوا بين الألفاظ ذات الأصوات المتماثلة والمعاني المتشابهة، واتضح لهم الأصالة والزيادة في مادة الكلمة.(3)

ويرى "تمام حسان" أن الوصفيين قد نظروا إلى مسألة الاشتقاق من وجهة نظر المعنى الوظيفي من ناحية، ثم وجهة نظر التجرد والزيادة من ناحية أخرى، فوجدوا أن المعنى الوظيفي الذي تشترك فيه المشتقات جميعا هو صلتها بمعنى الحدث، وأصفي صورة يوجد فيها في المصدر. (4) ولذلك جعلوا أصل المشتقات هو المصدر، وهذا الرأي قال به البصريون (5) ، وذلك أن معناه يضم الحدث فقط، خلافا للفعل الذي يضم الحدث والزمن لقول "ابن مالك":

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمن من أمن. (6)

حيث إن معنى الحدث مشترك بين جميع المشتقات، ولكن كل مشتق يضم إلى الحدث معنى آخر كالزمن في الفعل، وفاعل الحدث في صفة الفاعل ومفعول الحدث في

(1) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

(2) السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها. ط: بلا. بيروت: المكتبة العصرية، 2009. ص 277.

(3) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة. ص 62.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها. ص 166.

(5) ينظر: تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات. ص 158.

(6) اللغة العربية معناها ومبناها. ص 166.

صفة المفعول وهلم جرا. أما المصدر فهو اسم الحدث فقط، لذلك رآه البصريون أصلاً للاشتقاق. (1)

أما الكوفيون فنظروا إلى القضية من ناحية التجرد والزيادة، فالمجرد من بين الصيغ في نظرهم أقرب إلى الأصالة من المزيد، ولم يجدوا في صيغ الكلام أكثر تجرداً من الفعل الماضي الثلاثي المجرد المسند إلى الغائب، لذلك رأوا أن أصل المشتقات هو الفعل الماضي. (2)

لكن "حسان تمام" رفض الرأي البصري، وكذا الرأي الكوفي، فصرّح أن أصل الاشتقاق هو المادة الثلاثية الأصلية، التي لا تدل على معنى في نفسها والتي تشترك كل مجموعة من المشتقات فيها، وتحتوي على الأصول الثلاثة مع زيادة الحركات وبعض الأحرف⁽³⁾، وقد تبعه في ذلك مجموعة من الباحثين الوصفيين، وقد رأى الباحث "عبد المقصود محمد عبد المقصود" في ذلك أنهم يتبعون منهج علماء اللسانيات الحديثة، ذلك المنهج الذي لا يقبل أن تكون صيغة ما أصلاً لصيغة أخرى، بل هو لا يبحث في ذلك، ويرى أن الاشتقاق يقوم أساساً على وجود علاقة بين مجموعة من الكلمات؛ هذه العلاقة هي اشتراكها في شيء معين، هو ما يعرف بالأصول أو المادة المعجمية. (4)

وتبعاً للمنهج الذي اتبعه "تمام حسان" انتقد طريقة القدماء في الأصل الاشتقائي، ووصف طريقتهم بأنها غير مقبولة، وذلك أن الكثير من الصعوبات تقوم على الرأيين، فلذلك نجده يسأل الرأي البصري عن "كان" الناقصة وهي عندهم فعل، أليها مصدر أم لا مصدر لها؟، فمذهبهم يرى أنّ "كان الناقصة" لا مصدر لها، ومع ذلك يعتبرونها مشتقة فما أصل اشتقاقها⁽⁵⁾، ورأيه في ذلك صحيح لأنه رأى بأن تحليلاتهم بعيدة عن العلمية، ولكن سنعتبر قضية كان من القضايا الشاذة التي لا يقاس عليها، ثم سأل الكوفيين أيضاً عن "يدع" و"يذر" ففي رأيهم لا ماضي لهما وهما مشتقان، إذا فما أصل اشتقاقهما؟. (6)

(1) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: المرجع نفسه. ص 167.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 169.

(4) ينظر: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 174.

(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها. ص 167.

(6) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

في حين يرى أن المعجميين قد أفلحوا في عد أصول المادة رحم قربي بين المفردات، وعلى الصرفيين أن يتبعوا طريقتهم في جعل أصول المادة هي أصل الاشتقاق؛ ولذلك نجده يقول: " والذي أراه أجدى على دراسة هذه المشكلة (مشكلة الاشتقاق) أن يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين ،بل أن يجعلوا دراستها في إطار علم الصرف حجة لوجه علم المعجم، مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية جانحين بها في اتجاه المعجم، بحيث يكون "الاشتقاق" حدودا مشتركة بين المنهجين" (1)

فتمام حسان يدعو بذلك إلى دراسة الاشتقاق على طريقة المعجميين، وتكون دراسته خالصة لعلم المعجم، وهذا ما فعله "الخليل" في كتابه "العين" حين تصدى لدراسة اللغة؛ " ففرع المشتقات لا من المصدر وإنما من الأصول الثلاثة التي نعرفها اليوم باسم أصول المادة وليس أصول الاشتقاق " (2) ، وقد اعتمد "الخليل" على هذا المبدأ في عملية التقلبات التي قام بها في كتابه العين، فلو أن " الصرف " اعترف بهذه الأصول الثلاثة في التفرع الاشتقائي لكان صدق مع نفسه؛ لأن كل التحليلات الصرفية تقوم على افتراض الأصول الثلاثة أصلا للاشتقاق وترعاها في كل التقسيمات " (3)، إذ أن الاعتماد على هذه الأصول الثلاثة سيغني عن الكثير من الجدل القائم بين الصرفيين، وسيجنب الدراسين المصاعب التي وقع فيها البصريون والكوفيون.

ولأن طريقة المعجميين قريبة من المنطق والحيادية في اتخاذ الأصول الثلاثة، من فاء الكلمة وعينها ولامها أصلا للاشتقاق لأن لا معنى فيهما، نجد "تمام حسان" يتبنى هذه النظرة قاعدة أساسية في نمودجه الصرفي ،و بهذا سيضمن عدم تعارضه مع البصريين و الكوفيين، وهذا يقتضي أن تكون كلمات اللغة العربية جميعها فيماعد الضمائر والظروف والأدوات وبعض الخوالب مشتقة ،وبالتالي ستصبح لدينا طائفتان من المباني: مشتقة، وصلبة، وتحت طائفة المشتقات نجد الكلمات الجامدة، والكلمات المتصرفة.(4)

(1) المرجع نفسه. ص 168، 169.

(2) تتم حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية. ص 158.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها. ص 169-170.

فالكلمات المنصرفة هي التي تتضح الصلات بين بعضها بعضا بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة كالأفعال والصفات (1)، أما الكلمات الجامدة فهي التي لم تؤخذ من غيرها فلا تقوم علاقة لفظية بينها وبين غيرها من حيث حروفها الأصلية (2) كرجل، وفرس وكتاب. وبهذا يكون المصدر مشتقا متصرفا، وكذلك الفعل الماضي مشتقا متصرفا.

وقد توصل "تمام حسان" إلى هذه النتيجة بعد اعتماده على الأصول الثلاثة التي لا ينتسب لها أي معنى معجمي، بل يُجعل لها معنى وظيفي، وهو ما تؤديه من دور تليخيص العلاقة بين المفردات، فهذا هو منهج "تمام حسان" في الاشتقاق (3)، وفي نظر "تمام حسان" يكون الاشتقاق دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم، مثلما كانت المباني والزيادات والملحقات دراسة صرفية لخدمة النحو.

و"تمام حسان" يرى أنه إذا كانت الحروف الصحيحة (الصوامت) تنفرد بأنها أصول في الكلمات العربية، ومن ثم فهي أساس للتفريق بين مادة وأخرى من مواد المعجم؛ فإن حروف العلة التي هي المصوتات تعتبر مناطا لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في حدود المادة الواحدة؛ فالفرق عندهم بين قتل وقَتْل وقَتِّل وقَتَّل وقَتِّل وقَتَّل وقَتِّل وقَتَّل ... وهلم جرا من مشتقات (ق ت ل) فرق يأتي عند تنوع حروف العلة لا الحروف الصحيحة. ومن هنا تتحمل حروف العلة بالتعاون مع أصوات الزيادة وموقعية الكمية (التشديد والمد) أخطر الوظائف في تركيب الصيغ الاشتقاقية (4).

و"تمام حسان" لما اتخذ الأصول الثلاثة أصلا للاشتقاق ليس بدعا، بل اتبع شيخ العربية "الخليل"، الذي وضع النواة الحقيقية للاشتقاق، عندما كان يأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فيعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا (5)، وقد أفاد "ابن جني" من آراء الخليل، ونبه على فكرة الاشتقاق بمعناها العلمي الحديث في الباب الذي يسميه الاشتقاق الصغير، قال: "كأن تأخذ أصلا من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه

(1) ينظر: المرجع نفسه. ص 169.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها. ص 72.

(5) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 178.

ومبانيه وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة من تصرفه، نحو سليم ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى والسلامة، والسليم (...). وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته" (1)، ورأي "ابن جني" قريب من رأي علماء اللغة المحدثين، وكذلك قريب من الآراء التي دعا إليها "تمام حسان".

د- ظاهرة الإلصاق من وجهة نظر تمام حسان:

يعتبر الإلصاق عملية هامة لنمو اللغة وإثرائها، وذلك باستخدام السوابق واللواحق والزوائد المتوسطة. (2)

وقد تحدث "تمام حسان" عن طريقة الإلصاق في اللغة العربية، فرأى أن أوسع اللواحق هي الضمائر المتصلة؛ لأنها يمكن أن يستفاد منها ثلاثة معانٍ، هي الشخص والعدد والنوع، ثم حروف المضارعة لأنها يستفاد منها الشخص والعدد ولواحق التنثية والجمع حيث يستفاد منها العدد والنوع، ثم لواحق التأنيث وهي تفيد النوع عند مقابلتها بصيغ المذكر وتفيد العدد عند مقابلة التاء بالنون، وأضيق اللواحق مجال تطبيق هي أداة التعريف. (3)

وقد رفض "تمام حسان" الإلصاق على الطريقة الغربية، ويصرح بأن العربية تأباه ويقترح الإلحاق بديلاً لذلك؛ أي إلحاق صيغة بصيغة أخرى؛ كما ألحقت صيغة "اقعنس" بـ "احرنجم"، على الرغم من أصالة اللام في إحداها وزيادتها في الأخرى، ويسمى هذا النوع من الإلصاق خلق صيغ جديدة، فهو عبارة عن آلة لصنع المفردات. وسيظل باب الإلحاق مفتوحاً في اللغة العربية إذا أريد لهذه اللغة أن تحيا وتتطور. (4) أي أن عملية الإلحاق هي عمية خلق مصطلحات جديدة في اللغة، خاصة في حقل المصطلحات العلمية والحضارية، فتكون اللغة بحاجة ميسرة إلى هذه العملية من أجل إيجاد مصطلحات جديدة لقضايا جديدة، ليعيد انتعاش اللغة من جديد.

وقد صنف "تمام حسان" الملحقات في العربية في ثلاثة أنواع:

1. صدور: Préfixes

(1) الخصائص. ج2/ ص 133.

(2) ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية. ص 177.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبانيها. ص 159.

(4) ينظر: المرجع نفسه. ص 152، 153.

2. أحشاء: Infixes

3. أعجاز: Suffixes (1)

فالصدر ما ألحق بأول الكلمة وتصدرها ليؤدي معنى صرفياً معيناً بتعبيره عن مورفيم أو وحدة صرفية؛ مثل حروف المضارعة، وهمزة التعدية المفتوحة، وحركة همزة الوصل في أول الافتعال والانفعال ... إلخ. (2)

أما الحشو فما جاء في وسط الكلمة ليؤدي معنى صرفياً معيناً فيها، ليعبر عن مورفيم أو وحدة صرفية معينة هي وظيفته، وأشهر الأحشاء في اللغة العربية: تاء الافتعال والتضعيف في مضعف العين من الثلاثي، والفاء المكررة في نحو هَدَّهَدَ، ومنها زيادة حرف في وسط الكلمة في الأفعال مثل دحرج من درج. وشرط الحشو أن يكون بين حرفين أصليين. (3)

أما العجز: فما ألحق بآخر الكلمة، فأدى معنى وظيفياً نحويًا أو صرفياً بتعبيره عن مورفيم خاص، يعبر عن باب من أبواب النحو أو الصرف؛ مثل الضمائر المتصلة ونون الوقاية وحركات الإعراب وحروفه وعلامات التأنيث، فجموع التكسير تشمل كثيراً من الصدور والأحشاء والأعجاز. (4)

وهذه الملحقات عنده ذات معنى وظيفي، بعيدة عن المعنى المعجمي، إذ أن في المعجم لا تجد نون الوقاية مختصة بمدخل معجمي خاص، وسوف لا تجد كذلك كاف الخطاب ولا ياء المتكلم مع ورودها مفعولاً، ومضافاً إليه، ولكنك تجد كل ذلك في النحو والصرف، اللذان يحددان وظائفهما ومعانيهما الوظيفية (5)، أي أن هذه الملحقات تؤدي معنى وظيفي صرف لتدل على معاني أبواب معينة مرتبطة بالصرف أو النحو.

هـ- حروف الزيادة عند تمام حسان:

تعتبر حروف الزيادة أحد الأمرين اللذين يفرقان بين كل صيغة وأخرى إلى جانب توزيع الحركات والعلل. (6) فالفرق بين صيغة وأخرى يكون في عدد الأحرف المزيّدة

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 221.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 222.

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص 222.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(6) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 160.

أو في حركاتها وسكناتها، مثلاً الفرق بين صيغة اسم الفاعل، واسم المفعول من الفعل غير الثلاثي هو فرق في حركة الحرف ما قبل الأخير كمستخرج، ومستخرج.

و"تمام حسان" لما عالج هذه القضية رفض طريقة النحاة في نسب المعاني لحروف الزيادة؛ كقولهم أن معنى التاء في افتعل هو الافتعال، ويسمونها تاء الافتعال، وعن أن معنى السين والتاء في استفعل هو الطلب، وهذا في رأيه خاطئ؛ لأن إسناد المعاني الوظيفية للزوائد يخرجها عن طابع الزيادة إلى طابع الإلصاق، هذا الأخير ينفرد دون العناصر كلها بالدلالة على معنى وظيفي، فالزوائد لا يمكن أن ينسب إليها معاني صرفية، وما يمكن أن ينسب إليها هو معنى الجهة في الحدث.⁽¹⁾

وفي الوقت نفسه يرى أن النحاة قد أفلحوا عندما أفردوا باباً خاصاً يسمونه "معاني صيغ الزوائد"، بحيث إنهم جعلوا المعاني الوظيفية مما تفيده الصيغ لا الزوائد، وهذا هو المنهج الأمثل لعلاج الموضوع في نظره، فالمعنى الوظيفي الصرفي للصيغة ينسب إلى الصيغة كلها لا إلى زوائدها.⁽²⁾

وبخصوص تحديد حروف الزيادة، فقد رفض فكرة النحويين القدماء في حصر حروف الزيادة في ما جمعه في كلمة "سألتمونيها"، وزعمهم أن أي حرف من غير هذه الحروف يعد حرفاً أصلياً في الصيغ الرباعية والخماسية، والذي زاده إصراراً أن النحاة لم يفسروا العلاقة التي تربط مجموعة من الكلمات الثلاثية ومجموعة من الكلمات غير الثلاثية، التي تشترك في عدد من الحروف والمعاني، وقد عدوا حروفها كلها أصلية؛ مثلاً: (قلب، شقلب)، (درج، دحرج)، (غرد، زغرد)، (بثر، بعثر).⁽³⁾

وهذه المقابلات أوجت إلى "تمام حسان" بأن حروف الزيادة ليست قاصرة عند حد سألتمونيها، بل أن كل حرف من حروف العربية يصلح أن يكون حرفاً من حروف الزيادة⁽⁴⁾؛ فمعنى هذا أن الحرف الزائد قد يكون أي حرف من الحروف الأبجدية، فيكون الفعل غير الثلاثي ذو مادة ثلاثية له المعنى نفسه مع الفعل الثلاثي، وهذا في نظره سيتيح الفرصة لخلق عدد كبير من المصطلحات الجديدة ولذلك نجده يقول: "ينبغي قبل

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 161.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 161.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 161، 162.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 162.

التفكير في الوسيلة -وسيلة خلق الكلمات الجديدة- أن نزع أن حروف الزيادة في اللغة الفصحى ليست قاصرة عند حروف (سألتمونيها)، فكل حرف في اللغة العربية صالح من الناحية العلمية لأن يكون زائداً لمعنى (...). فإذا أبحنا لأنفسنا زيادة الحروف دون قيد للتعبير عن مقولات التحولات العلمية المختلفة استطعنا في النهاية أن نخلق صيغاً جديدة للثلاثي المزيد تصلح كل صيغة منها باعتبارها معنى صرفياً لأن تضم تحتها العدد الكبير من العلامات أي المفردات الاصطلاحية العلمية أسماء وصيغاً وأفعلاً على السواء⁽¹⁾، أي أن "تمام حسان" بهذا سيسمح للفرد بخلق علامات جديدة تثري قاموس اللغة، وهذا الشيء يجعل اللغة محافظة على ألفاظها ونموها، وصالحة لكل عصر.

وهناك فكرة أخرى لا بد من الإشارة إليها، اشتمل عليها نموذج "اللغة العربية معناها ومبناها"، وهي فكرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، على نحو ما يتعدد المعنى المعجمي للكلمة الواحدة، وهذه الفكرة أشار إليها النحاة القدماء أمثال مغني اللبيب الذي فصل القضية أروع تفصيل على قول تمام حسان⁽²⁾، وهي الفكرة نفسها التي أراد "تمام حسان" معالجتها، وذلك أن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما، ويصدق هذا الكلام على كل أنواع المباني التي سبق ذكرها من مباني التقسيم، ومباني التصريف ومباني القرائن⁽³⁾.

فمباني الأقسام قد تتعدد معانيها؛ كالمصدر مثلاً قد ينوب عن الفعل؛ نحو ضرباً زيداً، وقد ينوب عن اسم المفعول؛ نحو بدم كذب، أو اسم الفاعل؛ مثل أصبح مأوكم غوراً، أو بمعنى الظرف نحو آتيك طلوع الشمس⁽⁴⁾

والأداة مثلاً قد تتعدد معانيها؛ مثل "ما"، فتكون موصولة ونافية وكافة ومصدرية ظرفية واستفهامية وتعجبية وشرطية⁽⁵⁾، وهذا التعدد يظهر من خلال استعمال المبنى في السياق، فيفهم من خلاله المعنى الوظيفي الذي تؤديه.

(1) المرجع نفسه، ص 161.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 164.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 163.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص 164.

ومباني التصريف أيضا صالحة لأن تتعدد معانيها؛ فمثلا التاء نجدها مرة للتأنيث ومرة للوحدة ومرة للمبالغة... إلخ. (1). أما مباني القرائن فيكفي أن نعلم أن الاسم المرفوع مبنى صالح لأن يكون فاعلا، أو نائب فاعل، أو اسما لكان، أو خبرا لإن أو مبتدأ أو خبرا أو تابعا مرفوعا... إلخ، والكلام نفسه يقال على المنصوبات أو المجرورات. (2)

فمن خلال هذا يكون أي مبنى متعدد المعنى مادام مجردا لم يدخل في السياق أو لم يجسد في علامة، لأن العلامة لا تفيد إلا معنى واحداً تحده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية. (3)

هذه هي محاولة "تمام حسان" في إعادة هيكلة النظام الصرفي من منظور وصفي، حيث انتقد درس الصرفي العربي، وقدم تبعا لذلك البديل، فنستطيع أن نلخص محاولته في النقاط التالية:

1. أعاد تقسيم الكلم العربي، فبدل التقسيم الثلاثي جاء بالتقسيم السباعي، الذي أقامه وفق المعنى والمبنى.
2. أعاد النظر في أصل الاشتقاق، فبدل أن كان أصل الاشتقاق المصدر عند البصريين، والفعل عند الكوفيين، أصبح أصل الاشتقاق الأصول الثلاثة للمادة من فاء وعين ولام الكلمة.
3. أعاد النظر في حروف الزيادة، التي كانت مجموعة في كلمة "سألتمونيها" أصبحت حروف الأبجدية كلها صالحة أن تكون حروف زيادة.
4. أعاد النظر في الميزان الصرفي، فممن منهجه في الميزان الصرفي أن تزن الكلمة على ما هي عليه في الواقع الاستعمالي، دون افتراض أصل أو اللجوء إلى التقدير، وفي هذا الفرق بين الصيغة والميزان، لتكون الصيغة تلخيص شكلي للعلامات، أما الميزان فهو واقع الكلمة كما نطقت في المثال .
5. قدم تمام حسان ثلاثة مصطلحات مترابطة مع بعضها بعضا، وهي الصيغة، الميزان، العلامة، فالصيغة ما وضعه الصرفيون قياسا عاما، والميزان هو قياس

(1) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 165.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الكلمة بحسب نطقها، والعلامة هي ما ينطق به الناس من كلمات تجسد الميزان والصيغة.

المبحث الثالث: إعادة وصف النظام النحوي

أولا - مفهوم النظام النحوي:

يعتبر النحو قلب الأنظمة اللغوية، وذلك لكونه الرابط بين المفردات والكلمات لتكوين الجمل ذات المعنى التام، فالكلمات المفردة المستقلة لا تفيد أي معنى إن لم تدخل في تركيب لغوي تام المعنى (1)، فالنحو هو الذي يختص بدراسة التركيب أو الجملة، حتى يرتبط تعريفه بدراسة الجملة، وهذا ما وصل إليه "عبد الرحيم" في قوله: «إن النحو هو دراسة الجملة، وهذا التعبير البسيط - أي دراسة الجملة - هو غاية الدرس اللغوي كله لا شك؛ لأن اللغة الإنسانية لا تكون لغة لها معنى إلا إذا كانت موضوعة في جمل، ونحن نفكر "بجمل" كما يقولون» (2)، وكما هو واضح فعبد الرحيم يمثل جيل المحدثين الذين اقتصرنا دراسة النحو في الجملة، على خلاف ما توصل إليه "ابن جني" الذي مثل الجيل الأول في كون النحو هو «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنسب والتركيب، وغير ذلك» (3)؛ لكن هذا المفهوم الذي طرحه "ابن جني" يعتبر مفهوما شاملا، لأنه اشتمل على عدة موضوعات من تركيب، وإعراب وأصوات وصرف، التي أخذت شكلا جديدا أكثر دقة وموضوعية عند المحدثين، الذين وظفوا المناهج الحديثة في دراسة هذه الموضوعات، لكن "عبد الرحيم" يرى أن حصر "ابن جني" للنحو في "كلام العرب دليل على إدراكه أن النحو مجاله الجملة" (4)

وقد رأى بعض الباحثين أن وظيفة النحو قديما تقتصر على الناحية الشكلية، وهي معرفة أواخر الكلمات إعرابا وبناء؛ لكن قد تنبه علماء اللغة المحدثين إلى وظيفة النحو باتصاله بالدلالة، عند اتجاهه إلى دراسة الجمل من ناحية العلاقات السياقية. (5) فخرج النحو من إطار الكلمة إلى شيء أكبر منها وهي الجملة.

(1) ينظر نادية رمضان نجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص168.

(2) فقه اللغة في كتب العربية، ص145.

(3) الخصائص، ج1/ ص34.

(4) فقه اللغة في كتب العربية، ص151.

(5) ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص228، 229.

وبهذا تخطى دور النحو الإعراب ومشكلاته على مستوى الكلمة، بل تعداه إلى مستوى التركيب، وما يتعلق به من وظائف الكلمات والعلاقات المعنوية التي تربط مفرداته ومسائل نظم الكلام وتأليفه (1)، ليكون دور النحو في " تحليل بناء الجملة، والبحث في العلاقات التي تربط بين الكلمات في الجملة الواحدة وبيان وظائفها"(2)، وهذا التغير الحاصل في أساس التحليل النحوي جاء ضمن قرارات عديدة للنحو العربي من طرف أولئك الباحثين الذين تعلموا في الجامعات الغربية.

ولقد حظي النحو باهتمام العديد من اللغويين، فأصبح عندهم موضوع درس وتعليق وتأويل، فاختلفت إزاءه المواقف وتنوعت في شأنه طرق التقدير وتباينت مسالك التقييم وتعددت معايير إبداء الحكم فيه، وقد أرجع الباحث عبد القادر المهيري هذا الاهتمام إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها: (3)

1- أهمية التراث وثقل حجمه؛ فالمادة الغزيرة الثرية التي تضمنتها مؤلفات النحو تدعو الباحثين إلى عدم الاستخفاف بالتراث النحوي، وتغريهم بالانكباب عليه، علمهم يجدون فيه ما لم يفتقد إليه غيره، أو تفتح أمامهم سبلا جديدة للتأويل والنفاد إلى أسسه النظرية والفلسفية؛ وبالتالي تقييمه وتبرير عدم التفريط فيه والتخلي عنه.

2- اهتمام غير العرب بهذا التراث؛ فقد اهتم عدد من المستشرقين بنشر عدد من أهم نصوصه، فهذا الذي أعاد إلى المتقنين العرب الوعي بأهميتها، ونبّههم إلى أنهم أولى بانتقالها من طي النسيان، فنشروا العديد منها ممهدين بذلك الطريق إلى دراستها. فقد انكب المحدثون على التراث العربي، وبأيديهم مناهج غربية، من بينها المنهج الوصفي الذي رأينا أنه تنامي في أواخر الستينات وبداية السبعينات في العالم العربي؛ حيث تأسس هذا الاتجاه على مجموعة من القنوات، نذكر منها: (4)

1- السير على نهج الوصفيين الغربيين في نقد النحو التقليدي وجرد لجوانب نقصه، فصار عندهم أن التراث النحوي العربي تضمن العيوب نفسها التي تضمنها التفكير الغربي.

(1) ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 64.

(2) محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص 123

(3) ينظر: نظرة في التراث اللغوي العربي، ص 101-103.

(4) ينظر امحمد الملاح، الزمن في اللغة العربية. ط: 1. الرباط: دار الأمان، 2009، ص 44

2- رسا ضمن قناعتهم تصور تأثر النحوي العربي بالمنطق الأرسطي ، وبهذا صار النحو سوريا مفتقدا الخصائص الواقعية معتمدا على مفاهيم تجريدية من قبيل التعليل والتقدير والتأويل.

3- إن النظام التعقدي لأسس النحو، بني على متون محصورة في اللغة الأدبية، وعندما واجهوا نصوصا تخالف ما قصدوه لجأوا إلى التأويل .

4- غياب التمييز بين مستويات التحليل اللغوي واختلاف المستويات التحليلية أثناء إجراء وصف أو تحليل للظواهر.

فكل ما وصف به النحو العربي « من نقائص وعيوب دفع أصحاب الاتجاه الوصفي إلى وضع شعارات تجديدية تروم نقد النحو العربي، وبناء نحو جديد للغة العربية يروم العلمية، وهي عملية يتم تصورهما استنادا إلى أسس ومعايير علم اللغة الحديث، وبشكل أخص الاتجاه البنوي »⁽¹⁾؛ حيث نجدهم يلغون كل ماله صلة بالتأويل، لرؤيتهم بأنه قريب من الفلسفة، وبعيد عن العلمية، ولذلك حاولوا بعث نفس جديد في اللغة، ووصفت بجهاز نحوي قديم دام قرونا، ولم يكدي يعرف تغييرا إلى زمن اليوم.

وكما رأينا في المباحث السابقة أن اللغويين العرب المعاصرين قد وجهوا انتقاداتهم إلى فكرة العامل؛ حيث اشتهر عن التراث اللغوي العربي أنه أخذ بمفهوم العامل في تحليله للتركيب النحوي؛ إذ يحدد به وحدات الجملة، فيبين العلاقات بينها، والتي تجعل بعض التراكيب صحيحة، وبعضها الآخر غير صحيحة، كما ارتبط فكرة العامل بالعلامة الإعرابية، التي أرقت الكثير من الباحثين المحدثين، وحاولوا التنصل منها لما فيها من تعقيدات.

ولهذا نجد بعض روادنا اللغويين، قد قدّموا « تصورا شاملا مخالفا لما رأوه من انحصار النحو العربي في تراثنا في العلامة الإعرابية »⁽²⁾. وقد كان تصور القرائن النحوية من أبرز هذه التصورات التي قدّمت في إطار تجديد الدرس النحوي، كما رأينا في المباحث السابقة، لكن رغم ما قدّمه الباحثون من جهود لإعادة وصف الجهاز النحوي تبقى جهودهم مغامرة كبرى أقدموا عليها أمام التراث النحوي الضخم.

(1) امحمد الملاح ، الزمن في اللغة العربية ، ص 44.

(2) محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العرب، ص 203

ولهذا كان طبيعياً أن يواجه اللسانيون العرب جملة من الإشكالات المنهجية في محاولتهم هذه، ومن بين هذه الإشكالات قضية الإعراب التي قلنا أنها شكلت مدار اهتمام النحويين العرب « بوصفها ظاهرة مستمرة في اللغة العربية على خلاف اللغات الأخرى، واهتمامهم بالإعراب دفعهم إلى أن يهتموا بالكلمة أساساً من حيث هي وحدة نحوية، وأن يهملوا مفهوم الجملة. (.. .)، وإزاء هذا الإشكال كان على اللسانيين العرب المحدثين أن يدخلوا مفهوم الجملة بوصفها الوحدة اللغوية الأساسية في المستوى التركيبي، وأن يعيدوا وصف هذا المستوى من خلال مفهوم الجملة «⁽¹⁾. ولذلك ربط "عبد الرحيم" دراسة النحو بدراسة الجملة كما ذكرناه سابقاً.

ثانياً- النظام النحوي عند تمام حسان:

سنقتطع من جملة المحاولات التجديدية للجهاز النحوي أبرز محاولة، أراد صاحبها الإحاطة بجوانب الظاهرة النحوية؛ ونقصد بهذه المحاولة، ما قدمه "تمام حسان" في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها".

وسنقف في هذا المبحث عند أهم القضايا التجديدية التي لامسها "تمام حسان"، التي تحدثنا عن بعضها فيما سبق؛ مثل نظرية العامل والإعراب، فلذلك سنتجاوزها إلى قضايا أخرى؛ مثل: الزمن والجهة والجملة في نظره.

ذكرنا من قبل أن النظام النحوي عند "تمام حسان" ينبني على خمسة أسس وهي:

- « 1- طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب.
- 2- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة... الخ.
- 3- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عن تركيبها لبيان المراد منها وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع)، والنسبة (وتحتها فروع)، والتبعية (وتحتها فروع)، وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني البواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.

(¹) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة درس اللسان العربي الحديث، ص 137.

4- ما يقدمه علم الأصوات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية، أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف، وما اصطلحنا من قبل على تسميته مباني القرائن اللفظية.

5- القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق، وبين بقية أفرادها
«(1)

وكما وضعنا سابقا فإن الجوانب الثلاثة الأولى للظاهرة النحوية تتصل بالدلالة من معاني نحوية عامة وخاصة، وما يربط بينهما من علاقات ، أما الجانب الرابع فقد اتصل بالجانب اللفظي للغة، أما الجانب الخامس فهو عبارة عن مقابلات تقوم بين فرد من الجوانب الأربعة السابقة وغيره من الجوانب.

وقد رأى بعض الباحثين أن مخالفة تمام حسان للتراث النحوي العربي ترد في المقام الأول «من حيث غياب التصور العام في حديث النحاة العرب ونصوصهم (...). على جوانب الظاهرة النحوية على الرغم من إحاطتهم بجميع جوانبها في درسه للتركيب النحوي للعربية بصورة تجعل الدارس يؤمن بأنهم قد صدروا عن تصور للظاهرة النحوية واضح في أذهانهم ودقيق في أحكامه ومتكامل في بنائه على الرغم من عدم نصهم عليه» (2)، ومعنى هذا الكلام أن المخالفة لا تقع في إطار وجود هذه الجوانب، لأن نحاة العرب الأوائل قد تكلموا عليها، لكن ليس بالطريقة التي أوردتها "تمام حسان" ؛ لأنه عرف كيف يضع كل جانب في مكانه لمعرفة قيمة كل واحد في التركيب، فالتراث النحوي « إذا كان يعرف قيمة العلامة الإعرابية والصيغة الصرفية والرتبة المطابقة وغير ذلك مما له دور في التركيب النحوي للعربية، وإذا كان يسجل العلاقات النحوية العامة والخاصة، فإنه لا يرتبها على هذا النحو الذي يرتبها عليه عمل اللغة العربية معناها ومبناها» (3).

فالذي جاء به "تمام حسان" ليس غريبا على اللغة العربية و أهلها، وإنما أعاد ترتيبه وذلك ظاهر في استنطاقه للنصوص التراثية، وفي ربطه بين علوم اللغة وما يخدم الجهاز النحوي، وهذا لأنه فهم أن النحو ما هو إلا: « شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم كل علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية قد يعتمد وضوحها على التأخي بينها وبين

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 178

(2) محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العرب، ص 205.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

القرائن اللفظية في السياق»⁽¹⁾، وهذا الفهم جعله يقيم دراسته على أساس مجموعة من القرائن، حلت محل النظرية التراثية التي مثلتها نظرية العامل كما رأينا. وفيما يأتي سنبين جديد "تمام حسان" في مجال النحو، علما أن ما سنذكره قد لمحننا له سابقا في وصفنا " لنموذجه اللغة العربية معناها ومبناها " .

1 - مسألة الزمن عند تمام حسان:

يعتبر الزمن عنصرا أساسيا في الفعل؛ لأنه هو الذي يميزه عن الاسم والحرف، لذلك نجدهم يعرفونه على أنه " حدث مقترن بزمن " ⁽²⁾؛ أي إن حدوث الفعل مقيد بزمن، فيفيد التجدد والحدوث في زمن وقوعه والفعل عند "سيبويه": « أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبينت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه كذلك أمرا: اذهب واقتل واضرب، و معبرا، كقتل ويذهب ويضرب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن»⁽³⁾

فمن خلال حديث " سيبويه" يتبين أنه يجعل المصدر واسم الحدث أصلا لاشتقاق الفعل، أي أن اسم الحدث يصبح فعلا بتغيير بنيته، والتغيير في الصيغة عماده الزمن، ولهذا كانت الإحالة الزمنية في الأفعال ضرورية عند القدماء ، وبهذا نجد المعادلات التالية: المصدر = حدث - زمن-، الفعل = حدث + زمن، والاسم = - حدث- زمن ، وبهذا نتوصل إلى ملامح مميزة لأقسام الكلم»⁽⁴⁾.

فقد كان التقسيم الثلاثي لأزمنة الفعل يغلب على معظم مصنفات النحو القديمة وخاصة، بالنسبة للذين سايروا "سيبويه"؛ حيث ارتبط الزمن في الفعل بثلاث حركات « وهي حركة مضت ويعبر عنها بالزمن الماضي، وحركة حاضرة وزمنها الحال، ويعبر عنها بالفعل المضارع، وحركة آتية ويعبر عنها بالمستقبل»⁽⁵⁾.

وهناك ملامح مميز في التراث النحوي القديم يتمثل في ربط الزمن النحوي بالزمن الوجودي أو الفلكي، "فابن يعيش" يعتبر أن أساس اختلاف صيغ الفعل يرجع إلى كون

(1) تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية أنسبيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 159

(2) امحمد الملاح، الزمن في اللغة العربية، ص 31.

(3) الكتاب، ج1/ ص 12.

(4) ينظر: احمد الملاح، الزمن في اللغة العربية، ص 31.

(5) كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 153.

« أصل الأفعال أن تكون متصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان »⁽¹⁾، لأنه « لَمَّا كانت الأفعال مساوقة للزمان ، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده ، وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان ،ولما كان الزمان ثلاثة: ماضي وحاضر ومستقبل، وذلك من قبيل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماضي ومستقبل وحاضر »⁽²⁾ فكان من السهل على النحاة أن يحددوا الزمن الصرفي المرتبط بالصيغة من أول وهلة، فقسموا الأفعال بحسبه إلى ماض ومضارع وأمر، وجعلوها نظاما زمنيا وفرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في السياق⁽³⁾؛ إذ صادف النحاة خروج الفعل، عن صيغة في السياق لكنهم لم يستطيعوا تفسير هذه الظاهرة، فسمّوا الماضي ماضيا حتى عندما يكون معناه في السياق الاستقبال⁽⁴⁾؛ حيث أدرك "سيبويه" ظاهرة تبادل الصيغ لمواضع بعضها بعضا، لكن لم يفسرها حتى لا يخرج على القانون الذي رسمه النحاة؛ إذ يقول: « وقد تقع " بفعل " في موقع " فعلنا" »⁽⁵⁾، فتبادل الصيغ في المواقع يرد في سياقات متباينة غير موحدة تركيبيا أو دلاليا ، و"ابن جني" يرى أنه عندما تنتشر الصيغ معاني بلاغية أو أسلوبية يجوز أن يقع بعضها موقع بعض⁽⁶⁾.

وقد توصل القدماء الى أن تغيير الأبنية جعل علامة على تغيير الأزمنة ، وهو ما عبر عنه "ابن جني" قائلا «حکم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد لأنها لمعنى واحد ، غير أنه لما كان العرف في صناعتها أن تفيد أزمنتها ، خولف بين مثلها »⁽⁷⁾ ، أي أن دلالة الحدث لا تختلف مع اختلاف الصيغ ، وإنما الذي يختلف هو الزمن ، وفي هذا يقول "أبو حيان التوحيدي" على الفعل: « إنه يدل على الحدث بلفظه و على الزمان بصيغته أو كونه على شكل مخصوص لذلك تختلف دلالة الزمان باختلاف الصيغ و لا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها »⁽⁸⁾ ، فشكل الصيغة إذن لا يمكن أن يساوي إلا الزمان ، و لذلك ذهب

(1) شرح المفصل، ج7 / ص 116.

(2) المرجع نفسه ، ج7 / ص 4.

(3) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 242.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 24.

(5) الكتاب، ج3/ص 24.

(6) ينظر: الخصائص ج3/ ص 331.

(7) المرجع نفسه ، ج3/ص 331

(8) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ت: محمد حسن الشافعي. ط: 1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998، ص 19

بعض الباحثين إلى جعل الزمن «مكونا صرفيا للأفعال بغض النظر عن السياقات التركيبية التي يمكن للصيغة أن تأتي فيها»⁽¹⁾.

فكان من السهل على النحاة أن يحددوا الزمن الصرفي المرتبط بالصيغة من أول وهلة، فقسموا الأفعال بحسبه إلى ماض و مضارع و أمر، و جعلوها نظاما زمنيا و فرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في السياق⁽²⁾ ؛ إذ صادف النحاة خروج الفعل عن صيغته في السياق ، لكنهم لم يستطيعوا تفسير هذه الظاهرة ، فسمّوا الماضي ماضيا حتى وإن كان معناه في السياق الاستقبال⁽³⁾

فقد أدرك "سيبويه" ظاهرة تبادل الصيغ لمواضع بعضها البعض ، لكن لم يفسرها حتى لا يخرج على القانون الذي رسمه النحاة للزمن ؛ فنجده يقول : « وقد تقع "يفعل" في موقع فعلنا »⁽⁴⁾، فتبادل الصيغ في المواقع يرد في سياقات متباينة غير موحدة تركيبيا أو دلاليا ، و "ابن جني" في هذا يرى عندما تنتشر الصيغ معاني بلاغية أو أسلوبية يجوز أن يقع بعضها موقع بعض⁽⁵⁾

ومن خلال هذا الحديث يتضح أن هناك زمن صرفي مرتبط بالصيغة، وزمن نحوي مرتبط بالسياق وهو الذي يعطي للصيغة الفعلية قيمة زمنية معينة؛ فمثلا قولنا (جاء خالد) الفعل ماضي أما إذا قلنا : (إذا جاء خالد فأخبرني) ، أصبح الماضي دالا على المستقبل مع أن الفعل واحد، والصيغة واحدة⁽⁶⁾. فالنحاة القدماء توصلوا إلى هذه النتيجة لكن لم يخطر ببالهم أن يعيدوا النظر في نظام الزمن في ضوء مطالب السياق، لأنهم كانوا حريصين على القواعد التي وضعوها فنسبوا اختلاف الزمن إلى الأدوات، فقالوا : إن "لم" حرف قلب، و"إذا" ظرف لما يستقبل من الزمان⁽⁷⁾ ؛ وهذا جعل زمن الصيغ على المستوى الصرفي يتناقض مع استعمالاتها المرنة في السياق.

ولقد دفعت هذه المشكلة تمام حسان إلى التمييز بين الزمن النحوي وزمن الصيغ في مجال الصرف؛ لأنه مادام النحو « هو نظام العلاقات في السياق، فمجال النظر في الزمن

(1) محمد الملاح ، الزمن في اللغة العربية ، ص35

(2) ينظر : تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص242

(3) ينظر : المرجع نفسه ، ص243

(4) الكتاب ، ج24/3

(5) ينظر : الخصائص ، ج3/ص331

(6) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 153

(7) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 243.

النحوي هو السياق وليس الصيغة المنعزلة ، وحيث يكون الصرف هو نظام المباني والصيغ، يكون الزمن الصرفي قاصرا على معنى الصيغة يبدأ بها و ينتهي بها، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق «(1)، وبهذا التصور نجده يجعل الزمن الصرفي وظيفة الصيغة والزمن النحوي وظيفة السياق مرتبط بقرائن معينة.

وفي طرح "تمام حسان" لقضية الزمن نجده يفرق بين عدة مصطلحات، بنى من خلالها نموذج الجديد في مفهوم زمن الفعل في اللغة العربية؛ حيث نجده يفرق بين الزمن النحوي والزمان على اعتبار أن هذا الأخير ما هو إلا « كمية رياضية من كميات التوقيت تقاس بأطوال معينة كالثواني والدقائق والساعات...) فلا يدخل في معنى الصيغ المفردة، ولا في تحديد معنى الصيغ في السياق ،ولا يرتبط بالحدث كما يرتبط الزمن النحوي، إذ يعتبر الزمن النحوي جزءا من معنى الفعل «(2)

أما مصطلح الزمن عنده فيضم أربعة أنواع وهي (3):

1. الزمن النحوي: الذي يدعى بالزمن التركيبي، وهو الدلالة الوظيفية على معنى الزمن (4) أو كما قال تمام حسان « هو وظيفة في السياق يؤديها الفعل وغيره من أقسام الكلم التي تنقل إلى معناه» (5) لأن زمن الصيغة قد يتغير عند دخوله في سياق سياق تركيبى أو عند اتصاله ببعض الأدوات لأن النحو عنده هو نظام العلاقات في السياق وبالتالي تحديد الزمن النحوي متوقف على الحالة التي وجد عليها الفعل في السياق.

2. الزمن الصرفي: هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق فلا يستفاد من الصفة التي تفيد موصوفا بالحدث ولا يستفاد من المصدر الذي يفيد الحدث دون الزمن (6)؛ (6)؛ أي أن الزمن الصرفي يكون محدد بالصيغة لا يخرج عنها.

3. زمان الاقتران: يستفاد هذا الزمان من الظروف الزمانية التي ذكرناها في أقسام الكلم وهي: إذ ، وإذا، ولما وأبان، متى، ويكون بين حدثين (7).

(1) المرجع نفسه، ص 242.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 240، 241.

(4) كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 154.

(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 241.

(6) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(7) المرجع نفسه، ص 243.

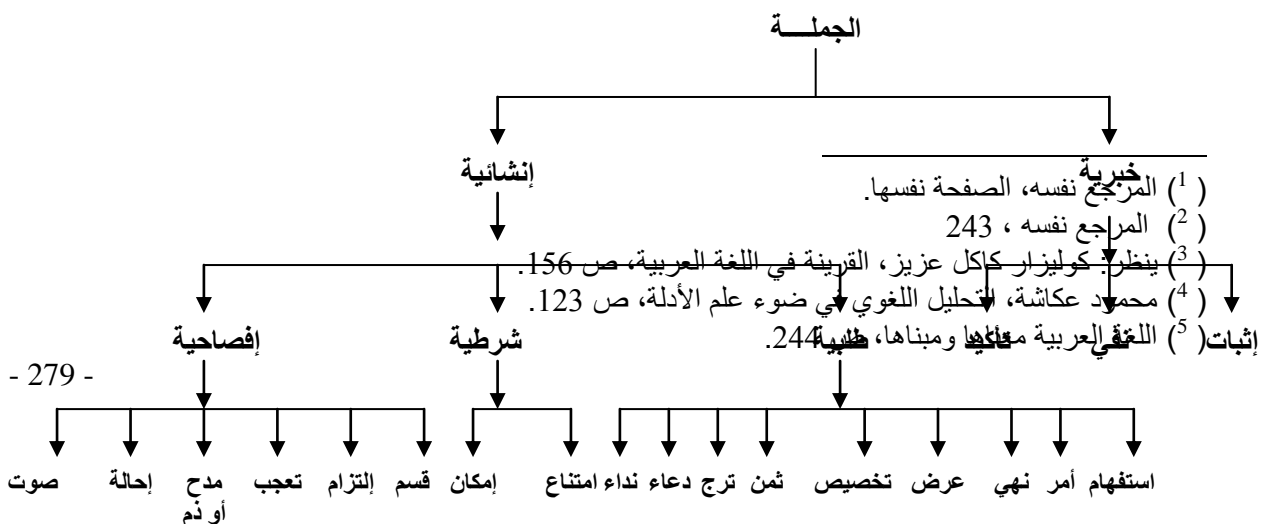
4. زمان الأوقات: وهو المستفاد من السماء التي تنتقل إلى معنى الظروف وتستعمل استعمالها وهذا يدخل تحت تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، مثل أسماء الأزمنة والمعينة كأمس وسحر ومساءً⁽¹⁾

وقد عاب "تمام حسان" على النحاة القدماء في معالجتهم للزمن في الفعل، بأنهم « لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي، إذا كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقررات النظام ومطالب السياق، ثم أن ينسبوا الزمن الصرفي إلى النظام الصرفي وينسبوا الزمن النحوي إلى مطالب السياق »⁽²⁾؛ لكنهم لم يفعلوا بل اعتمدوا الزمن الصرفي فقط وعليه بنوا تقسيمهم للأفعال إلى ماض، ومضارع و أمر، و فرضوا تضيق هذه الأنواع على صيغ الأفعال في السياق، فالفعل الماضي، ماض وإن كان يفيد الاستقبال في الاستعمال اللغوي.

والسياق يتضمن عددا من العناصر اللغوية التي تسهم في توجيه الدلالات الزمنية، وهي التي تقوم بدور كامل في تحديد الزمن النحوي⁽³⁾.

وبما أن الزمن النحوي مجاله السياق الذي لا يمكن أن يظهر إلا في داخل تركيب الجملة، باعتبار أن « النحو يبحث العلاقات التي تربط بين الكلمات في الجملة الواحدة وبيان وظائفها »⁽⁴⁾، وبهذا تكون الجملة هي الوحدة الأساسية للتحليل النحوي لأنها تشكل شبكة من العلاقات السياقية، ولهذا نجد "تمام حسان" يتوجه إلى أنواع مباني الجملة العربية، ويحدد من خلالها تعدد أوجه الزمن النحوي في اللغة العربية.

وفي سياق حديثه عن الزمن وتعدد جهاته قسم الجملة إلى قسمين هما: الجملة الخبرية والجملة الإنشائية على النحو التالي⁽⁵⁾



وقد حاول "تمام حسان" استثمار إجرائية مصطلح "الجهة" كمفهوم واصف للنسق الفعلي العربي⁽¹⁾، حيث لاحظ بعض الدارسين أن هذا المفهوم قد غاب لدى رواد الاتجاه الوصفي باستثناء "تمام حسان"⁽²⁾

حيث اقترح تمام حسان ترتيباً جديداً للزمن في اللغة العربية، حدد من خلالها وجوه الاختلاف بين زمن وآخر، والاختلاف في ما سمّاه الجهة aspect ، ومعناها « تخصيص لدلالة الفعل ونحوه إمّا من حيث الزمن وإمّا من حيث الحدث »⁽³⁾ والتي تفصح عنها اصطلاحات البعد والقرب و الانقطاع والاتصال والتجدد والانتهاؤ والاستمرار والمقاربة والشروع والعادة والبساطة؛ والتي قصد بها الخلو من الجهة، أي عدم الجهة⁽⁴⁾.

وقد توصل "تمام حسان" إلى أن الاختلاف بين زمن وزمن هو في الواقع « اختلاف في الجهة لا في المضي والحال والاستقبال»⁽⁵⁾؛ وإن الزمن في اللغة العربية ثلاثة أقسام، ولكنها تنفرع عند اعتبار الجهة إلى ستة عشر زمناً نحوياً⁽⁶⁾.

1. الزمن في الجملة الفعلية المثبتة:

وبحسب تقسيمه للجملة، استطاع أن يحدد الزمن النحوي وجهاته، ففي الجملة الخبرية المثبتة والمؤكدّة، يقع الزمن فيها في ست عشرة صورة يظل " فعل " فيها على مضيه، و يدل " يفعل " على الحال أو الاستقبال بحسب القرينة أو الضميمة⁽⁷⁾، وبهذا وجد "تمام حسان" تسع جهات للماضي، وثلاثاً للحال وأربعاً للاستقبال، حيث أن تغيّرات الجهة في

(1) ينظر: احمد الملاح، الزمن في اللغة العربية، ص 49.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) اللغة العربية معناها ميناها، ص 257.

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ميناها، ص 245.

(5) المرجع نفسه، ص 246.

(6) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(7) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

معنى الزمن تأتي من الأدوات سواء أكانت حرفية كما في: قد، والسين، وسوف، أم نواسخ كما في كان، كاد، وطفق، الخ⁽¹⁾

أ/ الدلالة الزمنية لصيغة الماضي من خلال القرائن⁽²⁾: "صيغة فعل "

ب/ الدلالة
الزمنية للمضارع:
"يفعل"⁽³⁾

الزمن	القرينة	الصيغة التركيبية	الجهة
الماضي	لقد كان	لقد كان فعل	البعيد المنقطع
	أنه كان قد	إنه لقد كان فعل	القريب المنقطع
	لقد كان	لقد كان يفعل	المتجدد
	لقد	لقد فعل	المنتهي بالحاضر
	أنه مازال	أنه مازال يفعل	المتصل بالحاضر
	لقد ظل	لقد ظلّ يفعل	المستمر
	/	إنه فعَل	البسيط
	لقد كاد	لقد كاد يفعل	المقارب
	لقد طفق	لقد طفق يفعل	الشروعي
الزمن	القرينة	الصيغة التركيبية	الجهة

(1) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 247.

العادي	إنه يفعل	/	الحال
التجديدي	إنه يفعل	/	
الاستمراري	إنه يفعل	/	
البسيط	ليفعلنّ	/	المستقبل
القريب	سيفعل	السين	
البعيد	سوف يفعل	سوف	
الاستمراري	سوف يظل يفعل	سوف يظل	

2. جهات الزمن في الجملة المنفية:

يغلب في الجملة المنفية استعمال المضارع للدلالة على الماضي، لأنه هو الذي يضام أكثر أدوات النفي (لم، و لَمَّا، وليس، وما ولا ولن)، حيث لا ينفي صيغة فَعَلَ منها إلاّ "ما"، أمّا، و" لا"، إذا دخلت على فعل لا تفيد النفي، بل تفيد الدعاء، وبالتالي نفي الماضي لا يكون لصيغة فعل إلاّ في حالة واحدة وهي " قد فعل " الذي يكون " ما فعل"، كما يتضح في الجدول التالي:⁽¹⁾

الجهة	الصيغة التركيبية	القرينة	الزمن
-------	------------------	---------	-------

(¹) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها، ص247

البعيد المنقطع القريب المنقطع المتجدد	لم يكن يفعل لم يكن قد فعل ما كان يفعل/لم يكن يفعل/ كان لا يفعل	لم يكن لم يكن قد ما كان/ لم يكن كان لا	الماضي
المنتهي بالحاضر المتصل بالحاضر المستمر/ البسيط المقارب الشروعي	ما فعل لما يفعل لم يفعل لم يكذب يفعل ما فعل	ما لما لم لم يكذب ما	
العادي التجدي/ الاستمراري	ليس يفعل ما يفعل	ليس ما	
البسيط القريب البعيد الاستمراري	لا يفعل لن يفعل ما كان ليفعل لن يفعل	لا لن ما كان لن	المستقبل

فمن خلال هذه الجداول نرى أن الزمن لا يرتبط بصيغة معينة دائماً، وإنما يختار الصيغة التي تتوافر لها القرائن التي تعين على تحميلها معنى الزمن المعين المراد في السياق، ففي الجملة الخبرية المنفية رأينا أن نفي الماضي يكون بصيغة المضارع، ولهذا رأى تمام حسان بأن هذا «جعل النحاة ينسبون معنى الزمن إلى أدوات النفي مع أن الأداة لا يمكن أن تفيد زمناً وإنما يمكنها أن تفيد الجهة»⁽¹⁾.

أما في الجملة الإنشائية، فقد وجد "تمام حسان" أن الجملة الاستفهامية هي الجملة الوحيدة التي تتوافق فيها دلالة الصيغة صرفياً ونحوياً، فبدل فعل على الماضي وبدل

(¹) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 248.

"يفعل" على الحال والاستقبال بحسب الضمائم، وذلك أن الجهات نفسها الموجودة في الجملة المثبتة وجدت في الجملة الاستفهامية المسبوقة بأداة الاستفهام " هل " (1).
وكذلك بالنسبة للاستفهام من جملة النفي، حيث توضع الأداة في الأول وتبقى الدلالة الزمنية والصيغ نفسها التي كانت عليها الجملة قبل وضع الأداة(2).
أما الجمل الإنشائية الأخرى، فوجدها تقتصر على الحال أو الاستقبال، فلا دلالة فيها على الماضي، لكن رغم ذلك صيغة " فعل " تستعمل باطراد لتدل على الحال أو الاستقبال في التخصيص، كما قد يدل على الدعاء ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي: (3)

(1) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 251.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 251، 252.

نوع الجملة	الزمن	القرينة	الصيغة التركيبية	الجهة
الأمر بالصيغة	الحال الاستقبال	الآن غداً	أفعل الآن أفعل غداً	كل الجهات كل الجهات
الأمر باللام	الحال الاستقبال	الآن غداً	ليفعل الآن ليفعل غداً	كل الجهات كل الجهات
النهي	الحال الاستقبال	الآن غداً	لا تفعل الآن لا تفعل غداً	كل الجهات كل الجهات
العرض	الحال الاستقبال	الآن غداً	ألا تفعل الآن ألا تفعل غداً	// // // // // //
التخصيص	الحال الاستقبال	الآن غداً	هلاً فعلت الآن هلاً فعلت غداً	// // // // // //
التمني	الحال الاستقبال	/ /	تمنيت لو قد حدث أو أتمنى أن يحدث // // //	// // // // // //

نوع الجملة	الزمن	القرينة	الصيغة التركيبية	الجهة
الترجي	حال استقبال	الآن غداً	عساه يفعل الآن عله يفعل الآن // // غداً	كل الجهات
الدعاء	حال استقبال	/ /	رحمه الله، يرحمه الله رحمه الله	كل الجهات
الشرط	حال استقبال	الآن غداً	إن قام يد/ أن يقيم زيد الآن إن قام غداً	كل الجهات

ملاحظة:

قد يطرأ على التحضيض والتمني معنى المضي بواسطة النواسخ؛ فمثلاً (هلاً كنت قد فعلت!)، وفي هذه الحالة يكون الزمن هنا وظيفة الناسخ أكثر مما هو وظيفة سياق التخصيص أو التمني⁽¹⁾.

ومن خلال ما سبق يتضح أن "تمام حسان" قد وضع قانوناً يضبط استعمال الزمن الصرفي؛ فرأى أن زمن الصيغة الصرفية لا يتغير في جملة خبرية مثبتة أو في جملة استفهامية مثبتة، ويتعرض للتغيير في جملة خبرية منفية أو في جملة إنشائية، ولهذا رأى بعض الباحثين إلى أن الزمن «يصير محددًا بنوع الصيغة الزمنية في نوع الجملة التي تندرج فيها تلك الصيغة»⁽²⁾.

وقد دمج "تمام حسان" الصفات والمشتقات في جدول الزماني، باعتبار أنها اتخذت سمات فعلية في النظام النحوي، علماً أن هذه الصيغ خلقت خلافاً منهجية في إلحاقها بالفعلية، وذلك أن القدماء يؤكدون على عمل تلك الصيغ وهو ملحظ بارز، لكن زمنها فهو ملحظ ثانوي⁽³⁾. وبهذا يكون الأمر بسيطاً بما أن اسم الفاعل ينحو منحى "يفعل"

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 250

(2) امحمد الملاح، الزمن في اللغة العربية، ص 48.

(3) ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 163.

ويطابقه في العمل ، إذن سيعبر عن زمنه، ولذلك نجد أحد الدارسين يصرّح قائلاً: « الحكم بانعدام الملحظ الزمني لهذه الصيغة حكم غير منصف »⁽¹⁾

ومن القدماء من نجده أعطاها ملما زمنيا، حيث سماها الكوفيون بمصطلح زمني هو الدائم، وخاصة الفراء (ت 207) الذي أكد دلالتها الزمنية، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت)⁽²⁾ ، فقال في معانيه: « وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل فإذا كان معناه ماضيا لم يكادوا يقولون إلاّ بالإضافة »⁽³⁾ وفي هذا الكلام إشارة إلى الدلالة الزمنية في صيغة اسم الفاعل وهي قرينة شكلية، وهي التنوين للدلالة على الحالة، والمستقبلية، والإضافة للدلالة على زمن المضي.

أمّا "تمام حسان" فقد أضاف علّة أخرى يجعل بها اسم الفاعل قابلا لأن يحمل الدلالة الزمنية، وهي أن هذه الصيغة صالحة لأن تدخل في علاقات سياقية كعلاقة الإسناد والتعدية في قولك: (أضارب أخوك زميله)، فأخوك فاعل وزميله مفعول به لضارب، وكلمة ضارب في هذا التركيب محتملة للحال والاستقبال، من غير تعيين لأحد بقرينة لفظية، لكنها لا بد أن تتعين لأحدهما هنا بقرينة حالية، وإلا كان في الكلام لبس⁽⁴⁾، فالقرينة الحالية تكون في المقام؛ كأن تقال الجملة أثناء وقوع الضرب، أمّا القرينة اللفظية فتكون في المقال بواسطة الظرف كأن يقال: « أضارب أخوك زميله الآن »، أما ما يعين هذه الجملة للاستقبال فأمران أيضا قرينة حالية عندما يتسع الخبر ولم يقع بعده، وقرينة لفظية بواسطة الظرف غدا⁽⁵⁾، كقوله تعالى: (ولا تقولن لشيء أني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله)⁽⁶⁾.

وإذا أضيف الوصف (اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغة المبالغة، اسم التفصيل والصفة المشبهة) إلى ما بعده، ففي معناه من جهة الزمن احتمالان⁽⁷⁾:

(1) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2) آل عمران/ 185.

(3) معاني القرآن، ت: أحمد يوسف نجاتي ومحمد عبي النجار، ط: بلا، طهران: منشورات ناصر خسر، ج2، ص202، نقلا عن: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص 164.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، 253.

(5) ينظر: المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

(6) الكهف/ 23.

(7) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 253

1. الدلالة على الماضي ويكون بمعونة قرينة حالية أو مقالیه مثلاً: "أبو بكر قاهر المرتدين" على اعتبار أن أبا بكر قائد عظيم عاش في زمن مضى، أمّا القرينة المقالية فتكون بالظرف: مثلاً: " هذا ضارب زيد أمس " .

2. الدلالة على مطلق الوصف؛ أي يكون الوصف خالياً من معنى الزمن كقولك: "الله واهب النعم" كما قد يخلو الوصف من معنى الزمن عند استعماله علماً، كما في طاهر ، صالح. وكذلك المصدر قد يدخل في علاقات سياقية فيفيد معنى الزمن فيكون إما على معنى على معنى الإنشاء، وإما يكون على معنى الإضافة؛ حيث إذا كان على معنى الإنشاء صار تشبيهاً بالأمر من حيث إسناده إلى المخاطب، وعدم ظهور المخاطب في الكلام، ولأنه صالح للحال أو الاستقبال، لكنه يختلف عنه، كون الأمر للأمر المخض، أما المصدر للإفصاح⁽¹⁾.

أمّا معنى الإضافة فإنه يحتمل الماضي والحال والاستقبال، وبتعيين بقرينة حالية أو مقالية، فنقول: أعجبنى ضرب زيد عمراً، فالقرينة الدالة على الماضي، هي أعجبنى، ويعجبنى ضرب زيد عمراً الآن أو غداً، وهنا القرينة هي الظرف " الآن ، غدا " ⁽²⁾.

ويشير "تمام حسّان" إلى أن النظام الصرفي يأخذ في اعتباره الأفعال دون الصفات والمصادر، لكن القرائن الحالية والمقالية تضيف إلى الصفات والمصادر معاني جديدة لم تكن لها في الصرف، وهذا يدخل ضمن تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد⁽³⁾

لكن هناك من عاب على "تمام حسّان" إدخاله المشتقات إلى جدول الزماني، حيث قدّموا بعض الحجج التي تفند مقولته تلك، فنجد "أحمد الملاح" يقول: « لا يجوز في نظرنا الجمع بين الزمن وهو سمة فعلية بامتياز لا يمكن أن تقرن بالأشكال اللغوية التي لها سمة اسمية، فاسم الفاعل له مدخل معجمي يخص بسمتين [+ ف، + س] ، فهو بذلك ذو طبيعة مزدوجة فهو باعتبار السمة الفعلية ينتقي موضوعات كالفاعل والمفعول، ويسند إعراب النصب أو لا يسنده إلى المفعول، وباعتبار السمة الاسمية يتلقى إعراباً من العامل الذي يعمل فيه، ويحمل علامة تطابق اسمية وليس فعلية، فعندما نقول: " هؤلاء ضاربون عمراً " فالعلامة التي تظهر على اسم الفاعل تحمل سمة العدد والجنس، أمّا الشخص فلا

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص 254، 255.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 255.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يظهر في المشتقات، بل الشخص سمة تطابقية مميزة للفعال فقط، ولذلك لا يمكن للزمن بمفهومه الصرفي morphological tense أن يظهر في المشتقات، و نفس السلوك تبديه المشاركات في الانجليزية أو الفرنسية، فالمشاركات تحمل الجهة ، ولواصقها Affixes محدودة، إذ لا يمكن أن تحمل علامات تصريفية، فمثلا لدينا لاحقة [en]has written... لا يمكن أن تظهر علامة الشخص على المشاركات، ويشكل هذا التحليل حجة لصالح فرضية الربط بين علامة الشخص والزمن، فهما علامتان متعلقتان، وإذا جاز أن يدل اسم الفاعل على مقولة من المقولات الصرفية فهو دال على الجهة»⁽¹⁾، لكن تمام حسان أدرك أن الصفات ليس لها دلالة صرفية على الزمن كما يدل الفعل، ولكن عندما تدخل في سياق النص تستفيد من القرائن المقالية والمقامية لتصبح دالة على الزمن.

كما أن الباحث "أحمد الملاح" ذكر في انتقاده لتمام حسان فيما يخص الإحالة الزمنية أن مفهوم السياق النحوي الذي يتبناه "تمام حسان" عام وفضفاض وغير مقيد، فافتراض بناء الإحالة الزمنية داخل السياق النحوي لا يمكن صياغته إلا داخل نظرية تركيبية تعطي محتوى مفاهيميا دالا لمفهوم السياق والعلاقات النحوية التي يفترض أنها فاعلة في تأويل الزمن⁽²⁾. فيمكن أن نقول: إن مفهوم السياق النحوي فضفاض إذا قورن بالنظرية التركيبية التي تحلل الزمن على أساس سلاسل زمنية، لكن لا ننسى أن "تمام حسان" ينتمي إلى المدرسة السياقية الفيرثية التي تتبنى مصطلحات معينة، بحيث إذا أردنا تقديم البديل يجب أن نراعي معطيات المدرسة التي ينتمي إليها.

قبل أن نختم الكلام في قضية الإحالة الزمنية لا بد أن نشير إلى مفهوم الجهة، إذ نجد "تمام حسان" قد قدم ثلاث أنواع له وهي:⁽³⁾

1. جهة في فهم معنى الزمن ومنها ظروف الزمان، وبعض الأدوات والنواسخ.
2. جهة في فهم معنى الحدث وتكون لتقييد اسناد الحدث إلى المسند إليه ومنها المعاني المنسوبة إلى حروف الزيادة في الصيغ كالتضعيف لإفادة المبالغة في مثل كسر.
3. جهة في فهم معنى علاقة الإسناد، ويجمع تحت عنوان التخصيص والنسبية عند الكلام في التعليق النحوي، ومنها ظروف المكان و المنصوبات وحروف الجر.

(1) الزمن في اللغة العربية، ص 48.

(2) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 260

2- الجملة عند تمام حسان:

تعتبر الجملة من أهم المصطلحات اللغوية في اللسانيات العربية ، إذ حظيت باهتمام بالغ من قبل الباحثين اللغويين العرب سواء كانوا قدماء أم محدثين ، حيث اختلف في تعريفها و في تقسيمها منذ العهد الأول للنحو العربي إلى العهد الحديث ، مع الإشارة إلى أن الدراسات اللغوية العربية قد عرفت مصطلحين متقاربين في الدلالة ، وهذين المصطلحين هما الكلام و الجملة ، إذ وقف نحائنا القدماء أمامهما وقفة حائر ، فتباينت وجهات نظرهم بين مشترط الإسناد و الفائدة في المصطلحين كليهما ، و مشترط الإسناد و الفائدة في الأول فقط ، ليصلوا إلى نتيجة مفادها أن كلا المصطلحين تركيب إسنادي (1)

ولعل من بين التعريفات التي نطمئن لها بحسب قول الأستاذ "رابح بومعزة" ، التعريف الذي ينتهي إلى أن الجملة هي التركيب المتضمن إسنادا أصليا مستقلا بنفسه ، حاملا في ثناياه معنى تاما يسوغ سكوت المتكلم عليه عند انتهائه على نحو لو سكت فيه المتكلم لم يكن لأهل العربية مجال لتخطئته و نسبته إلى القصور في باب الإفادة تنتهي حدودها في اقصر صورها على طرفين يقابلهما المسند و المسند إليه ، تعبر عن مراد المتكلم و تنتهي حيث تنتهي فكرته لأنه استقل لفظا و معنى ، و بذلك تشكل وحدة تبليغية تتم بها الفائدة للمخاطب (2) ؛ لأنه تعريف رضي بتعريف الاسترأبادي " (ت686) و "ابن هشام " (ت761) للكلام تعريفا للجملة (3) ، الذي مفاده أن: "الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي و كان مقصودا لذاته . فكل كلام جملة و لا ينعكس " (4) ، و رضي بتعريف "ابن جني" للكلام الذي يقول فيه : "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه " (5) حيث "إنه ميّز بين الكلام الذي احتوى معنى مستقلا لا يحتاج إلى تراكيب أو كلمات تتم معناه ، و بين الجملة التي تم تركيبها بفضل تضمنها للمسند و المسند إليه ، ولكنها لا تكون معنى مستقلا" (6).

ومن بين الجهود اللغوية التي حاولت تطوير مفهوم الجملة العربية وما يرتبط بمكوناتها ما أقدم عليه الدكتور " تمام حسان " في ظل نظرية المعنى التي تتبعها في دراسة النحو ،

(1) رابح بومعزة ، الجملة و الوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي . ط: بلا . سوريا : دار و مؤسسة رسلان ، 2008، ص32.

(2) رابح بومعزة ، الجملة و الوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي ، ص33.

(3) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

(4) الاسترأبادي رضي الدين محمد بن حسن ، شرح الكافية في النحو . ط: بلا . بيروت : دار الكتب العلمية، ج1/ص8

(5) الخصائص ، 17/1

(6) رابح بومعزة ، الجملة و الوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي ، ص33

ومن خلال سعيه إلى تخليص النحو من الشوائب التي تعقده و على رأسها نظرية العامل ، كما رأينا في المباحث السالفة الذكر ، معولا في ذلك على نظرية تضافر القرائن التي جعلها الملهم له في تفسير كثير من الظاهرات النحوية، كالإعراب والعامل والجملة، وقد ربط في ذلك مفهوم الجملة بفكرة الإسناد، لكن يرى أنها قرينة غير كافية لإقامة صرح العلاقات بين أجزاء التركيب العربي⁽¹⁾.

فركز في تحديده للجملة على العلاقات السياقية وعلى مفهوم التعليق، الذي أفاده من نظرية النظم عند "عبد القاهر" في كتابه "دلائل الإعجاز"، حيث يرى أن التعليق هو الإطار الضروري للتحليل النحوي⁽²⁾.

و كما قلنا فقد بنى تقسيمه للجملة على أساس الإسناد؛ حيث يقول: « علاقة الإسناد هي علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوالب بضمائنها »⁽³⁾ ، ليصل في نهاية المطاف إلى تقسيم ثلاثي للجملة الإسنادية إلى جملة اسمية وجملة فعلية، وجملة وصفية⁽⁴⁾

و لاحتفال "تمام حسان" بالمعنى و اتجاهه البلاغي أديا إلى خلو الكتاب من معلومات واضحة عن تركيب الجملة العربية ، وكذا انعدام أية إشارة إلى مفهوم البساطة و التركيب في الجملة⁽⁵⁾ ، حيث أنه لم يشر إلى مفهوم الجملة البسيطة التي تعد أصغر أشكال الجملة الجملة ، تتألف في أدنى حد لها من كلمتين بينهما إسناد يكون لإحدهما فيه تعلق بالأخرى على النحو الذي به يحسن موقع الخبر و تمام الفائدة⁽⁶⁾

ولم يشر كذلك إلى مفهوم الجملة المركبة التي يقصد بها الجملة التي يكون التركيب الإسنادي فيها متعددا⁽⁷⁾

وقد اعتمد "محمد حماسة" على تقسيم "تمام حسان" للجمل وأضاف عليه بعض الأسس الجديدة، وسنحاول أن نبين أنواع الجملة عند "تمام حسان" بحسب تصور "محمد حماسة" كما يلي:

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 192.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 189.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 194.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5) رابع بو معزة ، الجملة و الوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي ، ص 34.

(6) ينظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، 20/1.

(7) ينظر : رابع بو معزة ، الجملة و الوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي ، ص 78

1. الجملة الاسمية:

تتألف الجملة الاسمية من مسند إليه ومسند أو من مبتدأ وخبر، والمبتدأ لا بد أن يكون اسماً أو ضميراً، وأما المسند والخبر فلا بد أن يكون وصفاً أو ما ينتقل إليه من الاسم أو الجار والمجرور والظرف⁽¹⁾، والجملة الاسمية في اللغة العربية لا تشتمل على معنى الزمن، فهي جملة تصف المسند إليه بالمسند، ولا تشير إلى حدث ولا إلى زمن فإذا أردنا أن نضيف عنصراً زمنياً طارئاً إلى معنى هذه الجملة جئنا بالأفعال الناسخة، فيصبح وصف المسند إليه منظوراً إليه من وجهة نظر زمنية معينة⁽²⁾. ولذلك توصف الجملة المؤلفة من اسم وما يسند إليها بأنها تراكيب تدل على معنى الثبوت والاستقرار⁽³⁾ لأنها تخلو من الزمن والتجدد، والحديث هنا عن الجملة البسيطة لا المركبة.

2- الجملة الفعلية:

تتألف الجملة الفعلية من (فعل + فاعل) أو (فعل + نائب فاعل)⁽⁴⁾، وتكون علاقة الإسناد هي العلاقة الرابطة بين جزئي هذه الجملة، باعتبارها قرينة معنوية، وعندما يتوصل المعرب إلى فهمها يستطيع تحديد أجزاء الجملة⁽⁵⁾، وشرط هذه الجملة أن يحافظ فيها على رتبة الأجزاء غداً يجب أن يتقدم الفعل و يتأخر الفاعل⁽⁶⁾. وفي هذا آراء لا نود نود الغوص فيها، وسبب ورود هذا الشرط حتى لا يقع المعرب في الخلط بين الجملة الاسمية التي مسندها جملة فعلية، وبين الجملة الفعلية التي تقدم خبرها.

3- الجملة الوصفية:

مصطلح الجملة الوصفية يمكن أن يطلق للدلالة على معنيين مختلفين :

- 1 - الجملة التي تقع وصفاً، أو الوصف بالجملة.
- 2 - الدلالة على نوع خاص من أنواع الجملة العربية، يختلف في مقوماته و علاقته عن بقية أنواعها. وهو استخدام حديث نشأ في رحاب المحاولات النحوية التي ينهض بها بعض المجتهدين من دارسي النحو المتتورين في دار العلوم ، وتدل

(1) ينظر: محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة، ص 79.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 193.

(3) محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة، ص 83

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 191، 192.

(5) محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة، ص 83

(6) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الجملة الوصفية عندهم على الجملة التي تبتدئ بوصف يقع مسندا ، بعده مسند إليه مرفوع⁽¹⁾، سواء كان الرفع على الفاعلية، وذلك في صفة الفاعل، والمبالغة، وصفة التفضيل- أو على النيابة عن الفاعل - وذلك في صفة المفعول به. لتكون الجملة الوصفية مؤلفة من وصف (اسم فاعل، أو صفة مشبهة، أو صيغة مبالغة، أو اسم المفعول، اسم التفضيل) + اسم مرفوع أو ضمير شخصي منفصل للرفع مثل: أنا ناجح أخواك، ما محبوب الخائنون.... إلخ⁽²⁾.

و مقومات اعتبار هذه الجملة نوعا مستقلا من الجملة العربية، أمران أساسيان: أولهما: اعتبار الوصف نوعا مستقلا من أنواع الكلمة العربية، و هي الاعتبارات التي ذكرها تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها و مبناها".

وثانيهما: الرغبة في التخلص مما يمكن وصفه بازدواجية التحليل، و هي الازدواجية التي قد يسلم إليها الأخذ بالاتجاه الشائع في التراث النحوي في تحليل هذه الجملة؛ إذ يرى النحاة أنها تتكون من مبتدأ و فاعل، أو من مبتدأ و نائب عن الفاعل، الأمر الذي يوهم أن الجملة مكونة من مسندين إليهما دون وجود الطرف الإسنادي الثاني، و هو المسند فيها.⁽³⁾ و لكن هناك من رفض هذين الاعتبارين؛ لأن الظاهرة في رأيه أعمق و أوسع مدى؛ ذلك أنها تتصل عضويا بالمقومات المرعية في الجملة العربية، و ما لها من خصائص ذاتية، واستعمالات سياقية، و هي أمور فرضت على النحاة أنفسهم الاعتراف بوضع خاص للجملة التي نطلق عليها " الجملة الوصفية"، و إن سلكوها ضمن الجملة الاسمية، خضوعا للمنطق الشائع بينهم في التمييز بين أنواع الجملة من خلال تحديد مواقع الأطراف الإسنادية بها، والربط بين هذه الأنواع ونوع الكلمات المتصدرة فيها.⁽⁴⁾

3- ملاحظات في محاولة تمام حسان :

وبما أننا قد تعرضنا إلى قضية العلامة الإعرابية ومجموعة القرائن المعنوية واللفظية التي اعتمد عليها "تمام حسان" في تحديد الوظيفة النحوية، سنتجاوز هذه النقطة إلى بعض

(1) علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية : الجمل " الظرفية ، الوصفية ، الشرطية". ط:1. القاهرة: مؤسسة المختار، 2007، ص83.

(2) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة، ص83.

(3) علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ص83، 84.

(4) ينظر: علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية، ص85.

الملاحظات التي أجملها بعضها الباحثين في محاولة "تمام حسان" لإعادة وصف اللغة العربية، نذكر منها: (1)

1/ - أنه ليس من الخطأ أن يتوسع "تمام حسان" في تقسيم الكلمة إلى هذا العدد من الأنماط، لكن الخطأ أن يشعر الباحث القارئ أن هذا التقسيم جديد.

2/- أن تمام حسان التزم بثنائية مبنى/ معنى، في تمييز أقسام الكلم ولكنه أخلّ بالتوازن بينهما وكان إلى جانب المعنى أميل عند التعريف بهذه الأقسام.

3/- تمام حسان، درس اللغة العربية بشواهد ونصوص من كتب النحاة، فبذلك يعد منهجه وصفي تزامني، الذي يدرس الظاهرة في حقبة معينة، وكان يمكن له أن يطلق على هذا الانجاز « اللغة العربية معناها ومبناها في القرنين الأول والثاني الهجريين » حتى يستقيم النظر، هنا نوافق صاحب الانتقاد في هذه النقطة؛ لأن "تمام حسان" أعاد إحياء نصوص التراث، بإعادة قراءتها من جديد، فهو لم يعد وصف اللغة العربية كما هي الآن، لأنه أسقط منهجا غربيا حديثا على لغة الأسس لغة التراث، و بالتالي لم يعد وصف اللغة العربية بل أعاد وصف قواعدها.

4/- أن تسويغ مظاهر الشذوذ في النحو العربي لا يسدي كبير خدمة لمتكلم اللغة، بدليل أن المتكلم في هذه الأيام لن يجد مستساغا من أن يقيس على « خرق الثوب المسار » عبارات مماثلة؛ لكن ذلك مفيد في نطاق النظر اللغوي، بما يخلقه من آفاق في مجال استنتاج الظاهرة اللغوية.

5/- من الملاحظة أن مبدأ تضافر القرائن هو ضرب آخر من العامل أعمق وأشمل، وبهذا ظهر عامل جديد، بل عوامل .

لكن هذه الملاحظات لا تقلل من منزلة العمل الذي أنجزه "تمام حسان"، لأن نموذجه يعد أول دراسة متكاملة أعاد من خلالها دراسة النحو العربي القديم من منظور وصفي في الوقت الذي اكتفى فيه آخرون بتقديم ملاحظات عابرة لا ترقى إلى العمل الذي قدمه "تمام حسان".

(1) ينظر: عطا محمد موسى، الدرس النحوي في العالم العربي، ص 322، 323.

